كلية الدراسات العليا-معهد دراسات المرأة

برنامج الماجستير في النوع الاجتماعي والتنمية

الزراعة التصديرية في الأغوار الفلسطينية وأثرها على النساء العاملات

The Export Agriculture in the Palestinian Side of Jordan Valley and its Impact on Women Workers.

رسالة ماجستير

إيمان محمود أحمد (عساف)

تاريخ التقاش: 2019/5/16

إشراف: د. سامية البطمة

لجنة النقاش

د. لينه ميعاري **د. أميرة سلمي**

"قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في النوع الاجتماعي والتنمية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين"

كلية الدراسات العليا-معهد دراسات المرأة

برنامج الماجستير في النوع الاجتماعي والتنمية

الزراعة التصديرية في الأغوار الفلسطينية وأثرها على النساء العاملات

The Export Agriculture in the Palestinian Side of Jordan Valley and it's Impact on Women Workers.

رسالة ماجستير

إيمان محمود أحمد (عساف)

تاريخ النقاش: 2019/5/16

أعضاء لجنة النقاش

د. سامية البطمة، رئيسة .....

د. لينه ميعاري، عضوة .....

د. أميرة سلمي، عضوة .....

"قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في النوع الاجتماعي والتنمية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين"

شكر وتقدير

أقدم شكري العميق لكل من ساندني وقدم لي الدعم المباشر وغير المباشر، من الأقارب والصديقات والأصدقاء، سواء في الفكرة ونقاش الأفكار والتنفيذ لهذا المشروع.

إلى مشرفتي ومرشدتي، الدكتورة سامية البطمة، لملاحظاتها وتوجيهاتها طيلة مرحلة البحث، التي سهلت على إنجاز هذه الأطروحة.
شكر خاص للدكتورة لينة ميعاري على رعاية وتوجيه بذرة هذا المشروع من بدايته.

شكري العميق أيضا للكتورة إصلاح جاد المديرة السابقة لمعهد دراسات المرأة لما قدمته من مساندة عميقة، سهلت لي الإلتحاق ببرنامج الماجستير في معهد دراسات المرأة.

الشكر موصول للجنة المناقشة، الدكتورة لينة ميعاري مرة أخرى، والدكتورة أميرة سلمي على الدعم والمساندة في إنجاز هذا المشروع.
إلى معهد دراسات المرأة إدارة وكادرا.

الشكر الجزيل لكل من قدم لي المساندة والمساعدة والمعلومة ممن قابلتهم، فكانت مساهماتهم القيمة جزءاً أصيلاً من هذه الأطروحة.

وإلى جميع الصديقات والأصدقاء الذين لم يبخلوا بتقديم الأفكار القيمة والداعمة عبر النقاشات المتواصلة.

الإهداء

إلى روح والدي اللذين تحديا الموروث الاجتماعي، برعايتهما
بذرةالعلم والمعرفة لدى تسعة من الأبنا ستة منهم
من الإناث في زمن غير الزمن، ومكان غير المكان،
رغم شعث العيش

إلى هؤلاء الضاربات جذورهن في الأرض،
إلى من يزرعن الورد والريحان فتجني أيديهن الجراح
إلى عاملات الزراعة التصديرية بشكل خاص والعاملات في الزراعة
بشكل عام

إلى زوجي الذي ساندني وقدم لي الدعم والحافز
في إنجاز مشروعي

وإلى ابنتاي لبنى وصبا اللتان تحملتا غيابي وانشغالي، وتقبلتا
غياب بعض الدعم في بعض تفاصيل حياتهما

إلي أسرتي الكبيرة، وأخص بالذكر
الشقيقتين عبلة ومجدولين على دعمهما المتواصل

إليهم جميعا أهدي هذا العمل

المحتويات

شكر وتقدير.....ب

الإهداء.....ت

المحتويات.....ث

ملخص.....ج

Abstract.....ح

المقدمة.....1

الفصل الأول: أهداف الدراسة والمنهجية..... 7

أهداف الدراسة..... 7

المنهجية..... 7

موقع الباحثة..... 8

اختيار العينة.....9

وصف العينة.....10

أسئلة المقابلات.....11

أساليب البحث.....12

أخلاقيات البحث.....13

مرحلة التنفيذ وإجراء المقابلات..... 14

الفصل الثاني: الليبرالية الجديدة في السياق الاستعماري 16

في مفهوم الاستعمار والاستعمارالاستيطاني..... 16

السياق التاريخي لرسملة الزراعة في فلسطين منذ الحكم العثماني.....18

قوانين الأراضي والتحولات على ملكية الأراضي في العهد العثماني..... 19

الاستعمار الاستيطاني لما تبقى من الأرض الفلسطينية عام 1967.....22

تجليات سياسات وممارسات الاستعمار الاستيطاني في الأغوار.....23

مصادرة الأراضي.....23

فصل الأغوار عن محيطها الفلسطيني.....26

نهب مياه الأغوار.....27

التهجير.....28
السياسات الاقتصادية النيوليبرالية.....28
السياسات النيوليبرالية الفلسطينية في السياق الاستعمار الاستيطاني.....30
السياسات الاقتصادية النيوليبرالية كحاضنة للزراعة التصديرية.....34
الزراعة التصديرية في فلسطينية في موجتها الأخيرة 2006-2015.....34
الزراعة التصديرية في تناقض مع السيادة على الغذاء 43
الفصل الثالث: الإطار المفاهيمي.....47
الزراعة التقليدية وإعادة توزيع ملكية الأراضي وأثرها على النساء.....47
ظروف عمل النساء في الزراعة التصديرية عالميا..... 50
عمل مرن ومؤقت وأجور متدنية.....50
انعدام السلامة والصحة.....52
التمييز والعزل في العمل.....54
النساء وأعباء العمل المضاعفة.....55
أنماط الاستخدام 56
الأمومة والمسؤوليات العائلية.....57
الفصل الرابع: مشاركة النساء في سوق العمل مراوحة في المكان.....59
تشغيل النساء: حقائق وسمات.....59
النساء في الأنشطة الاقتصادية.....60
النساء العاملات في الزراعة.....62
النساء في البطالة: سمات وخصائص.....63
تحديات تواجه النساء في سوق العمل.....64
غالبية النساء تعمل بشكل غير منظم/ لا نظامي.....64
الإطار القانوني الناظم لعلاقة العمل.....66
التمييز في الأجور..... 67
ضعف تطبيق الحد الأدنى للأجور.....68
خاتمة.....69
الفصل الخامس: الزراعة التصديرية من منظور العاملات فيها.....70

أنواع المحاصيل وأشكال العمل التي اختبرتها المتقابلات.....71
تعريف بأنماط العمل في الزراعة التصديرية.....71
تعريف بالمتقابلات.....72
عمل مرن بدون إجازات أو عطل أسبوعية مدفوعة.....75
العمل المرن وساعات العمل.....75
الإجازات والعطل الأسبوعية.....77
أجور متدنية وعمل مؤقت وانعدام الخيارات لفرص العمل.....80
انعدام السلامة والصحة المهنية.....86
العمل من خلال السمسار/ المعلم.....90
تقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي..... 94
الأمومة والمسؤوليات العائلية.....98
أعباء العمل المضاعفة والأعمال المنزلية.....102
تحكم النساء في الأجر ومستوى المشاركة في صنع القرار في الأسرة.....104
استخلاصات وملاحظات ختامية.....110
قائمة المراجع.....113
توثيق المقابلات.....124
قائمة الملاحق.....125
الملاحق 1-6.....157-126

ملخص

نقطة الانطلاق المركزية لهذه الأطروحة، تكمن في الكشف عن آثار متطلبات الزراعة التصديرية في الأغوار الفلسطينية، كنتاج للسياسات الاقتصادية النيوليبراليةٍ، في السياق الاستعماري الاستيطاني، على النساء العاملات في هذه الزراعة. فالعديد من الأدبيات الوطنية روجت للزراعة التصديرية كأداة تنموية ستشكل رافعة اقتصادية هامة، بالإضافة لدورها التشغيلي ومحاربة البطالة. وغاب عن مجمل هذه الدراسات واقع النساء وظروف عملهن، وغاب أيضا التراجع بل الانحدار الذي أصاب القطاع الزراعي من حيث مساهمته في الناتج الإجمالي المحلي من ناحية، وقدرته التشغيلية من ناحية أخرى. وعلى أهمية الدراسات التي درست الزراعة التصديرية وآثارها على القطاع الزراعي بشكل خاص، والاقتصاد بشكل عام، وانعكاساتها على السيادة على الغذاء للمواطنين، تبقى هذه الدراسات قليلة بل نادرة.

سأركز في هذا البحث على السياسات النيوليبرالية التي مهدت ودعمت التوجه للزراعة التصديرية، وتوسعها، وآثار هذا النمط من الزراعة على العاملات الفلسطينيات وأسرهن، في منطقة الأغوار الفلسطينية. وأسعى إلى الكشف عن الجوانب المتعددة للاستغلال الواقع على النساء، وفهم التحولات على حياة هؤلاء النساء العاملات في الزراعة التصديرية، واستكشاف وفهم تجاربهن في العمل والأسرة كفئة غير متجانسة، من حيث؛ العمر؛ الإعالة؛ والتعليم؛ وطبيعة العمل سواء بأجر أو لصالح الأسرة.

وأسعى أيضا إلى المساهمة في الجدل القائم حول دور الزراعة التصديرية، من خلال الكشف عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية والصحية المتعلقة بظروف عمل النساء في هذا النمط من الزراعة، واستكشاف الدوافع لعمل النساء فيها، وفحص خيارات وفرص العمل الأخرى المتاحة أمامهن، في ظل ارتفاع معدلات البطالة للنساء، وتدني مستوى التحصيل العلمي للعاملات في هذه الزراعة، في سياق الاستعمار الاستيطاني، والسياسات الاقتصادية النيوليبرالية، التي عمقت انخراط رأس المال المحلي في الاقتصاد العالمي. وشكلت دافعا قويا للتوجه للزراعة التصديرية، وما أفرزته من تحولات في أنماط الزراعة وأنماط عمل النساء فيها.

وعليه اعتمد البحث منهجية البحث الكيفي من خلال المقابلات المعمقة مع النساء العاملات، وتم تحليل 16 مقابلة فردية، لتروي النساء روايات متعددة عن أشكال الاستغلال الذي يتعرضن له في العمل. بالإضافة لأدوار النساء المركبة في العمل والمنزل والمسؤوليات العائلية. خلص البحث إلى أن الزراعة التصديرية تقوم على استغلال النساء العاملات في شروط وظروف العمل، ويتجلى هذا الاستغلال في ساعات العمل الطويلة؛ والحرمان من الإجازات والعطل الأسبوعية المدفوعة الأجر؛ وانخفاض الأجور قياساً

بساعات العمل والجهد المبذول؛ والافتقار لشروط السلامة والصحة المهنية؛ وعدم تقديم العلاج والتعويض في حالة التعرض لإصابات العمل والأمراض المهنية؛ والحرمان من مستحقات نهاية الخدمة.

حدة ظروف العمل المذكورة جاءت كنتيجة لتحكم المستورد واحتاجاته وتوقيت طلبياته بالعاملات في مراكز التعبئة من جانب، وتحكم نضج المحصول بالعاملات في الحقل، والخاضع أيضاً لرغبات المستورد. ونجت العاملات في الزراعة التقليدية من هذه الشروط الاستغلالية المجحفة، لاستقلالها عن تحكم احتياجات ورغبات المستورد بعملها. ومن ناحية أخرى، تتجلى الآثار السلبية وأحياناً المدمرة لهذا النمط من الزراعة، على حياة العاملات وحياة أسرهن وأطفالهن بشكل عام، والإناث منهم بشكل خاص، اللواتي يختبرن الحرمان من الطفولة، وتحمل مسؤوليات الأب والأم في رعاية صغار الأطفال، بالأضافة للأعمال المنزلية، في الوقت الذي ينأى فيه الأباء بأنفسهم عن المشاركة في تحمل جزءاً من هذه المسؤوليات، ولا تتمكن الأمهات من الإيفاء بكامل المسؤوليات العائلية؛ كالرعاية (للأطفال، وذوي الإعاقة، وكبار السن)، إلى جانب الأعمال المنزلية.

هذا بالإضافة إلى تسرب الأطفال من المدرسة، إما للمساعدة في مزرعة الأسرة، أو للإنتقال مع الأسرة من مكان لأخر، وفقاً للمواسم الزراعية. وتواجه عاملات الزراعة التصديرية وأطفالهن وأسرهن، تحدياً من نوع آخر يكمن في تهديد هذا النمط من الزراعة، للسيادة على الغذاء سواء لهؤلاء العاملات، أو جمهور الفلاحين/ات الذين انتقلوا للزراعة التصديرية، كمزارعين في مزارعهم، أو كفلاحين تم تحويلهم لعمال بأجر في هذه الزراعة.

Abstract

The central starting point of this thesis lies in the detection requirements of export agriculture in the Palestinian Jordan Valley, as a result of neoliberal economic policies, in the colonial and settlement context, effects on women working in this field. Many of the national literatures promoted the export agriculture as a development tool that would be an important economic lever, in addition to its role in employment and in alleviating unemployment.

These studies have not exhibited the reality of women and their working conditions, and have also missed the decline in the agricultural sector in terms of its contribution to GDP on the one hand, and its employment capacity on the other. Despite of the importance of the studies conducted on export agriculture and its effects on the agricultural sector in particular, and the economy in general, and its implications for the sovereignty over food of the citizens, these studies remain few, even rare.

In this research, I shall focus on the effects of neoliberal policies that supported and paved the way for heading towards the export agriculture and its expansion and the effects of this pattern of agriculture on Palestinian women workers and their families in the Palestinian Jordan Valley. Moreover, I am seeking to uncover the multi - aspects of exploitation of women, to understand shifts in their lives in export agriculture, and to explore and understand their work

and family experiences as a heterogeneous group in terms of; age; dependency; education; and the nature of work, whether it is waged work or a family business.

Also, I am seeking to contribute to the debate on the role of export agriculture, by revealing economic, social and health issues related to the working conditions of women in this type of agriculture; exploring the motives for women's work, and examining other options and opportunities available to them as unemployment rates for women are high, in addition to the low level of educational of female workers in this agriculture in the colonial and settlement context and neoliberal economic policies. This deepened the involvement of domestic capital in the global economy. It has been a strong motivation for export-oriented agriculture, as well as shifts in agricultural patterns and patterns of women's work.

Accordingly, the research adopts the qualitative research methodology through conducting in-depth interviews with working women as 16 individual interviews were analyzed in which they related several stories about the forms of exploitation to which they are exposed at work. In addition to the women’s multi tasks at work, home and family affairs.

The research concluded that the export agriculture is based on the exploitation of working women in terms of conditions of work reflected in the long working hours; the denial of paid leaves, holidays and weekends, low wages

against the working hours and the effort made; the lack of occupational safety and health requirements; the failure to provide treatment and compensation in case of work injury and occupational diseases, and denial of end-of-service rewards.

The severity of the said working conditions arise because the importer, his needs and the timing of his orders control the women workers in the packing centers on the one hand, and the maturation of the crop which is also subject to the desires of the importer on the other hand. Women workers in traditional agriculture have survived these exploitative and abusive conditions, as they are not subject to the needs and desires of the importer in their work.

On the other hand, the negative and sometimes destructive effects of this pattern of agriculture are manifested in the lives of women workers, the lives of their families and their children in general, particularly females who experience the deprivation of childhood, and who assume both the responsibilities of the father and mother in caring for young children, in addition to housework while fathers distance themselves from sharing these responsibilities.

Thus mothers are unable to meet the full family responsibilities, such as care (for children, persons with disabilities and the elderly), as well as housework. This is in addition to the children dropping out of school, either to help the family farm or to move with the family from one place to another, according to agricultural seasons. Export agricultural workers, their children and their families face another

challenge, which lies in the threat of this type of agriculture, to the sovereignty of food for those workers, or to the peasants/women peasants who have moved to export agriculture, as farmers on their farms, or as peasants who diverted to waged laborers in this agriculture.

مقدمة

ظهرت الزراعة التصديرية كبدعة استعمارية لتتصدر اهتمامات رأس المال في الأراضي الفلسطينية منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين (كرزم 1999). وجاء هذا التحول في نمط الزراعة، لتلبية حاجة السوق الصهيونية، سواء للاستهلاك المباشر، أو لسد فجوات تصديرية في الاقتصاد الصهيوني. "وقدم الاستعمار المحفزات لهذه الزراعة في قطاع غزة، ولإغراء مزارعي غزة، قدمت لهم ما يسمى (الإدارة المدنية الإسرائيلية)، في حينه، بعض الدعم المالي والقروض والمساعدات الفنية، فضلا عن ضمان شراء الزهور منهم" (كرزم 2013). ونجح المستعمر في إقناع المزارعين باقتلاع بيارات الحمضيات، وزراعة الأرض بالزهور والفراولة بهدف التصدير. وبعد تحقيق هدفه (باقتلاع بيارات الحمضيات، وزراعة الزهور والفراولة) توقف المستعمر عن تقديم المحفزات للمزارعين، بل أكثر من ذلك، ففي ظل تحكم المستعمر في الحدود والمعابر جلبت المزروعات المعدة للتصدير خسائر كبيرة للمزارعين في قطاع غزة، بسبب إغلاق المعابر وتلف المنتجات الزراعية.

ويضيف كرزم أن "هناك إصرارا غير مفهوم لدى بعض الاقتصاديين والسياسيين الفلسطينيين على المضي قدما في إعادة إنتاج الفشل، وللأسف واصلت السلطة الفلسطينية، منذ تأسيسها عام 1994، نفس السياسة الإسرائيلية التصديرية، وكان المستفيد الأساسي من هذا التوجه ثلة من الوكلاء والسماسرة الكبار" (كرزم 2013). ولكن الحروب المتكررة على قطاع غزة والحصار والإغلاق الطويل منذ العام 2006 جعل منطقة الأغوار في الضفة الغربية، وهي الإطار المكاني لهذه الدراسة، مسرحا للأنشطة المكثفة للزراعة التصديرية، وبدعم وتوجيهات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID.

وتعد الزراعة التصديرية أحد أنماط الزراعة المستحدثة في منطقة الأغوار التي تعتبر المنطقة الزراعية الأولى في الضفة الغربية، من حيث كثافة العمالة الزراعية، وكثافة أنماط الزراعة، وتعدد المواسم الزراعية، وتنوع الإنتاج الزراعي، وملائمة المناخ والتربة، هذه الأسباب جعلت من الأغوار المصدر الرئيسي للمنتجات الزراعية للمستهلك الفلسطيني (إسحاق وبنورة 2010، 2). ولكن سياسات السلطة الفلسطينية الداعمة للزراعة التصديرية في الأغوار، أدت إلى انتشار هذا النمط من الزراعة، الذي يعتمد في إنتاجه على متطلبات الأسواق العالمية كالأعشاب الطبية والبهارات الخضراء والتمور بالإضافة لبعض المزروعات الكمالية كالورود والفراولة.

وجاء ذلك على حساب احتياجات المستهلك الفلسطيني من المحاصيل الزراعية، ومتطلبات سيادته على الغذاء في شرط استعماري استيطاني. "فقد قدرت المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية/ أنواع

الحبوب المختلفة، في الضفة الغربية وقطاع غزة بـ 625 ألف دونم، منها 198 ألف دونم مزروعة بالخضروات" (الأونتكاد 2015 كما وثق في كرزم 2018). وتراجعت أو انحدرت، المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية (أنواع الحبوب المختلفة) إلى 246 ألف دونم، والمساحات المزروعة بالخضروات 130 ألف دونم في العام 2011. أي أن نسبة الهبوط في مساحات المحاصيل الحقلية خلال الفترة 1990-2011 تجاوزت 60%، أما نسبة الهبوط في مساحات الخضروات خلال ذات الفترة فتجاوزت 34% (كرزم 2018).

وقد انحدرت مساحات الأراضي المزروعة بالمحاصيل الزراعية الأساسية للاستهلاك المحلي، سواء كنتائج للسياسات الاستعمارية الاستيطانية؛ أو الأنشطة العمرانية على حساب الأراضي الزراعية؛ أو السياسات الزراعية المتناقضة؛ أو عجز المحاصيل المحلية عن المنافسة في السوق المحلي أمام غزو المحاصيل المدعومة من قبل المستعمِر. والأغلب أن هذه المسببات مجتمعة أدت إلى الانحدار في المساحات المزروعة بالمحاصيل الأساسية والضرورية للاستهلاك المحلي. وانعكس هذا الانحدار بوضوح على المواطن الفلسطيني وسيادته على غذائه. فقد بلغت الواردات الفلسطينية من المنتجات النباتية (خضروات)، وحيوانات حية، ومنتجات حيوانية، بالإضافة للمنتجات ذات الأصول الحيوانية والنباتية المصنعة 1,436.282 مليون دولار، مقابل 5,043 مليون دولار تقريبا من الصادرات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، 17-45).

ويأتي الترويج للزراعة التصديرية، وزراعة المحاصيل المخصصة للتصدير وفقا لاحتياجات الأسواق الخارجية، ومنها السوق الصهيوني، مثلا، الخيار كمحصول زراعي هو أحد عشرة سلع الأعلى قيمة، تم تصديرها من فلسطين عام 2016 وهو ثاني سلعة نباتية بعد زيت الزيتون (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017، 149). يمكن تفهم أن يكون زيت الزيتون، كمنتج لشجرة تاريخية شكلت جزءاً أساسيا في التعبير عن الهوية الوطنية الفلسطينية عبر العصور، أحد أعلى عشرة سلعة يتم تصديرها، بل الأعلى على الإطلاق، لأن ما يتم تصديره من زيت الزيتون هو الفائض عن الاستهلاك المحلي، وفقا للتقليد الشعبي في تخزين حاجة الأسرة من زيت الزيتون في كل موسم. فيما محصول الخيار يتم زراعته في السهول الأكثر خصبا في مناطق الأغوار كسهلي سميت والبقيعة، وتمتد المساحة المزروعة بهذا المحصول لعشرات آلاف الدونمات سنويا، تصدر بشكل مباشر من السهل للسوق الصهيوني، كما الجزر ومعظم الإنتاج من البطاطا الحمراء والبلدية.

إشكالية البحث

السياسات الاقتصادية الداعمة للزراعة التصديرية في الأغوار الفلسطينية منذ العام 2006، كما ستثبت هذه الدراسة، أدت إلى انتشار هذا النمط من الزراعة، الذي يعتمد في إنتاجه على متطلبات الأسواق العالمية وذلك على حساب ما يحتاجه المستهلك الفلسطيني من الخضروات، وعلى حساب متطلبات السيادةعلى الغذاء للشعب الفلسطيني، وسياسات الحماية المفروض توفرها للمنتجات الوطنية التي تتعرض لمنافسة غير متكافئة من المنتجات الزراعية الإسرائيلية التي تغرق الأسواق الفلسطينية. هذه السياسات عمليا تدعم تَركز الأراضي الزراعية كوسيلة إنتاج، في أيدي مجموعة من المستثمرين، تسعى لتراكم رأس المال الفردي، وتخضع لابتزاز شركات التصدير الإسرائيلية المتحكمة بعمليات التصدير، والتي يتم من خلالها تصدير معظم الإنتاج المحلي.

استقطب هذا النمط من الزراعة التصديرية أعداداً من العمالة الفلسطينية النسائية، الدائمة والموسمية، مدفوعة الأجر، وغير مدفوعة الأجر، حيث تتعدد أشكال العمل في الزراعة التقليدية والتصديرية؛ كالعمل المدفوع الأجر؛ والعمل في المشاريع العائلية غير مدفوع الأجر، والعمل من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية، بالإضافة للمحاصصة والضمان (محمد 2010، 6-7). وتواجه العاملات في الزراعة التصديرية أشكالاً متعددة من الاستغلال لشروط وظروف العمل، كساعات العمل الطويلة؛ والحرمان من الإجازات والعطل الأسبوعية المدفوعة الأجر؛ وانخفاض الأجور؛ والافتقار لشروط السلامة والصحة المهنية؛ وعدم تقديم العلاج والتعويض في حالة التعرض لإصابات العمل والأمراض المهنية؛ والحرمان من مستحقات نهاية الخدمة.

ومن ناحية أخرى، تتجلى الآثار السلبية وأحياناً المدمرة لهذا النمط من الزراعة، على حياة العاملات وحياة أسرهن وأطفالهن بشكل عام، والإناث منهم بشكل خاص، اللواتي يختبرن الحرمان من حياة الطفولة، وتحمل مسؤوليات الأب والأم في رعاية صغار الأطفال، بالأضافة للأعمال المنزلية. وتواجه عاملات الزراعة التصديرية وأطفالهن وأسرهن، تحدياً من نوع آخر يكمن في تهديد هذا النمط من الزراعة، للسيادة على الغذاء سواء لهؤلاء العاملات، أو جمهور الفلاحين/ات الذين انتقلوا للزراعة التصديرية، كمزارعين في مزارعهم، أو كفلاحين تم تحويلهم لعمال بأجر في هذه الزراعة.

لذلك تسعى الدراسة إلى فحص السياسات النيوليبرالية التي مهدت ودعمت الزراعة التصديرية وتوسعها، وآثار هذا النمط من الزراعة على العاملات وأسرهن، والكشف عن الجوانب المتعددة للاستغلال الواقع عليهن.

أهمية الدراسة

هناك نقص لافت في الأدبيات النقدية في السياق الفلسطيني حول الزراعة التصديرية كأداة تنموية، وأثرها على النساء تحديدا. فلم تحظى هذه الزراعة أو العاملين والعاملات فيها بالبحث والدراسة النقدية بالشكل الكافي. واعتمدت في بحثي على ما توفر من الدراسات النقدية في السياق الفلسطيني في ظل الاستعمار الاستيطاني، بالإضافة للدراسات النقدية العالمية.

وتشكل إسهامات كرزم النقدية (1999؛ 2013؛ 2015) فائدة أساسية في هذا المجال، فهي الدراسات النقدية الوحيدة التي عثرت عليها في مجال الزراعة التصديرية في فلسطين. فقد رصدت هذه الدراسات الدوافع والتوجهات والنشأة والآثار لهذه الزراعة، ولم تشمل هذه الدراسات شروط وظروف العاملات أو العمال في المزارع ومراكز التعبئة للمحاصيل التصديرية. فيما ركزت بعض الدراسات على الترويج لأهمية الزراعة التصديرية وضرورة توفير الخدمات التسويقية الضرورية لها، كدراسة (الجعبري ولافي 2014)، التي تتحدث عن القدرة التنافسية للتمور في الأسواق المحلية والعالمية. بالإضافة لترويج عدد من الباحثين لأهمية الزراعة العضوية بهدف زيادة منافسة هذه المحاصيل في الأسواق العالمية، وليس لمصلحة المستهلك المحلي (سروجي 2012؛ الشعيبي وقادوس 2016).

في الوقت الذي ركزت فيه هذه الدراسات على واقع الزراعة التصديرية ومشاكلها وسبل دعمها، وضرورة تقديم الدعم اللازم للمزارعين، والمنتجين، والمصدرين، من قبل الجهات المعنية، كوزارة الزراعة، والإغاثة الزراعية، والجمعيات الزراعية، فقد أهملت هذه الدراسات الآثار السلبية لهذا التوجه الزراعي على احتياجات الفلسطينيين وسيادتهم على غذائهم، ظروف عمل النساء في الزراعة التصديرية، ولم تولي اهتماما للنساء العاملات في الزراعة التصديرية، وظروف عملهن، في الوقت الذي لا تتوفر فيه أيضا أية بيانات إحصائية رسمية لعدد العاملين والعاملات في هذه الزراعة، أو شروط وظروف عملهم/هن.

وتنبع أهمية هذه الدراسة أيضاً من التوسع المتسارع للزراعة التصديرية في الأغوار الفلسطينية في ظل الاستعمار الاستيطاني. والتحولات التي طرأت على إنتاج المحاصيل الزراعية وفقاً لمتطلبات سوق المستعمر والأسواق العالمية على حساب متطلبات المستهلك الفلسطيني. وأدت إلى تحول النساء للعمل في الزراعة التصديرية لتصبح جزءا من سلاسل القيمة العالمية.

وأيضاً تطمح الباحثة أن تشكل الدراسة مساهمة في إنتاج المعرفة وإثراء الأدبيات المتخصصة بآثار الزراعة التصديرية في ظل نقص الأدبيات المتخصصة، وتساهم في توفير بعض المعلومات في المجالات المذكورة، ولفت نظر الباحثين/ات لأهمية البحث في الزراعة التصديرية والعاملات فيها.

سؤال البحث

ستقوم الدراسة بتتبع نشأة وآثار توجه السلطة الفلسطينية للزراعة التصديرية كجزء من السياسات الاقتصادية في السياق الاستعماري الاستيطاني، في مناطق أريحا والأغوار من الأراضي الفلسطينية المحتلة على العاملات فيها، للإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة، المتمثل في **كيف تؤثر متطلبات الزراعة التصديرية كنتاج للسياسات الاقتصادية لليبرالية الجديدة التي تتبناها السلطة الفلسطينية في السياق الاستعماري الاستيطاني، على ظروف وشروط عمل النساء العاملات في هذا النوع من الزراعة وأشكال الاستغلال الذي يتعرضن له؟**

والإجابة على أسئلة البحث الفرعية التالية:

- ما هي تجليات الاستعمار الاستيطاني في منطقة الأغوار الفلسطينية كإطار مكاني للزراعة التصديرية؟
- ما هي خصائص وسمات الزراعة التصديرية في الأغوار الفلسطينية؟
- ما هي خصائص وسمات شريحة النساء الفلسطينيات العاملات في مشاريع الزراعة التصديرية؟
- ما هي ظروف عمل النساء في الزراعة التصديرية كأحد تجليات السياسات النيوليبرالية؟
- وما هي دوافع عمل النساء في هذا النمط من العمل الزراعي؟
- وما هي أشكال الاستغلال المختلفة التي تتعرض لها تتعرض لها النساء والمتعلقة بظروف عملهن في الزراعة التصديرية؟

وتم موضعه البحث جغرافيا باختيار منطقة الأغوار الفلسطينية في الضفة الغربية، كون أراضيها شكلت الاستهداف الأول للزراعة التصديرية، (التي استقطبت أعداداً من النساء للعمل فيها) في الضفة الغربية (كاستثمارات زراعية رأسمالية وذلك للاستفادة من خصوبة الأرض وتنوع مناخها وتوفر المياه فيها). ولتميزها أيضا بكثافة تجلي الممارسات الاستعمارية الاستيطانية فيها، حيث تقع معظم أراضي الأغوار في ما يسمى (منطقة ج) التي تخضع للسيطرة المباشرة للاستعمار الاستيطاني، وتستهدفها إجراءاته بكثافة، من حيث مصادرة الأراضي، ونهب المياه لمصلحة المستوطنات الزراعية المنتشرة في المنطقة وغيرها من إجراءات الاستعمار الاستيطاني، بالإضافة لما تعانيه هذه المنطقة من التهميش بشكل عام .

فصول الدراسة

جاءت هذه الدراسة في خمسة فصول، يعرض الفصل الأول منها لأهداف البحث وأهميته ومنهجيته. وقد تم اعتماد منهج البحث الكيفي باستخدام أسلوب المقابلة المعمقة مع العاملات في الزراعة التصديرية، لمنح

العاملات الفرصة الكافية من خلال المقابلة لتوضيح ظروف عملهن وتجاربهن الحياتية المعاشة في السياقات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة في السياق الاستعماري الاستيطاني.

ويهتم الفصل الثاني بالسياق التاريخي لرسملة الزراعة في فلسطين منذ أواخر فترة الحكم العثماني، والقوانين العثمانية لتوزيع الأراضي، وزيادة الاندماج في السوق العالمية. ويبحث في مفهوم الاستعمار الاستيطاني وتجلياته في منطقة الأغوار الفلسطينية -النطاق الجغرافي للبحث- ويدرس السياسات النيوليبرالية للسلطة الفلسطينية التي عمقت انخراط رأس المال الفلسطيني في رأس المال المعولم، وشكلت الحاضنة الرئيسية للزراعة التصديرية في السياق الاستعماري الاستيطاني، وعلاقتها بالزراعة التصديرية.

ولغايات التأطير المفاهيمي للدراسة يراجع الفصل الثالث الأدبيات العالمية التي بحثت في التحولات الاقتصادية عالميا والتوجه للزراعة التصديرية، ويدرس ظروف عمل النساء العاملات في الزراعة التصديرية عالمياً.

ويدرس الفصل الرابع واقع النساء في سوق العمل في الأراضي الفلسطينية، من حيث سمات وحقائق المشاركة في سوق العمل، وخصائص النساء في البطالة، وظروف العمل والتشريعات ومدى تنفيذها، والتحديات التي تواجه مشاركة النساء في سوق العمل. بالإضافة لظروف عمل النساء في الزراعة بشكل عام، وذلك للكشف عن أثر السياسات الاقتصادية النيوليبرالية في إضعاف القطاعت الإنتاجية المولدة لفرص العمل، وتعطيل تنفيذ تشريعات العمل، وبالتالي زيادة الانتهاكات بحق النساء العاملات.

فيما يعرض الفصل الخامس والأخير تحليلا لما جاء في المقابلات في محاولة للكشف عن خصائص وسمات العاملات في مشاريع الزراعة التصديرية، واستكشاف الدوافع التي تدفع النساء للعمل في هذه الزراعة، والظروف والقضايا الاقتصادية، والاجتماعية والصحية المتعلقة بظروف عملهن. بالإضافة للكشف عن الجوانب المتعددة للاستغلال الواقع على النساء، وفهم التحولات على حياة النساء العاملات في الزراعة التصديرية.

الفصل الأول
أهداف الدراسة والمنهجية

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن أثر الزراعة التصديرية على النساء العاملات وأسرهن، في منطقة الأغوار الفلسطينية في الضفة الغربية من الأراضي الفلسطينية، اللواتي تعتمد إعالة أسرهن بنسب مختلفة على أجورهن أو دخلهن من الزراعة، في ظل التغول الاستيطاني في هذه المناطق، للفترة الزمنية، 2006-2015، وفحص الخيارات والفرص المتاحة الأخرى أمام هؤلاء النساء. ويستند البحث في ذلك إلى رؤية نقدية لنمط الإنتاج القائم على التصدير وأثاره على العاملات.

وتحاول أيضا الكشف عن الجوانب المتعددة للاستغلال الواقع على النساء العاملات في الزراعة التصديرية، بالإضافة لفهم التحولات على حياة النساء العاملات في الزراعة التصديرية، واستكشاف وفهم تجاربهن المتعددة في العمل والأسرة، كفئة غير متجانسة (في العمر والإعالة ومكان الإقامة، والمسؤوليات). وتفترض الدراسة أن الزراعة التصديرية، والتي تصب في مصلحة رأس المال الفلسطيني بالتواطؤ مع المنظومة الاستعمارية والنظام الرأسمالي النيوليبرالي، تقوم على استغلال النساء، وتؤثر في حياتهن وحياة أسرهن وأطفالهن في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية، بالرغم من ترويج السلطة الفلسطينية لخطاب يبشر بتحرير الأرض والإنسان الفلسطيني ويحقق التنمية للمجتمع.

وتهدف هذه الدراسة أيضا للكشف عن خصائص وسمات شريحة النساء الفلسطينيات العاملات في مشاريع الزراعة التصديرية؛ واستكشاف العوامل التي دفعت النساء للعمل في هذه الزراعة؛ والكشف عن الظروف والقضايا الاقتصادية، والاجتماعية والصحية المتعلقة بظروف عملهن.

وعليه سيقوم البحث بمراجعة السياسات الاقتصادية النيوليبرالية وعلاقتها بالزراعة التصديرية واستغلالها للنساء. وتتناول الدراسة أيضا جوانب محددة من الزراعة التصديرية في موجتها الأخيرة 2006-2015 في منطقة الأغوار، من حيث الانتشار والتوسع في مساحات الأرضي والمحاصيل المزروعة، وإجراءات التصدير.

المنهجية

اعتمدت في هذا البحث منهجية البحث الكيفي، وأدركت دور البحث النسوي في تحدي الخطاب المعرفي المهيمن وبناء معرفة بديلة، وتحقيق التغيير الاجتماعي، حين يتعلق الأمر بالفئات المعرضة والخاضعة للتهميش عامة، والنساء خاصة (Hesse-Bibber nd, 3).

حيث الانخراط في النظرية النسوية وتطبيقها يعني تحدي المعرفة التي تستثنيها. المعرفة التي تعمل على إقصاء النساء، وتغييب التجربة النسائية وتجاهلها. كما لو أن ما هو صحيح بالنسبة للمجموعات المهيمنة يجب أن يكون صحيحا أيضاً بالنسبة للنساء والجماعات المضطهدة الأخرى. فالنسويات تسأل أسئلة جديدة تضع حياة النساء وتلك التي تعيشها الفئات المهمشة الأخرى، في صلب التحقيق الاجتماعي. فالبحث النسوي يعطل الطرق التقليدية في المعرفة لخلق معاني جديدة غنية (Hesse-Biber nd, 3).

وعليه حاولت كباحثة نسوية، الكشف عن تجارب الحياة اليومية المعاشة للنساء للعاملات في الزراعة التصديرية، وأشكال الاستغلال الذي يتعرضن له، من خلال أسئلة المقابلات التفصيلية، "فالتجربة الملموسة هي مكان رئيسي لبناء المعرفة و إثارة التغيير الاجتماعي" (Hesse-Biber nd, 1).

من هنا ورغم ما يوحد النساء في البحث، كجزء من الطبقة العاملة، وعاملات في الزراعة التصديرية، فهن يمتلكن خبرات وتجارب مختلفة، تعود لاختلاف الواقع الاجتماعي، والمستوى التعليمي، والبيئة الاجتماعية والأسرية، ومستوى دخل الأسرة بشكل عام، وحجم المسؤوليات، وموقعها في الأسرة، والعمر، والتعليم. وبالتالي لا تشكل هؤلاء النساء فئة متجانسة. العوامل السالفة الذكر تضفي التنوع على تجارب النساء وخبراتهن اليومية المعاشة، والاستماع لهذه الخبرات وتحليلها هي أساس في بناء معرفة بديلة، من أجل التغيير المجتمعي، والعدالة الاجتماعية.

موقع الباحثة

في الواقع كون جذوري ريفية، عشت وأنهيت دراستي الثانوية في القرية وفي أسرة ريفية، وانتمائي ونشاطي الطوعي المبكر منذ الدراسة الجامعية مع اتحاد لجان المرأة الفلسطينية (أحد الأطر الجماهيرية المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية)، في العمل مع النساء، ومقاومة الاستعمار الاستيطاني، يسر لي التعامل مع العاملات سواء في مخيمات اللاجئين والمناطق الريفية وكذلك الأحياء الفقيرة في المدن. الأمر الذي أثر في وعيي السياسي والطبقي ومهَد لبناء وعيي النسوي.

مع أنني لم أختبر العمل الزراعي ومتطلباته على الصعيد الشخصي، إلا أن مشاهداتي المباشرة لعمل النساء في الزراعة بشكل عام، في قريتي والقرى المحيطة، والقرى التي مارست فيها نشاطي التطوعي، بالإضافة لعملي في وزارة العمل، التي يفترض بها متابعة شروط وظروف عمل عاملات الزراعة، كل ذلك حَفزني للبحث في ظروف وخبرات وسمات العاملات في الزراعة. وكنت قد قرأت خبرا يتعلق بجائزة أفضل مُصدَر في فلسطين، فتساءلت، كيف وإلى أين يتم التصدير؟ ماذا تصدر فلسطين ومن يعمل على إنتاج السلع

المصدِّرة؟ وحين تأكدت أن المنتجات الزراعية هي أهم السلع المصَدرة، أدركت أن هذا العمل يعتمد بالأساس على مجهود النساء، الأمر الذي دعم توجهي لهذه الدراسة.

اختيار العينة

بداية قمت بزيارة أولية لمنطقة أريحا في يوم السبت بتاريخ 2016/1/23. قابلت الدكتور مؤيد بشارات مدير اتحاد لجان العمل الزراعي في محافظة أريحا، والمهندسة الزراعية نور من قرية النويعمة، في محافظة أريحا. وقابلت السيد عماد عواجنة (تلفونياً) رئيس المجلس اللوائي للإتحاد العام لنقابات عمال فلسطين لمحافظة أريحا. وفي اليوم التالي قابلت السيد ابراهيم ذويب رئيس نقابة العاملين في الزراعة والصناعات الغذائية، والنقابة عضو في إتحاد نقابات عمال فلسطين ومقرها رام الله. تمت هذه المقابلات بشكل منفرد للتعرف على مجتمع البحث، العاملات في الزراعة التصديرية. حصلت على معلومات عامة وغير تفصيلية، عن مراكز التعبئة والتغليف، للتمور والاعشاب الطبية والبهارات الخضراء في منطقة أريحا، بالاضافة لمزارع النخيل والأعشاب الطبية والبهارات الخضراء.

واهم ما حصلت عليه هو أرقام هواتف لنساء في الجمعيات النسوية في المحافظة وهما نجاة ارميلية من جمعية الديوك النسوية، أم سعد نجوم من جمعية العوجا للتنمية الريفية، تحدثت معهما مطولا، عدة مرات عبر التلفون. وبعد شرح فكرة المشروع البحثي، ومعايير المتقابلات، حصلت على أرقام وأسماء خمسة من العاملات. ولترتيب المقابلات قمت بتكثيف الاتصالات بهؤلاء العاملات لتحديد مواعيد للمقابلات. ولكن عاملة واحدة فقط، من العاملات الخمسة اللواتي أبدين استعدادا للمقابلات، كانت تعمل في الزراعة التصديرية، وهي من قرية النويعمة، والباقي يعملن في مزارع صغيرة الحجم للاستهلاك المحلي (واكتشفت في البداية عدم الفهم للمقصود بالزراعة التصديرية، حيث تم اعتبار توزيع الخضار على محافظات الضفة الغربية نوعاً من التصدير). عاودت الاتصالات المكثفة للتعرف على عاملة أخرى في الزراعة التصديرية، وكانت من قرية العوجا. استغرقت عملية الترتيب للمقابلتين تقريبا أسبوعين حتى تمكنت من البدء بالتنفيذ. بعد ذلك استكملت عملية اختيار العينة ككرة الثلج المتدحرجة، حصلت من كل متقابلة على عدد من أسماء لعاملات ووسائل الإتصال بهن. قمت بالإتصال بهن للتأكد من عملهن بالزراعة التصديرية، ثم تحديد موعداً للمقابلة.

ولاختيار عينة طوباس والأغوار الشمالية، لجأت لفرع نقابة العاملين في الزراعة في محافظة طوباس، وبعض الأصدقاء العاملين مع المزارعين والفلاحين في كل من طمون وطوباس. في الزيارة الأولى لمنطقة طوباس، زرت النقابة المذكورة أعلاه، وتفحصت قائمة الأسماء المحضرة مسبقا، واخترت العينة

المطلوبة، وحصلت على مساعدة النقابة والأصدقاء في التواصل مع العاملات والمزارعات لتحديد مواعيد المقابلات.

وصف العينة

- تراوحت أعمار المتقابلات بين 29-53 سنة باستثناء متقابلة واحدة (70) سنة، وبلغ متوسط أعمارهن 44 سنة، من الواضح أيضا التباين في العمر بين محافظتي أريحا وطوباس حيث بلغ متوسط العمر في طوباس 52 سنة، بينما بلغ في أريحا 35 سنة تقريباً.
- ثمانية من المتقابلات متزوجات وهن جميعاً من محافظة طوباس، 6 عزباوات، متقابلة واحدة مطلقة وأخرى منفصلة، كلتاهما من محافظة أريحا. 4-منهن معيلات أسر، 10-تشارك مشاركة رئيسية في دخل الأسرة وصرفها، 2-تساهم مساهمة متقطعة وتتولى مصروفها الشخصي، إحداهما مطلقة والأخرى مريضة وتدفع مصاريف علاجها.
- 3-من المتقابلات واجهت ضغوط لترك العمل من قبل الأشقاء بالرغم من أن اثنتين منهن متزوجات، وذلك بسبب ثقافة السلطة الأبوية التي تعتبر العمل عيباً، (وفقاً لتعبير المتقابلات).
- تعمل 11 منهن في معظم المحاصيل التصديرية وفقا للمواسم الزراعية كالأعشاب والعنب والبهارات الخضراء والخيار والبازيلاء والبصل. وتعمل 3 عاملات في مراكز تعبئة التمور، 2 يعملن في مراكز تعبئة الأعشاب الطبية.
- المستوى التعليمي لجميع المتقابلات ثانوي أو دون الثانوي (لم تنهي أي منهن المرحلة الثانوية بنجاح).

وقابلت أيضا مديري مركزين من مراكز التعبئة والتغليف للمحاصيل التصديرية، للتعرف على ظروف نشأة هذه الزراعة، والإطلاع على آليات عملهم، وآليات التصدير المتبعة. وقابلت مدير مديرية الزراعة في محافظة طوباس للاطلاع على حجم الزراعة التصديرية وإجراءات التصدير.

حصلت من وزارة الزراعة على سجلات الزراعة التصديرية، والشركات المصدرة، ومساحات الأراضي المزروعة لغايات التصدير، والمحاصيل المصدرة وكمياتها.

ولغايات التأطير المفاهيمي لموضوع البحث محلياً، من حيث المفهوم والنشأة والسياق التاريخي، وللتعويض عن نقص الأدبيات قابلت ثلاث باحثين في مجال الزراعة والزراعة التصديرية.

بالإضافة إلى ثلاثة عشرة مقابلة تمهيدية، لتشكيل صورة أولية حول موضوع البحث وموضعته جغرافياً، وتحديد آليات الوصول للفئة المستهدفة. قابلت ممثلي عدداً من المؤسسات المتخصصة بالعمل

الزراعي كاتحاد لجان العمل الزراعي، وفرع الاتحاد في أريحا، ومؤسسة الإغاثة الزراعية، والنقابة العامة للعاملين في الزراعة، والنقابة الفرعية للعاملين في الزراعة فرع طوباس، بالإضافة إلى مدير عام إدارة التفتيش وحماية العمل في وزارة العمل، ومدير إحدى الدوائر الميدانية فيها للتعرف على مدى استهدافهم لتوفير الحماية لهؤلاء العاملات.

هذه المقابلات ساهمت في تحديد موضوع بحثي، ودفعتني للبحث في أوضاع وتجارب وسمات النساء العاملات في الزراعة التصديرية. بدأت رحلة جمع المعلومات حول هذه الزراعة، والعاملات فيها، وأماكن تركزهن، وأماكن تركز الزراعة التصديرية جغرافيا، وذلك في غياب أية أبحاث سابقة توفر هذه المعلومات. لجأت بداية لزملاء العمل، ونقابة العاملين في الزراعة، والاتحادات الزراعية، ووزارة الزراعة. استفدت من مراجعة أبحاث النسويات حول النساء العاملات في الزراعة، والعاملات في العمل غير المنظم (العمل الزراعي جزء منه)، فأنا لست الأولى ولست أيضا من الباحثات والنسويات الفلسطينيات الأوائل اللواتي تميزت تجاربهن في البحوث الميدانية في السياق الاستعماري الاستيطاني لفلسطين، وتجارب هؤلاء الباحثات النسويات ساهمت في صقل تجربتي البحثية.

منذ البداية استبعدت مجرد المحاولة أو التفكير بإجراء المقابلة في مكان العمل، حتى وإن وافق صاحب العمل على ذلك، لضمان عدم تأثير علاقات القوة بين العاملة وصاحب العمل، على إجابات العاملة وتفاعلها. وحاولت جاهدة التكيف مع المواعيد التي تناسب ظروف العمل والمسؤوليات الأسرية للعاملات، إلا أن ساعات العمل غير الثابتة، وغياب وجود عطلة أسبوعية لدى البعض، شكل تحدياً مختلفاً، فقد أمضيت الساعات في المقاهي أحياناً، في انتظار أن تنهي المتقابلة مسؤولياتها الأسرية، والطارئة أيضا، الأمر الذي أشعرني أحياناً أنني أقوم بسرقة وقت راحتها، ووقت أسرتها.

قمت بتحديد الهدف من المقابلات، وتحضير قائمة المتقابلات المراد مقابلتهن، وأدوات المقابلة – جهاز التسجيل، ورق وأقلام- قمت بالتحضير لكل مقابلة، تحضير قائمة الأسئلة الخاصة بالمقابلة، والحصول على معلومات عمن ستتم مقابلتها، والتأكد من موعد ومكان المقابلة. قمت بتطوير المحاور الأساسية المراد طرحها في المقابلات، وكون المقابلة معمقة ومنظمة، تم بلورة وتصميم محاور رئيسية يمكن التعمق من خلالها في الحوار أثناء المقابلة. حيث يمكن لكل إجابة للمتقابلة أن تقود لأسئلة أدق وأعمق. تمكن من الوصول لبيانات أوسع وأشمل للكشف عن واقع عمل النساء، مدفوع الأجر غير المنظم في الزراعة التصديرية، من حيث أسباب اختيارها للعمل، ومدى تأثير عملها على العلاقات داخل الأسرة، وشروط وظروف العمل والحماية الاجتماعية، ومن حيث الأجر أو الدخل، وكفايته وتحكمها به، تأثير دخلها على وضع الأسرة الاقتصادي، بالإضافة للمعلومات التي يمكن أن توفرها المقابلة من خلال الملاحظة والمشاهدة

لواقع المتقابلة، وما تتيحه المقابلة المعمقة من ملاحظات تفيد في التقييم والتحليل، والتي يمكن تسجيلها مباشرة، الأمر الذي سيوفر المعلومات التي ستقود إلى الإجابة على سؤال البحث.

أسئلة المقابلات

تكونت أسئلة المقابلات من 36 سؤالا ركزت على القضايا الرئيسة التي تساعد على الإجابة على أسئلة البحث، بالإضافة لأسئلة تفصيلية تبرز أثناء الإجابة. توزعت أسئلة المقابلة على ثمانية محاور كالتالي:

- المعلومات الشخصية: الاسم، العمر، الحالة الاجتماعية/ الزواجية، المستوى التعليمي. عدد أفراد الأسرة، موقعها في الأسرة –معيلة أم مشاركة في الإعالة-، هل يعيش مع الأسرة أفراد أخرين كالجد أو الجدة ...الخ؟ هل يوجد دخل آخر للأسرة، المسكن ملك أم مستأجر؟ من هو/هي مالك/ة المسكن؟ عدد الغرف، عنوان المسكن، رقم الهاتف أو الهاتف المحمول.
- المعلومات المتعلقة بدوافع العمل وطبيعته: أسباب العمل، تأثير عملها على الوضع الاقتصادي للأسرة، وتأثيره على العلاقات داخل الأسرة. هل واجهت مشاكل من أفراد الأسرة أو احدهم بسبب العمل. طبيعة العمل السابق، مكانه، مدته الزمنية، أسباب ترك العمل السابق. طبيعة العمل الحالي بالتفصيل، مكان العمل، الفترة الزمنية التي قضتها في العمل، كيفية الحصول عليه، ديمومة العمل وموسميته.
- علاقة العمل: هل علاقة العمل مباشرة مع صاحب العمل أم من خلال وسطاء وسماسرة؟ دور السماسرة وتأثيرهم على العاملة.
- قرب مكان العمل من المنزل، طريقة الوصول للعمل. وصف ليوم كامل من أيام العمل منذ الخروج من المنزل حتى العودة إليه.
- شروط العمل: عقد العمل المكتوب، أو الشفوي، وعدد أيام العمل في الأسبوع، والعطلة الأسبوعية، مدفوعة الأجر أم لا. ساعات العمل اليومية، وفترات الاستراحة، والعمل الإضافي. الإجازات بأنواعها مدفوعة أم لا، ومكافأة نهاية خدمة، والعنف المبني على النوع الاجتماعي، والتحرش الجنسي.
- ظروف العمل: وجود مكان لتغيير الملابس، واستخدام ملابس واقية محددة أثناء العمل، وتوفر حمامات مخصصة للنساء، واستخدام الأسمدة الزراعية/ المبيدات الحشرية/ مبيدات الأعشاب الضارة، والتعرض لإصابات عمل/ لدغات، وضربات شمس/ تحسسات. كيفية التعامل مع إصابات

وحوادث العمل من حيث العلاج، والأجر خلال فترة الاستشفاء، والتعويض عن العجز الناجم عن الاصابة.

- الأجر: مقدار الأجر وكفايته، وطريقة دفعه، والمساواة في الأجر على مستوى العمال/ات ذكورا وإناث. التحكم بالأجر، وسبل صرفه، وقرار سبل الصرف الأجر.
- العلاقات الأسرية، المساهمة في قرارات الأسرة، المتعلقة بتعليم الأولاد والبنات، وتزويج البنات، والمشتريات.

أساليب البحث:

استخدمت أسلوب المقابلات المعمقة، بالإضافة للملاحظة المباشرة لجمع البيانات والكشف عن تجارب وخبرات وسمات النساء العاملات في الزراعة التصديرية، وهما من الأساليب الرئيسية للبحث النسوي (Hesse-Bibber. nd, 4). من خلال إجراء ستة عشرة مقابلة معمقة مع العاملات في الزراعة التصديرية في الفترة بين كانون الثاني حتى نيسان من العام 2016، على امتداد منطقة الأغوار الفلسطينية، وشملت التجمعات السكانية التالية: أريحا، والعوجا، والنويعمة، وطوباس، والفارعة، وطمون، وسهل سميط شرق مخيم الفارعة، وعين البيضا وكردلة في الأغوار الشمالية. راعت العينة متغيرات ذات علاقة بالعمر، وموقع العاملة في الأسرة –ربة أسرة، أو عضو أسرة-، وعاملات العمل الدائم أو الموسمي، سواء بعلاقة عمل مباشرة مع صاحب العمل، أو من خلال وسطاء وسماسرة، العمل،المأجور أو لحساب الأسرة، استفدت أيضا من الملاحظة المباشرة لواقع حياة هؤلاء العاملات وأسرهن.

مرحلة التنفيذ وإجراء المقابلات

قمت بتعريف نفسي للمتقابلة بطريقة تليق بوجودها كشريك في إنجاز هذا البحث. موضحة الهدف من المقابلة، وماهية البحث الذي أقوم به، وكيفية استخدام المعلومات التي سأحصل عليها من المقابلة. كنت متنبهة لقضية أمن المتقابلة، وسعيت للحصول على موافقتها من خلال تسجيلها على جهاز التسجيل. ومع ذلك ليس بالضرورة أن يكون البحث أخلاقيا، فأخلاقيات البحث موقف ورؤيا والتزام اتجاه البحث وليست قضية عينية ولا يمكن تجزئتها. بدأت بطرح الأسئلة بمرونة بعد تشغيل آلة التسجيل، واصلت الاستماع النقدي لما تقوله المتقابلة، وطرحت الأسئلة التفصيلية المتعلقة بكل محور، بدون مقاطعة إجابتها، ومحاولة الوصول لمعلومات أشمل وأدق من خلال الاستماع للصمت والغياب في إجابتها. قمت بتسجيل ملاحظاتي وانطباعاتي المتعلقة بسلوك المتقابلة، وواقعها الاجتماعي والاقتصادي، وأية ملاحظات أخرى ذات علاقة بصمتها وترددها وامتناعها عن الإجابة، للمساهمة في تحليل البيانات. خاصة عند السؤال عن السمسار، أو التحرشات الجنسية،

ومدى تحكمها في دخلها وتأثيره على قرارات الأسرة. وفي إحدى المقابلات لمست محاولة المتقابلة لتبرير سلوك صاحب العمل في إجابتها، لجأت لإعادة السؤال بصياغات مختلفة للحصول على الإجابة. وقابلت عاملة أخرى في نفس مكان العمل لضمان دقة الإجابات. التأمل الدائم وإعادة التأمل في إجابات المتقابلة وواقعها، كان ملازماً لي في الميدان.

أخلاقيات البحث

كوني باحثة نسوية، يحكمني التزام أخلاقي سياسي، ونظري معرفي مقاوم، ولدي اهتماماتي السياسية واطلاعي المسبق على واقع العاملات، وواقع الزراعة التصديرية بشكل عام. لا أدعي الحيادية التامة، بحكم موقعي النسوي المقاوم، وخلفيتي السياسية والطبقية. وبرغم التزامي اتجاه المتقابلات، انطلاقا من خلفيتي المعرفية والنسوية، إلا أن علاقات قوة محددة تجلت في هذه الدراسة بدءاً من تشكيل السؤال البحثي والأطر النظرية والتحليلية المستخدمة فيه، ومروراً بعلاقات غير متكافئة تحكم علاقتي بالمتقابلات. وكطريقة للتعامل مع هذه التحديات، أعتبر ما كتبته تم بمشاركة معرفية مع المتقابلات، وآخرين قد أتشارك معهم المعلومات. وبالاستناد للنظرية النسوية بقي سؤال البحث خاضعا للتأمل الذاتي وإعادة النظر والتعديل، عبر مراحل تنفيذ البحث حتى الوصول للنتائج النهائية. وكباحثة نسوية تلتزم بأخلاقيات البحث النسوي، لم أتعامل مع المتقابلات ككائنات وضعيفة، بل كونهن جزء أصيل من مجتمعهن، سيكون لهن مساهمة في إنتاج المعرفة المتأتية من هذا البحث.

التركيز على التأمل الذاتي أتاح لي إعادة النظر، والتركيز على كشف ديناميات القوة/ السلطة، واتخاذ القرارات السليمة وفقاً لما تتطلبه أخلاقيات البحث النسوي. وكون البحث النسوي غني ومعقد، يحتوي على طبقات من المعلومات، ويتسم باختلافات القوة/ السلطة، ويعيد إنتاجها أحيانا، كانت المقابلات الفردية المعمقة والمنظمة، هي مصدر البيانات الرئيسي لبحثي، وهذه البيانات عبارة عن إدراك هؤلاء العاملات لقضاياهن وسياقاتهن الاجتماعية والطبقية، والمعاني التي تعطيها العاملات لهذا الواقع. تعاملت مع البيانات لا كحقائق، بل كالمعاني تُعطى للظواهر الاجتماعية، من قبل المتقابلات، ودوري كباحثة تفسير هذه المعاني المرتبطة بتلك الظواهر من خلال إطاري المعرفي والنظري. والتزامي بالنظرية النسوية، أتاح لي إمكانية التمييز بين الحقائق والمعتقدات المتعلقة بالبيانات النوعية، من خلال توجيه الأسئلة البديلة وبصياغات متعددة. وهذا أيضاً يلزمني كباحثة مسؤولية الاطلاع على الأدبيات التي ناقشت موضوع بحثي، وأتيح لنفسي الاختلاق معها أو مع أجزاء منها، في إطار الأمانة العلمية، لأتمكن من موضعة بحثي في الإطار النظري الذي أتبناه.

تحديات تنفيذ البحث

قبل عملية جمع البيانات واجهتني تخوفات تتعلق بواقع التهميش والاستغلال والصمت، والتخوف من رفض الإجابة على بعض الأسئلة، أو رفض المقابلة بالكامل، وذلك انطلاقاً من علاقات القوة في السياق الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، الذي يحكم واقع هؤلاء النساء، كما عبرت عنها (Ackerly and True 2008, 694).

السياق الاستعماري الاستيطاني ذاته، الذي تعيشه فلسطين، شكل تحدياً رئيسياً أثناء فترة جمع البيانات، لا سيما أن عملية جمع البيانات ترافقت مع هبة جماهيرية مقاومة (في الربع الأخير من عام 2015- منتصف عام 2016). وبدأت هذه الهبة الجاهيرية في مدينة القدس وانتشرت في كافة المناطق الجغرافية في الضفة الغربية، بما فيها مناطق البحث، الأغوار الفلسطينية. هذا الواقع ضاعف الجهود والوقت المطلوب لجمع البيانات. فقد تطلب الوصول إلي منطقة طوباس ومن ثم العودة إلى رام الله في المقابلة الأولى ستة ساعات ونصف، فيما الزمن المطلوب في الأحوال العادية ذهاباً وإياباً بمعدل ساعتين ونصف. ولم أتمكن من إجراء المقابلة، فقد اعتذرت المتقابلة ونحن على مشارف طوباس، والأسباب مختلفة عن تحديات الاستعمار الاستيطاني التي واجهتني كباحثة، وذلك بسبب تحديات تتعلق بظروف العمل وأصحاب العمل. وفي أريحا المتقابلة ترفض استقبالنا وترفض مجرد الحديث في تحديد موعد بديل، ونعود من أمام منزلها بعد تأخير ما يقارب الساعة بسبب حواجز استعمارية متحركة.

الفصل الثاني

سياسات الليبرالية الجديدة في السياق الاستعماري الاستيطاني

يناقش هذا الفصل مفهومي الاستعمار، والاستعمار الاستيطاني في فلسطين، كتمهيد للسياق التاريخي للزراعة التصديرية وتسليع الأرض الفلسطينية، والاندماج في السوق العالمية، وأثر هذه التحولات على المجتمع الفلسطيني (كمجتمع فلاحي بمعظمه). ويسعى أيضا لتوضيح السياسات الاقتصادية بشكل عام، وتجليات سياسات الاستعمار الاستيطاني وممارساته في منطقة الأغوار بشكل خاص، كإطار مكاني لهذا البحث. وسيانقش الفصل أيضا، السياسات الاقتصادية النيوليبرالية الفلسطينية في السياق الاستعماري الاستيطاني، والزراعة التصديرية كأحد إفرازاتها.

في مفهوم الاستعمار والاستعمارالاستيطاني

بني الاستعمار عبر العصور على السيطرة والهيمنة الخارجية، وهو قائم على النزوح الأصلي للمستعمِر من موطنه للإقامة في موطن المستعمَّر، وإنشاء سلالته الخاصة مع بقاء ارتباطه مع الدولة الأم. ينشئ الاستعمار علاقات قوة غير متكافئة لصالحه، بهدف استغلال السكان الأصليين وليس بالضرورة طردهم. فيما يسعى الاستعمار الاستيطاني إلى القضاء على السكان الأصليين من خلال الإبادة أو الطرد بهدف السيطرة على أرضهم وثرواتهم وإحلال جماعة سكانية أخرى مكانهم (Veracini 2011, 1-2). واستبدال شعب بشعب وثقافة بثقافة (العكش 2002، 124).

وكون الاستعمار الإستيطاني إحلالي، يسعى إلى القضاء على المجتمعات الأصلية من أجل إقامة مجتمع كولونيالي جديد على الأراضي المصادرة، تصبح كافة أشكال العنف مباحة لدى المستعمِر لتحقيق غايته. وتستخدم كافة أشكال العنف التي تهدف إلى إبادة الصفة الأصلانية ونفيها وشطبها من الوجود، وتنتهي بتفتيت الشعب المستعمَر وتقطيع أوصاله من النواحي المادية والزمانية والمكانية وفرض الهيمنة عليه من خلال استراتيجيات العزل المكاني، بالإضافة إلى وأد اقتصاده وطمسه (Wolfe 2006, 388) .

لا مكان للسكان الأصليين على المستوى المادي والمعنوي، وقد يتم إلغاء وجود السكان الأصليين من خلال تغييب موروثاتهم وطقوسهم الدينية أو ذوبانهم في المجتمعات الاستيطانية (Veracini 2011). وهذا

ما يعبر عنه العكش بقوله "اقتل الهندي واستثني الجسد" (العكش 2002، 117). الأرض هنا هي محور الصراع ولإحكام السيطرة على الأرض، لا يكفي القضاء على السكان الأصليين بل ونظمهم الحياتية والاجتماعية والاقتصادية، فهو لا يتوانى عن الإستيلاء على الأراضي التابعة للسكان الأصلانيين ووضع يده عليها لتوسيع هجرة مستوطنيه، وهو يحول دون إعادة إنتاج أساليب الإنتاج الأصلانية. وفي هذا السياق ينتهي المطاف بأبناء الشعب الأصلاني إلى الاعتماد على الاقتصاد الذي يطرح عليهم، أو يضطرون إلى شن الغارات والهجمات على مخازنه ومستودعاته، وهو ما يوفر الذريعة الكولونيالية لإرسال فرق الموت الاستعمارية واستخدام العنف في هذه الحالات يصبح مبرَراً للمستعمِر (Wolfe 2006, 395).

وبالرغم من أهمية كافة القطاعات كالتعدين والمناجم والغابات والتصنيع والصيد -التي يمكن أن تنضب- تستحوذ الزراعة على الأهمية الكبرى للاستعمار الاستيطاني، فهي تتمتع بالديمومة، من ناحية، وتدعم القطاعات الإنتاجية الأخرى من ناحية أخرى، ولكن الأهم أن الزراعة وديمومة التواصل مع الأرض تمثل الهوية الاستيطانية للمستعمِر (Wolfe 2006, 395).

وعليه ووفقاً لهذه التعريفات فالاستعمار في فلسطين استعماراً استيطانياً، من حيث كونه بنوياً وإحلالياً، يهدف إلى القضاء على السكان الأصليين وهويتهم وموروثهم ونظمهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاستيلاء على أرضهم. وقد تراوحت مواقف المستوطنين بين عدم الاكتراث والتجاهل، والاستعلاء وإنكار الحقوق الوطنية، وصولاً إلى الاقتلاع والتهجير، منذ بدايات المشروع الاستيطاني في فلسطين منذ العام 1882. وذلك على أرضية أن فلسطين أرض خالية ليس فقط من السكان (أرض بلا شعب) بل من الحضارة أيضا، الأمر الذي يبرر الاستيطان الصهيوني وتجاهل مصير السكان الأصليين واقتلاعهم (مصالحة 1992، 8-9).

وتتركز وسائل الاستعمار الاستيطاني في فلسطين على ثلاث مرتكزات أساسية استمرت عبر مراحله المختلفة، تمثلت في: الاستيلاء على الأرض بشتى الطرق وبأي ثمن؛ إجلاء أصحاب الأرض بشتى وسائل الإرهاب والتضييق على لقمة العيش؛ استقدام الإمكانات البشرية والمادية والعسكرية الضرورية لإقامة المستعمرات الاستيطانية ودعمها (العكش 2002، 124؛ عايد 1986، xxiii). هذا بالإضافة إلى السيطرة والهيمنة، وشرذمة الشعب الفلسطيني في البعد الزماني والمكاني، كفلسطينيي مناطق 1948، وفلسطينيي مناطق 1967، وفلسطينيي الشتات، بالإضافة للعزل واستهداف الهوية الوطنية (هنية 2012، 32-38).

الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين دمر موروثات الفلسطينيين ومعالم الأرض لإحلال مستوطنيه وأنماطهم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما يؤكده قول هيرتزل، الأب المؤسس للصهيونية، بوضوح عن الطبيعة الإحلالية للاستعمار الاستيطاني حين يقول، "إذا كنت أرغب في استبدال مبنى جديد

بدلاً من القديم، لا بد لي من الهدم قبل البناء" (Wolfe 2006, 388). وبعد نصف قرن تقريباً يؤكد رئيس بلدية القدس المستعمِرة ميرون بنفنستي، على الإدراك والتطبيق العملي لمقولة هيرتزل في العام 1941 بقوله "بصفتي عضوا في حركة شباب رائدة، أنا نفسي (جعلت الصحراء تزهر) من خلال اقتلاع أشجار الزيتون القديمة من البصة،[1] لتمهيد الأرض لبستان الموز، على النحو المطلوب في مبادئ التخطيط الزراعي في كيبوتس[2] روش هانيكرا"[3] (Wolfe 2006, 388).

السياق التاريخي لرسملة الزراعة في فلسطين منذ الحكم العثماني

خضعت فلسطين لحكم الدولة العثمانية منذ أوائل القرن السادس عشر حتى أوائل القرن العشرين، أي قرابة الأربعة قرون، وكان المجتمع الفلسطيني بالدرجة الأولى مجتمعاً فلاحياً، يعتمد على الزراعة للاستهلاك الذاتي. إن بداية تغلغل الرأسمالية في فلسطين جاء في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بعد التنظيمات العثمانية ونجاح الدولة العثمانية في إقامة سلطتها المركزية وبناء المؤسسات. الأمر الذي أدى إلى الاندماج المتزايد للاقتصاد في فلسطين في السوق العالمية، مما دفع بريطانيا لتعيين أول قنصل بريطاني في القدس عام 1839 (ميعاري 2005، 38-41؛ محمد 2010، 15).

واتصف المجتمع الفلسطيني، كجزء من بلاد الشام، تحت الحكم العثماني في منتصف القرن التاسع عشر، بالديناميكية وسرعة النمو، وزادت الأطماع الأوروبية (القديمة المتجددة) في فلسطين، التي أصبحت تنتج فائضاً زراعياً كبيراً نسبياً. وأهم المحاصيل الزراعية المصدرة للدول الأوروبية، القمح والشعير والذرة والسمسم وزيت الزيتون والصابون والبرتقال والقطن. وقد نمت موانئ يافا وعكا وحيفا، وشهدت فلسطين في تلك الفترة انتعاشاً اقتصادياً ناتجاً عن زيادة الطلب العالمي على القطن والسمسم وغيرهما من المحاصيل الزراعية. وبتنامي الطلب على الزراعة التصديرية زادت رقعة الأراضي المزروعة للتصدير لسد الاحتياجات المتزايدة للمحاصيل الخام للصناعات الأوروبية. ونتيجة لذلك عم الرخاء في فلسطين، ولكن هذا الرخاء لم يستفد منه الفلاحون الفقراء، بل ذهب بمعظمه لفائدة كبار الملاكين والتجار، وضرائب لخزينة الدولة العثمانية (ميعاري 2005، 41-42؛ محمد 2010، 15). وهذا ما يؤكده شولش بقوله:

---

[1]. البصة قرية فلسطينية مهجرة، تقع على بعد 19 كيلومتراً شمال مدينة عكا، قرب الحدود اللبنانية، وكانت تابعة لقضاء عكا أثناء الانتداب البريطاني على فلسطين، وتم تهجير سكانها في أيار 1948.

[2]. الكيوبتس، كلمة عبرية تعني «التجمُّع»، وتُستخدَم الكلمة في الكتابات الصهيونية للإشارة إلى مستوطنة تعاونية تضم جماعة من المستوطنين الصهاينة، يعيشون ويعملون سوياً، ويبلغ عددهم بين 450 و600 عضو، وإنْ كان العدد قد يصل إلى ألف في بعض الأحيان.

[3]. تجمع استيطاني على ساحل البحر الأبيض المتوسط، في شمال فلسطين على الحدود اللبنانية.

> إلا أن هذا الرخاء لم يكن يعود بالخير إلا على جزء ضئيل من المنتجين الفعليين، وهم الفلاحون ... إن الذين انتفعوا بذلك في الدرجة الأولى هم التجار والوسطاء، وملاكوا الأراضي المتوسطون والكبار، والملتزمون بجمع الضرائب، وبالذات جميع أولئك الذين استثمروا رؤوس أموالهم في التجارة والزراعة، وعلى رأسهم جميعاً خزينة الدولة التي كانت تستنبط باستمرار- نظرا للضائقة المالية التي كانت تعانيها، الحكومة المركزية، ولتزايد نفقاتها العسكرية- وسائل وطرق جديدة لاستنفاد الفائض من المال عن طريق رفع الضرائب وفرض ضرائب خاصة، وكذلك عن طريق التلاعبات النقدية، والتلاعبات المالية الأخرى، دون أن يعود ذلك بخدمات مقابلة متناسبة لمصلحة الاقتصاد الفلسطيني (شولش 1988، 127 كما وثق في ميعاري 2005، 42).

الحمضيات من أكثر المحاصيل التي ركز المستثمرون الأوروبيون على زراعتها في السهل الساحلي، وهو الأكثر خصوبة في فلسطين، وكان المشتري الرئيسي للمحصول البارون دي روتشيلد، أو جمعية باسم (جمعية الاستعمار اليهودي في فلسطين)، حيث خصص اليهود في فلسطين مزارع واسعة لإنتاج الحمضيات بين 1882-1912، واستثمر البارون دي روتشيلد ما يزيد عن 15 مليون ليرة إنجليزية لتطوير هذه المزارع، في حين وصل حجم صادرات الحمضيات من فلسطين بمتوسط 1.5 مليون صندوق من الحمضيات سنويا (Zu'bi 1984, 94).

قوانين الأراضي والتحولات على ملكية الأراضي في العهد العثماني

كانت الأرض في فلسطين كجزء من الدولة العثمانية أرضاً مشاع ينتفع منها سكان القرى ضمن تدابير حيازة معينة تتيح للجميع فلاحتها بدون حق تملكها أو التصرف بها، فيما تبقى الملكية والتصرف للدولة. وأدى التحول إلى زراعة المحاصيل الزراعية الموجهة للتصدير، وارتفاع العوائد النقدية إلى توسع مساحات الأراضي الزراعية، الأمر الذي استوجب وضع تدابير للملكية الفردية من قبل الدولة العثمانية بضغوط أوروبية من ناحية، وضغط حاجة الدولة العثمانية المالية لتغطية تكاليف الحروب المتكررة من ناحية أخرى. وعليه صدر قانون الأراضي لعام 1858 ليكون اللبنة الأولى في الإطار القانوني للملكية الفردية، وتلا هذا القانون قانون تملك الأجانب للأراضي عام 1867 (ميعاري 2005، 45-44؛ محمد 2010، 16).

بموجب قانون الأراضي لعام 1858 قُسمت أرض فلسطين كجزء من الدولة العثمانية خمسة أقسام كالتالي: الأميرية وهي أراضي زراعية تمتلكها الدولة مباشرة. والوقف وهي الأراضي المخصصة لغايات

دينية ويديرها ممثلو المؤسسات الدينية الإسلامية. والملك وهي الأراضي التي يمتلكها أفراد دون قيود وتشمل أراضي زراعية ومسطحات للبناء. والموات وهي الأراضي الجرداء التي لا يمتلكها ولا يزرعها أحد. والمتروكة وهي الأراضي الخالية وبعيدة عن العمران (ميعاري 2005، 46؛ محمد 2010، 16-17). فيما تحصرها زعبي في ثلاثة أقسام رئيسية وهي، الأميرية والملك والوقف (Zu'bi 1984, 91-93).

قانون الأراضي لم يخدم فقراء الفلاحين الذين عجزوا عن تسجيل أراضيهم، مما دفعهم لتسجيلها بأسماء مالكين قادرين على دفع رسوم التسجيل والضرائب المفروضة عليها، أو بيع أراضيهم لسداد ديونهم المتراكمة. أسست قوانين الأراضي للهرمية الاجتماعية المرتكزة على حجم ملكية الأراضي، وتقسيم المجتمع إلى فلاحين فقراء وعائلات مالكة (ميعاري 2005، 47).

عملياً كان للتنظيمات العثمانية وما تلاها من قوانين الأراضي، نتائج هامة على الأرض والاقتصاد الفلسطينيين؛ الأول: بدأ تسريب الأرض الفلسطينية لرأس المال الصهيوني، ليصبح مالكوها من الفلاحين عمالا لدى الصهاينة. والثاني: التسريع في الاندماج المتزايد للاقتصاد في فلسطين في السوق العالمية، وتعزيز هذا الاندماج للرأسمال الفلسطيني في التوجه للزراعة النقدية.

وبتفكك الدولة العثمانية وانتهاء حكمها خلال الحرب العالمية الأولى وخضوع فلسطين للاستعمار البريطاني في العام 1917 فتح الباب على مصراعيه لشراء الأراضي من قبل المستوطنين، حيث الظروف الموضوعية مهيئة مسبقا، وهذا ما أشارت له نهلة الزعبي بقولها "فإن عملية التحول على الهيكل الزراعي في فلسطين تمت على مرحلتين: الأولى، في عهد الدولة العثمانية، حيث تم تهيئة الظروف الموضوعية الجديدة على الأرض للتطور اللاحق للرأسمالية. والثانية، تحت الانتداب البريطاني، حيث تم تنفيذ عملية التطور الرأسمالي بها" (Zu'bi 1984, 91).

علماً أن جذور النشاط الصهيوني المرتبط بالاستيطان في فلسطين، بدأ منذ سبعينات وثمانينيات القرن التاسع عشر قبل مؤتمر بال، حيث أنشأ البارون الفرنسي اليهودي روتشيلد، أول مستوطنة قرب عيون قارة سميت" ريشون لتسيون"، وباشر روتشيلد بمشاريع استيطانية زراعية على غرار الاستيطان الفرنسي في الجزائر، سواء من حيث العلاقات أو نوع الإنتاج (محمد 2010، 21).

ركز الاستعمار الاستيطاني لفلسطين على الأرض، وهذا متناغم مع أيديولوجيا الإقصاء والإحلال للاستعمار الاستيطاني بشكل عام، بمعنى إقصاء المجتمعات الأصلانية وإحلال مجتمع المستعمِر، "إن بدايات الاستيطان الصهيوني في فلسطين هي بدايات زراعية" (محمد 2010، 21). ولاستكمال مرتكزات الاستعمار الاستيطاني استغنت المستوطنات الزراعية عن عمال الزراعة الفلسطينيين الذين اعتمدت عليهم في البدايات،

وقامت بإحلال العمال اليهود المهاجرين الذين استقدمتهم لإحلالهم مكان العمال الذين تم إقصائهم، حيث ترافقت عملية الاستيطان مع حركة الهجرة اليهودية لفلسطين، ويضيف محمد:

> قبل وصول الاستعمار البريطاني إلى فلسطين كانت المؤسسة الصهيونية قد وصلت إلى مرحلة الإقلاع باستيطانها عبر تأسيس الأدوات اللازمة لمباشرة المشروع وتقديم نماذج استيطانية قابلة للنمو والتطور، مترافقة مع حركة هجرة يهودية إلى فلسطين بدأت تتسع بعد عام 1904، وتوفر رؤوس أموال وتبرعات كبيرة تدعم هذا المشروع، بمعنى أن الاستيطان لم يستند إلى خلق تراكم تدريجي في الرأسمال اللازم للإقلاع بقدر ما كان الرأسمال المسكوب في المشروع هو الدم الذي سرى في شريان مشاريع روتشيلد التي فشلت ثم عادت ونجحت (محمد 2010، 22).

وبتأسيس الكيان الصهيوني وفقاً لقرار التقسيم في 29 تشرين الثاني 1947، الذي منح الصهاينة 56.47% من أرض فلسطين التاريخية، وإنهاء بريطانيا لاستعمارها لفلسطين في 15\أيار 1948، حلت نكبة الشعب الفلسطيني التي كانت نتائجها وخيمة على الأرض والإنسان الفلسطيني. وفي أواخر 1949 وصل عدد من تم تهجيرهم وتشريدهم عن أرضهم، ما بين ستمائة ألف إلى سبعمائة وستون ألف، فيما تبقى مائة وخمسون ألف فلسطيني داخل حدود دولة الكيان الصهيوني (موريس 2000 في ميعاري 2005، 65). واستهدفت سياسات الكيان الصهيوني كافة مناحي حياة الفلسطينيين بشتى الطرق، أهمها الاستيلاء على أرض الفلسطينيين، سواء بالإرهاب والتهجير، أو من خلال فرض الأطر القانونية المطلوبة لتسهيل هذه المهمة. وتوضح ميعاري القوانين التي أقرها الكيان الصهيوني، للسيطرة على الأرض الفلسطينية:

> بعد قيام الدولة اليهودية تم إيجاد شكل قانوني لاستمرار نهب الأراضي العربية من خلال وضع الحكومة "أنظمة أملاك الغائبين" وقوانين أخرى، كقانون استملاك أراضي الغائبين لعام 1950، والذي يعطي الحكومة حق مصادرة أرض وعقار أي فلسطيني ترك قريته أو بلدته بعد 29\11\1947 حيث أعتبر غائبا. وقد شمل هذا الفلسطينيين الذين انتقلوا من قراهم وبقوا في منطقة نفوذ الدولة اليهودية. حيث اعتبرهم القانون "حاضرون غائبون" هذا بالإضافة إلى سن قوانين أخرى كقانون المناطق المغلقة، الذي يبيح للحاكم العسكري إعلان منطقة أو مكان منطقة محرمة وقد تم إعلان عشرات القرى العربية مناطق محرمة، تم

الاستيلاء على أراضيها. وقانون الأراضي البور، وقانون الاستملاك وقانون الاستيلاء على الأرض في حالة الطوارئ، وغيرها من القوانين. لقد سعت هذه القوانين إلى الاستيلاء على الأراضي -القاعدة الإنتاجية الرئيسية لفلسطينيي 1948 (ميعاري 2005، 69).

ما يمكن استخلاصه، أن أراضي فلسطين كانت مطمعاً للدول الاستعمارية خلال فترة الحكم العثماني لفلسطين الذي دام إلى ما يقارب الأربعة قرون. وكان لقوانين الأراضي التي أقرها الحكم العثماني، نتائج هامة على الأرض والاقتصاد الفلسطينيين، فبدأ تسريب الأرض الفلسطينية لرأس المال الصهيوني، والتسريع في الاندماج المتزايد للاقتصاد في فلسطين في السوق العالمية، وتعزيز هذا الاندماج للرأسمال الفلسطيني في التوجه للزراعة التصديرية.

الاستعمار الاستيطاني لما تبقى من الأرض الفلسطينية عام 1967

وبعد استيلاء الاستعمار الصهيوني على ما تبقى من أرض فلسطين في العام 1967، استمر بسياساته الاقتلاعية، وتكريس تبعية اقتصاد الفلسطينيين لاقتصاد المستعمر بشتى الطرق والأشكال. وعلى صعيد السياسات الاقتصادية فقد بدأ المستعمِر بإلحاق اقتصاد الأراضي الفلسطينية باقتصاده بدءاً بتقويض مواقع الإنتاج، ومصادرة وإغلاق الأراضي، وبناء المستوطنات، وقطع علاقات الاستيراد والتصدير مع الخارج. واتبع المستعمِر سياسة تشغيل قوة العمل الفلسطينية الفائضة في مواقعه الاقتصادية لحاجته لهذه العمالة ولإشغالها عن الانخراط في المقاومة المسلحة من جهة، وعدم إصدار رخص لإقامة مشاريع صناعية من جهة ثانية (محمد 2010، 40؛ سمارة 2012).

ولتعميق وشمولية إلحاق الاقتصاد الفلسطيني باقتصاد المستعمِر، فقد اتبع سياسات تطبيقية بهدف ربط مختلف الطبقات الاجتماعية باقتصاده بدءاً من التجار، مزودي السوق بالمواد الاستهلاكية؛ والمعامل بالمواد الخام وقطع الغيار، بالإضافة لتشغيل قوة العمل الفائضة من الريف والمدينة (.سمارة 2012)

وبهذا ارتبطت مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية باقتصاد المستعمِر. بالإضافة إلى غمر الأسواق بمنتجاته واستغلاله لقوة العمل الفلسطينية، واختراق بنية الاقتصاد المحلي بسياسة التعاقد من الباطن، وهي الأشد خطورة حيث تكونت مواقع عمل يتشارك فيها رأس المال الصهيوني مع المحلي والتي شملت تشارك في المباني والماكينات، وأحياناً ملكية قطعة الأرض، والتغلغل في السوق المحلي واستغلال العمال بأجور أدنى من تشغيلهم في داخل الكيان الصهيوني.

لقد أفرز حصر الاستيراد من الاحتلال إلى جانب التعاقد من الباطن شرائح طبقية كمبرادورية في مستويين: استيراد السلع وتسويقها، وجذب رأس المال الصهيوني وتمكينه من البنية الاقتصادية المحلية (سمارة 2012). وأدت السياسات السابقة إلى تهميش وتبعية الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد المستعمِر (الصوراني 2004، 4-5؛ النقيب 1997، 21-32)، الذي لم يعمل على منع تطوره الطبيعي فقط، بل عمل على تدمير مقوماته الاقتصادية بشكل عام (النقيب 1997، 21-32؛ محمد 2010، 34).

هذه السياسات ساهمت في تراجع علاقة الفلسطينيين بأرضهم، وذلك ارتباطاً بتراجع دور الأرض كوسيلة إنتاج (عدوان 2011، 5)، فيما اتجهت القوى العاملة للعمل المأجور داخل الخط الأخضر، الذي وفر عائداً ماديا أعلى من العمل في الزراعة (النقيب 1997، 35-34). وواصل الاستعمار الإستيطاني تدميره للزراعة، عبر مصادرة الأراضي لغايات الإستيطان؛ والطرق الالتفافية التي تربط بين مستوطناته؛ ومصادرة المياه لاستخدام المستوطنات والمزارع التابعة لها؛ وجدار الفصل؛ وتدمير البنية التحتية؛ من طرق زراعية؛ وآبار جمع المياه؛ وغيرها من السياسات التدميرية التي يبدعها العقل الصهيوني.

والقطاع الزراعي كقطاع إنتاجي يشمل عنصري الصراع الرئيسيين (الأرض والإنسان)، كان هدفاً مباشراً وأساسياً لسياسات المستعمِر، عبر استخدامه لكافة الوسائل والسياسات؛ حيث لم يكتفي بمصادرة الأرض؛ والاستيلاء على مصادر المياه، بل عمل على تغيير التركيب المحصولي؛ وإلحاق القطاع الزراعي باحتياجات أسواقه. وشوه العلاقات الزراعية الفلسطينية، من خلال تفكيك بنية العمل العائلي في الحقل الفلسطيني، لصالح العمل المأجور والأسود في الورشة (الإسرائيلية)، وتسليع القرية الفلسطينية، وتحويلها إلى مهجع للعمال المياومين، وخلق نمط استهلاكي مقابل اقتصاد الكفاية، أي تحويل القرية من موقع إنتاج إلى سوق للاستهلاك ومخزن يوفر القوة العاملة السوداء، وتوليد ثقافة الأنفة من العمل الزراعي، وخلق بنية وعي مشوهة في المجتمع الريفي الفلسطيني تفتقر إلى الروح الإنتاجية، والوعي والتنظيم للدفاع عن مصالحها. وهي التي شكلت القطاع الاقتصادي الرئيسي في فلسطين من حيث الإنتاج والقوى العاملة بين حربي 1948-1967 (محمد 2010، 32-39).

واصل الاستعمار الإستيطاني تدميره للزراعة، من خلال جدار الفصل العنصري، وتدمير البنية التحتية، والطرق الزراعية، وآبار جمع المياه. وبلغت الأراضي الزراعية التي تستغلها المستوطنات في الأغوار الفلسطينية 32 ألف دونم من مجموع مساحة الأرض الزراعية المستغلة من قبل المستوطنات في الضفة الغربية والبالغة 61,70 ألف دونم (كنفاني وغيث 2012، 32-34).

تجليات سياسات وممارسات الاستعمار الاستيطاني في الأغوار
الإطار المكاني للبحث

مصادرة الأراضي

منذ العام 1967 وضعت العديد من الخطط الاستراتيجية لتفتيت الأرض الفلسطينية وتقطيع أوصالها، ليسهل السيطرة عليها، وعزل المناطق الكثيفة بالسكان الفلسطينيين عن بعضها البعض، من خلال المستوطنات والطرق الالتفافية والممرات التي تسيطر على مساحات واسعة من الأرض. وتهدف أيضا إلى ترسيم الحدود المُتخيلة للمستعمِر. ويشير بعض الباحثين (كنفاني وغيث 2012؛ شريدة 2012) لثلاث خطط رئيسية بالإضافة لمجموعة من الخطط الثانوية منذ العام 1967. المضمون الرئيسي لهذه الخطط هدف إلى مصادرة الأراضي لإقامة المستوطنات والمناطق العسكرية المغلقة، وتشتيت وعزل الإنسان الفلسطيني وهو العنصر الثاني في الاستهداف.

وأهم هذه الخطط: خطة آلون 1967-1977 وتتلخص بضم القدس وإقامة شبكة مستوطنات على طول وادي الأردن على الحدود الأردنية، بالإضافة لاقتراح منطقة عازلة على طول الحدود بعرض 10-15 كيلو متر. وخطة شارون 1977-1993، وتعتبر إضافة وتعديل على خطة ألون، وتتلخص في توسيع الاستيطان على المنحدرات الغربية للضفة الغربية، وخلق عازل بشري بين سكان شمال الضفة الغربية، وسكان منطقة الجليل في شمال فلسطين التاريخية. ودعت الخطة أيضا لتوسيع الممر من القدس إلى وادي الأردن لعزل شمال الضفة عن جنوبها، بالإضافة لشق الطرق من الغرب إلى الشرق على امتداد أرض فلسطين التاريخية.

والخطة الثالثة: التمدد الداخلي للتوسع في المستوطنات القائمة، وهدفت إلى توسيع مساحة المستوطنات القائمة وزيادة مبانيها، حيث أن أكثر من أربعين ألف منزل تم بناءها في هذه المستوطنات في الفترة 1993-2009 (كنفاني وغيث 2012، 7-6). وقد بلغ عدد المستوطنات حتى العام 2012 في الضفة الغربية 145 مستوطنة، منها 15 مستوطنة داخل القدس وحولها، و29 مستوطنة في الأغوار، بالإضافة إلى 100 بؤرة استيطانية أخرى (شريدة 2012، 9).

الخطط السابقة استهدفت الأراضي الفلسطينية كافة، ولكن منطقة الأغوار الفلسطينية كان لها نصيب الأسد من كثافة عمليات مصادرة الأرض والاستيطان والعزل. لعل المعلومات الجيوسكانية التالية تلقي الضوء على تنفيذ هذه الخطط في الأغوار. تمتد منطقة الأغوار بطول 68.5 كيلو متر، وبعرض 24 كيلو متر، وبمساحة 840.9 كيلو متر مربع، أو 840,906 دونم أي ما نسبته 14.9% من مساحة الضفة الغربية. وتشمل منطقتي أريحا وطوباس، وبما يشمل الأغوار الشمالية، وتعتبر مصدر الإنتاج الزراعي في الضفة

الغربية وسلة الغذاء الفلسطينية. 8.4% من مساحتها تخضع للسيطرة الفلسطينية أو ما يسمى مناطق (أ+ب). وتشمل 26 تجمع سكني، يعيش فيها غالبية السكان. فيما يخضع 770 كيلو متر مربع، وبنسبة 91.59% من أراضي الأغوار للسيطرة الاستعمارية الصهيونية، وهي أراضي زراعية خالية من السكان إلا ما ندر (إسحاق وبنورة 2010، 4).

تنفيذاً للخطط الاستيطانية آنفة الذكر وبالأخص خطة ألون (كنفاني وغيث 2012، 9،10)، فقد تم الإعلان وفور احتلال الضفة الغربية عام 1967 عن المناطق المحاذية لنهر الأردن 400 ألف دونم كمناطق عسكرية مغلقة باسم منطقة العزل الشرقية يحظر على الفلسطينيين ممارسة أي نشاط زراعي أو عمراني فيها، وأنشأ 133 موقعاً عسكرياً على أراضيها (إسحاق وبنورة 2010، 15؛ شريده 2010).

وتشمل منطقة العزل الشرقية 44 تجمعاً سكانياً فلسطينياً يقطنها 58,283 فلسطيني، منها 34 تجمعاً تقع في منطقة الأغوار. يتعرض سكان هذه التجمعات لكافة أشكال العزل والممارسات الاستعمارية التي تهدد مقومات حياتهم، بل تعريض حياتهم أيضاً للمخاطر أثناء الإجراءات العسكرية والاستيطانية الدائمة. وتشتمل هذه المنطقة أيضاً على 32 بؤرة استيطانية يقطنها فقط 296 مستوطن توفر لهم القواعد العسكرية كافة أشكال الحماية (إسحاق وبنورة 2010، 14-17).

وأقام المستعمر 29 مستوطنة في منطقة الأغوار كجزء من منطقة العزل، وبمساحة إجمالية تصل الى (33,088) دونم، يسكنها فقط نحو 8 آلاف مستوطن فقط. علماً أن 86% من هذه المستوطنات تمارس نشاطاً اقتصادياً موزعة كالتالي،21 مستوطنة زراعية بمساحة 27,369 دونماً، وتشكل 73% من إجمالي المستوطنات في منطقة الأغوار. تعمل 4 مستوطنات فقط في الصناعة والسياحة، بالإضافة إلى 3 مستوطنات عسكرية ومستوطنة واحدة فقط ليس لها بعداً اقتصادياً. فيما تسيطر المناطق العسكرية المغلقة التي يحظر على الفلسطينيين ممارسة أي نشاط اقتصادي أو عمراني فيها نحو 44% من أراضي منطقة الأغوار (إسحاق وبنورة 2010، 8-10؛ شريدة 2012، 10-11؛ شريدة 2010؛ سمارة 2012، 4-7؛ كنفاني وغيث 2012، 9-10).

الطبيعة الاقتصادية للمستوطنات في الأغوار والتي تشكل 87% (زراعة وصناعة وسياحة) من إجمالي مساحة المستوطنات، تؤكد أن الذرائع الأمنية التي تم مصادرة أراضي الأغوار بموجبها ما هي إلا أكاذيب مضللة في محاولة لإخفاء الأسباب الحقيقية الهادفة إلى السيطرة على الأرض وتوسيع الاستيطان، وتحقيق المصالح الاقتصادية والرفاه للمستعمِر ومستوطنيه (شريدة 2012، 10،11).

استمرت مصادرة أراضي سكان الأغوار بدواعي وحجج أمنية بالإعلان عنها كمناطق عسكرية مغلقة، والتعامل معها كاحتياطي لتوسيع الأراضي الزراعية للمستوطنات القائمة. ويمكن النظر في هذا السياق إلى قرار ما يسمى إدارة أراضي الدولة في العام 2011 والقاضي بزيادة مساحة الأراضي الزراعية التي يزرعها كل مستوطن من 35 دونماً لتصل إلى 80 دونماً (موقع المكتب الوطني للدفاع عن الأرض كما وثق في شريدة 2012، 16). هذا السلب والاستيلاء بكافة الطرق على الأراضي الزراعية والرعوية لسكان المنطقة للتضييق على المزارعين وأصحاب الماشية وإجبارهم بقبول محاولات تهجيرهم.

علما أن 40% من الأراضي المصادرة في منطقة الأغوار مملوكة ملكية خاصة لسكان المنطقة، فيما 50% منها هي ما يسمى أراضي دولة تم الإستيلاء عليها، فإذا افترضنا أن المستعمِر وضع يده على ما يسمى أراضي دولة مباشرة بعد العام 1967، فالاستيلاء على أراضي المزارعين مستمر حتى اللحظة ويهدف إلى تقطيع أوصال هذه الأراضي وتضييق سبل العيش على سكانها الفلسطينيين ومحاربتهم في مصادر رزقهم لدفعهم للهجرة. ومن ناحية أخرى تعزيز المكانة الاقتصادية للمستوطنات وزيادة عدد المستوطنين فيها (كنفاني وغيث 2012، 9).

الطرق الالتفافية للمستوطنات أيضا سيطرت على مساحات واسعة من الأراضي، وليس أدل على ذلك من الطريق الإلتفافي المسمى (خط تسعين) والذي يلتف حول المدن والتجمعات السكانية الرئيسية، ويمر بالضفة الغربية من شمالها ابتداء من بيسان شمال الخط الأخضر مروراً في منطقة الأغوار ويستمر جنوباً حتى عين جدي على البحر الميت، ويستمر في الامتداد على طول الحدود الشرقية لفلسطين وحتى مدينة إيلات جنوبا ليربط كافة المستوطنات في الأغوار (كنفاني وغيث 2012، 9؛ مركز المعلومات الوطني-وفا).

فصل الأغوار عن محيطها الفلسطيني

استغل المستعمِر الذرائع الأمنية ذاتها أثناء الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) ليقوم في العام 2000 بعزل منطقة الأغوار عزلاً كاملاً عن محيطها، من خلال مجموعة من الإجراءات للتضييق على سكان المنطقة وإجبارهم على الرحيل، وعزلهم عن أراضيهم الزراعية وحرمان ماشيتهم من المراعي والاستيلاء الكامل على المنطقة. فأقام الحواجزِ الدائمة والمؤقتة والطيارة والسواتر الترابية والبوابات الحديدية والإسمنتية، ومنها أربعة حواجز ثابتة. وربط الدخول إليها ببطاقات هوية تثبت أن مكان الإقامة لحاملها هو منطقة الأغوار، أو بتصاريح خاصة تمنحها الجهات الأمنية ذات العلاقة للمواطنين الفلسطينيين من خارج المنطقة للراغبين بفلاحة أراضيهم، أو لأغراض اجتماعية، علماً أن عدداً من مالكي الأراضي الزراعية يعيشون في مناطق أخرى من الضفة الغربية (نابلس ورام الله وبيت لحم والخليل). هذه الحواجز جعلت حياة

سكان الأغوار بكافة تفاصيلها الحياتية (التعليمية والصحية والاقتصادية والاجتماعية)، عبارة عن معارك يومية مع جيش المستعمِر ومستوطنيه (إسحاق وبنورة 2010، 8-10؛ شريدة 2012، 11-12؛ شريدة 2010).

واستكملت إجراءات العزل بين عامي 2000-2004 من الجهة الغربية للأغوار الشمالية لفصلها بشكل تام عن الضفة الغربية. فبالإضافة للحواجز التي تم ذكرها، قام المستعمِر بحفر خندق في سهل البقيعة من الجهة الغربية بعرض ثلاثة أمتار. هذا أدى إلى حرمان مالكي أراضي سهل البقيعة، (وهم من سكان طمون وطوباس، والمحرومين من زراعته بحجة أنه منطقة عسكرية مغلقة تستخدم للتدريب العسكري) وبقية سكان المنطقة، من المناطق الرعوية الطبيعية لماشيتهم (إسحاق وبنورة 2010، 8-10؛ شريدة 2012، 10،11؛ شريدة 2010). ولا زالت إجراءات العزل مستمرة، طالما المستعمِر بقي جاثماً على أرض فلسطين، وفي كافة مناطق الأغوار، بدءاً بالخان الأحمر، ومروراً بالأغوار الوسطى، وصولاً إلى الأغوار الشمالية.

نهب مياه الأغوار

المياه من الثروات الطبيعية التي تعرضت مصادرها أيضا لنهب وسلب المستعمِر في الأراضي الفلسطينية حيث سيطر المستعمِر على كافة مصادر المياه في الضفة الغربية قبل سنوات من وصول المستوطنين وبناء المستوطنات. وتتنوع مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية بين المصادر السطحية وهي محدودة، والمياه الجوفية المتجددة، التي تشكل المخزون الأساسي لكافة استخدامات المياه. كلا المصدرين يعتمدان على هطول الأمطار، التي وإن تفاوتت عبر السنوات تبقى مستدامة لتجدد المخزون الجوفي (مسرشمد 2011، 4،7؛ سلامة 2014).

يتحكم المستعمِر بمجرى نهر الأردن الذي يسيطر على 87% من مياهه (أبو مصطفى 2014)، والحوض الشرقي للمياه الجوفية الذي يقع بمعظمه في الضفة الغربية في منطقة الأغوار (مسرشمد 2011، 7؛ سلطة المياه الفلسطينية 2011، 24). لتصبح مصادر المياه السطحية والجوفية في الأغوار الفلسطينية تحت سيطرته وسيطرة مستوطنيه. وأقام المستعمِر 70% من المستوطنات في الضفة الغربية على حوض الخزان الشرقي الذي يغذي منطقة الأغوار، ومنها 45 مستوطنة تقع على مناطق جبلية حساسة في تغذية هذا الحوض (عبد الغني سلامة 2014).

تضخ الآبار الفلسطينية بمعدل 25 مليون متر مكعب وتصل أحياناً إلى 22.7 مليون متر مكعب، فيما يستغل المستعمِر الصهيوني 40 مليون متر مكعب من المياه الجوفية (سلطة المياه الفلسطينية 2011، 24)،

هذا بالإضافة إلى استغلاله للمياه السطحية. وبمقارنة بسيطة فإن 120.5 ألف فلسطيني هم عدد سكان مناطق الأغوار (الإحصاء الفلسطيني 2016، 61) يستهلكون 22.7-25 مليون كوب من المياه سنويا، فيما 8-10 آلاف مستوطن يضخ بإسمهم 40 مليون كوب من المياه سنوياً. هذا يفضح مخططات الاستعمار الاستيطاني القائم على نهب الثروات الطبيعية وحرمان المستعمَرين من استغلال ثرواتهم. وما يضاعف هذا الاستغلال أن المستعمِر يبيع المياه المسروقة من آبار الضفة الغربية لأصحاب الحق، الفلسطينيين، من خلال شركة ميكوروت، ليصل ما يشتريه فلسطيني الضفة الغربية ما مجموعه 54 مليون متر مكعب من المياه سنوياً (مسرشمد 211، 8).

التهجير

ترافقت عمليات مصادرة الأراضي في الأغوار الفلسطينية، سواء لغايات بناء المستوطنات، وتوسيع القائم منها أو لمناطق العزل والمناطق العسكرية المغلقة، بعمليات التهجير الكلي والجزئي لسكان هذه المنطقة، وتدمير ممتلكاتهم، ومنعهم من زراعة أراضيهم، وحرمانهم من المراعي لماشيتهم. وكما يوضح شريدة، فقد قام المستعمر منذ استكماله السيطرة على باقي الأراضي الفلسطينية في العام 1967 بتهجير حوالي 50 ألف مواطن من منطقة الأغوار ووضع يده على أملاك الغائبين والأراضي الوقفية في المنطقة (شريدة 2010). ولا زالت عمليات التهجير الكلي والجزئي بحق سكان الأغوار مستمرة حتى يومنا هذا.

أقل ما يمكن أن يقال في هذا المقام، ليس استخلاصاً شخصياً، بل حقائق بشعة عن أخر أبشع استعمار استيطاني سرطاني على وجه الكرة الأرضية، يستهدف الإنسان والأرض، والحجر والشجر، ويستهدف الهوية الوطنية الفلسطينية برمتها. هذه التجليات انعكست على الفلسطينين من سكان الأغوار، من حيث فقدانهم لأرضهم ومصادر المياه، كمصدر رئيسي لعيشهم، وتحويلهم إلى عمال وعاملات في ظروف عمل مستغِلة، في أراضٍ كانوا يوماً ما يملكونها، أو يملكها أقاربهم وجيرانهم.

السياسات الاقتصادية النيوليبرالية

ترتكز السياسات الاقتصادية النيوليبرالية على "الحرية المطلقة"؛ حرية الفرد؛ وحرية الملكية الخاصة؛ والأسواق الحرة؛ والتجارة الحرة. أي أن رفاه الفرد ورخائه ومصالحه هي الأساس، وعلى هذا الفرد أن يطلق العنان لمهاراته في ممارسة هذا الحق في تأسيس أعماله ومشاريعه الخاصة، وبرعاية الدولة. ولضمان هذه الحرية والرفاهية للأفراد، تتولى الدولة خلق الإطار المؤسسي المناسب لهذه الممارسات، وخلق الهياكل الأمنية للحفاظ على الملكية والأموال، وخلق الأسواق وحمايتها (هارفي 2005). وعلى الدولة أن تستخدم احتكارها لوسائل العنف لصون هذه الحريات مهما كان الثمن (هارفي 2005). التساؤل المشروع

هنا، الحرية لمن؟ من المستفيد ومن المتضرر من هذه الحرية؟ الحرية شكلاً تتوفر لجميع أفراد المجتمع، وعملياً على أرض الواقع فالحرية لمن يملكون مفاتيح الاستثمار ومفاتيح السوق الحر والتجارة الحرة، وليست للعاملين والعاملات في خدمة الأسواق والتجارة والاستثمارات الكبرى.

ويناقش كارل بولاني، منذ منتصف الأربعينات، في تنبؤاته للتحول في الأصول السياسية والاقتصادية لزمننا المعاصر، فهو يعتقد أن الحرية هنا موضع شك، وأن وسائل الحفاظ على الحرية هي التي تفسدها وتهدمها. فعلى المستوى المؤسساتي، يعمد التنظيم للدولة إلى توسيع الحرية والحد منها في أن واحد. والمهم هو التوازن بين الحريات المسلوبة والمكتسبة، إذ تتمتع الطبقات المرفهة، بتوفر وقت الراحة والاطمئنان، وهي بذلك أقل حرصاً على نشر الحرية في المجتمع. بينما الأقل دخلاً ستضطر للاكتفاء بالقليل من الحرية (بولاني 1944).

ولكن ما هي الضمانة لحماية الحرية المنشودة لرأس المال وأصحابه؟ بالتأكيد ستشكل القوانين هذه الحماية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، ستتيح للقطاع الخاص المشاركة في صياغة التشريعات بما يحمي مصالحها، ويعلي سيطرتها على الدولة والمجتمع. فقد نجم عن الليبرالية الجديدة تزايد في الاعتماد على الشراكات بين القطاعين العام والخاص. فالشركات والأعمال لا تتعاون بحميمية مع لاعبي الدولة فقط بل هي أيضاً تكتسب دوراً قوياً في كتابة التشريعات وتقرير السياسات العامة ووضع الأطر التنظيمية، التي تكون بصورة رئيسية مفيدة لها وفي مصلحتها. أما الإطار القانوني الذي يحكم السوق، فهو إطار التزامات عقدية يجري التفاوض بشأنها بكل حرية بين أفراد حقوقيين في السوق. وعليه يجب حماية قدسية العقود وحق الفرد في حرية العمل والتعبير والاختيار، ومع أن الحرية الفردية والشخصية في السوق مضمونه للجميع، إلا أن الأفراد مسؤولين، وعرضة للمساءلة، عن أفعالهم وسعادتهم (هارفي2005).

ولا يتوقف دور الدولة على حماية مصالح الفرد وحريته في الأسواق وحماية الملكية الفكرية فقط، بل علسها أن تنسحب من القطاعات التي كانت تتولى إدارتها وتنظيمها، كالتعليم والرعاية الصحية والرفاه، وحتى المعاش التقاعدي كما في بعض الدول، فيتم خصخصتها وتتحرر من تدخل الدولة. بالإضافة إلى أن الخصخصة وتحرير الأعمال من التدخل الحكومي، إذا ترافقا مع المنافسة، تحدان من البيروقراطية، وتزيد الفاعلية والإنتاجية وتحسن الجودة وتخفض التكاليف على المستهلك مباشرة من خلال تقديم سلع وخدمات بأسعار أرخص وأيضاً بشكل غير مباشر من خلال تخفيض العبء الضريبي. ويتحمل الأفراد مسؤولية نجاحهم أو فشلهم وفقا لقدراتهم على المبادرة الخاصة أو بسبب العجز الشخصي، كنقص التعليم الكافي والملائم، وليس بسبب نقص الموارد أو الإقصاء الطبقي (شحادة 2013، 95).

أفكار النيوليبرالية التي بدأت بالتبلور منذ منتصف القرن العشرين، اقتصر نشاطها على العمل الأكاديمي والترويجي، ولكن تطبيق هذه الأفكار في مؤسسات الدولة لم يتأتى حتى نهاية عقد السبعينات من القرن الماضي، في الوقت الذي تهيأت فيه النظم السياسية الغربية وأكثرها وضوحاً في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. ولضرورات استثمار فائض رؤوس الأموال في البنوك الأمريكية، المتأتية من ودائع نفط الخليج، وجدت الإدارة الأمريكية الفرصة المواتية للاستثمار المالي في الخارج، لا سيما في ظل تعطش الدول النامية للاقتراض.

ولكن عجز هذه الدول عن الوفاء بديونها دفع الولايات المتحدة الأمريكية للبحث عن حلول لجدولة الديون وضمان عدم خسارة البنوك. وسعت إلى توحيد صلاحيات وزارة الخزانة الأمريكية مع صندوق النقد الدولي. وبالتالي أصبح صندوق النقد والبنك الدوليين، منذ ذلك الوقت مركزين رئيسين لنشر وتطبيق مبادئ السوق الحرة، وسياسات النيوليبرالية. وأصبح مطلوباً من الدول المدينة، مقابل إعادة جدولة ديونها، أن تطبق رزمة موحدة مما سمي بالإصلاحات المؤسسية، وأهمها تخفيض نفقات الخدمات الاجتماعية، وسن قوانين أكثر مرونة لسوق العمالة والخصخصة، وهكذا تم اختراع ما يعرف بسياسات التكيف الهيكلي، التي كانت الأداة الرئيسية لنشر النيوليبرالية في دول العالم (هارفي 2005).

السياسات النيوليبرالية الفلسطينية في السياق الاستعمار الاستيطاني

الواقع الاستعماري الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية لم يمنع السلطة الفلسطينية من تبني مبدأ الاقتصاد الحر، المنصوص عليه في بروتوكول باريس الاقتصادي، (الملحق الاقتصادي لاتفاق أوسلو والموقع في نيسان 1994) بين السلطة الفلسطينية والمستعمِر. البرتوكول المذكور كرس العلاقة الاقتصادية السابقة القائمة بين الاقتصاد الفلسطيني واقتصاد المستعمِر. بل أعطاها صفة التعاقد والاتفاقات كما بين الدول المستقلة؛ فقد سمح بحرية حركة التجارة للسلع المنتجة محليا بين الطرفين؛ وأبقى الأرض الفلسطينية سوقاً لمنتجات المستعمِر وبلا أية حدود؛ وحدد أنواع السلع وكمياتها المسموح للسلطة استيرادها من الدول الأخرى؛ وأية احتياجات أخرى كماً ونوعاً مشروطة بموافقة مسبقة من المستعمِر؛ وفرض الالتزام بسياسة تجارية واحدة تقريبا (بروتوكول باريس الاقتصادي 1994).

وفي إطار شرعنه نظام الاقتصاد الحر، تضمن القانون الأساسي الفلسطيني لعام (2000)، "وهو بمثابة الدستور للسلطة الفلسطينية" على تبني الاقتصاد الحر، حيث ينص على:

> يقوم النظام الاقتصادي في فلسطين على أساس مبادئ الاقتصاد الحر. ويجوز للسلطة التنفيذية إنشاء شركات عامة تنظم بقانون. حرية النشاط الاقتصادي مكفولة، وينظم القانون قواعد الإشراف عليها وحدودها. الملكية الخاصة مصونة، ولا تنزع الملكية ولا يتم الاستيلاء على العقارات أو المنقولات إلا للمنفعة العامة وفقا للقانون في مقابل تعويض عادل أو بموجب حكم قضائي. لا مصادرة إلا بحكم قضائي (القانون الأساسي المعدل 2003، م 21).

كيف يمكن لفلسطين الجمع بين شكلين من الاستعمار في ذات الوقت، الاستعمار الاقتصادي أو ما يسمى (الاقتصاد الحر) وهي لا زالت تخضع للاستعمار الاستيطاني الإحلالي الذي دأب على مدار عقود، ولا زال، على تدمير المقومات البشرية والمادية للاقتصاد الفلسطيني؟ إن هذه الصورة من التوافق بين الاقتصاد الحر ورأس المال القائم عليه وبين الاستعمار الاستيطاني الإحلالي، ما هي إلا شكل من أشكال تداخل وتحالف المصالح بين رأس المال والاستعمار الاستيطاني.

ولم تسعى السلطة الفلسطينية منذ قيامها بعد أوسلو إلى دمج الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد العالمي ورأس المال المعولم فحسب، بل سعت أيضا لضمان ديمومة هذا الدمج، من خلال المادة 120 من القانون الأساسي، التي تنص على عدم تعديل مواده إلا بموافقة أغلبية ثلثي المجلس التشريعي. وبالرغم من أن المادة 21 المذكورة سابقاً تتيح للسلطة الفلسطينية إنشاء شركات عامة، إلا أن السلطة تخلت عن هذا الدور لصالح القطاع الخاص والاستثمارات الوافدة، التي اتصفت بالتنافسية في القطاعات الخدمية الهادفة لتحقيق الربح السريع من خلال توسيع دائرة الاستهلاك في اقتصاد مقوماته الإنتاجية ضعيفة (محمد 2012، 8).

وعليه يمكن القول، أن السلطة الفلسطينية أطلقت يد نخب القطاع الخاص للتحكم في الاقتصاد، بما يخدم مصالحها الاقتصادية ونفوذها السياسي. وتبنت السلطة الفلسطينية منذ نشأتها شكلاً من أشكال النيوليبرالية، وسهلت مهمة القطاع الخاص من خلال السياسات الداعمة تحت مسميات تشجيع الاستثمار وإنشاء المدن الصناعية المشتركة مع المستعمِر والممولين والمشاريع التشغيلية للحد من البطالة. وغيرها من السياسات الاقتصادية وتطبيقاتها، الواردة في خطة الحكومة (برنامج الإصلاح والتنمية الفلسطيني في نهاية العام 2008-2010) القائمة على السياسات الاقتصادية النيوليبرالية.

وارتكزت الخطة الحكومية على سياسات إعادة الهيكلة. والتزمت الحكومة بالتنافسية، وتعزيز تنمية القطاع الخاص كمحرك للنمو. وتوفير المساعدات التطويرية وإبرام التعاقدات التجارية لخدمة الترويج التجاري وجذب الاستثمارات وتنمية المشاريع الخاصة. وخلق بيئة تمكّن القطاع الخاص من الاستثمار والتجارة والنمو، وتعزيز الإطار الخدماتي. وإيجاد إطار قانوني شامل يتضمن القوانين الناظمة للشركات

والمنافسة والأراضي. وتوفير الدعم القانوني للقطاع الخاص وللاتحادات التجارية (برنامج الإصلاح والتنمية الفلسطيني 2008، 100-111).

وتضع الخطة تطوير قطاع الصادرات وتوسيع الحركة التجارية لتصل إلى الأسواق العربية والأوروبية، على رأس سلم أولوياتها. وتأسيس مجلس للصادرات يتولى مراقبة تحقيق الأهداف الخاصة لتنمية الصادرات، وإرسال البعثات الدبلوماسية والتجارية التي تعزز إنفاذ الاتفاقيات التجارية. وفي القطاع الزراعي تتجه الخطة إلى تشجيع زراعة المحاصيل ذات القيمة المضافة المرتفعة المدرة للنقد. وتطوير خدمات تسويق المحاصيل الزراعية، وتشجيع الصادرات إلى الأسواق الإقليمية والعالمية. وإقامة المناطق الصناعية التي تشمل استثمارات فلسطينية إسرائيلية وإقليمية (برنامج الإصلاح والتنمية الفلسطيني 2008، 113-114).

وبذلك تسعى السلطة الفلسطينية من خلال برنامج الإصلاح والتنمية إلى خلق بيئة ممكنة للاقتصاد الحر واقتصاد السوق المفتوح، وفتح الأراضي الفلسطينية على نطاق واسع أمام الاستثمارات الأجنبية الآتية من الشركات الغربية والرأسماليين العرب والفلسطينيين. والنمو المبني على التصدير بالرغم من فشل هذا النموذج في العديد من الدول في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية (حداد 2013، 13؛ نخلة 2011، 47). علما أن رأس المال يتجاوز، في مجرى تحقيقه لطبيعته الباحثة عن الربح، الحدود السياسية والخلافات القومية، مما يجعل تحديد هويته، القومية، أمراً شديد الصعوبة، وهنا يتضح دور رأس المال الفلسطيني كوسيط في عمليات التطبيع بين رأس المال الاستعماري ورأس المال الإقليمي، وتحديداً الخليجي، للعمل في الأراضي الفلسطينية، من خلال المشاريع الاستثمارية المشتركة، وتشكيل بعض الهيئات الاقتصادية المشتركة أيضا (سمارة 2013، 128-132؛ سمارة 1990، 2)).

وعمقت السياسات الاقتصادية النيوليبرالية، واقتصاد السوق الحر، التي تتبناها السلطة الفلسطينية منذ العام 2006، ضعف الاقتصاد الفلسطيني المحاصر والمشوه أصلاً كنتيجة لسياسات الإلحاق والتبعية المفروضة من الاحتلال، وتبني هذه السياسات يعني الانحياز لرأس المال على حساب متطلبات التنمية الحقيقية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي (نخلة 2011، 47؛ هنية 2013، 41). ويمكن النظر إلى آثار تبني هذا الخيار في تعميق الفقر وزيادة نسب البطالة، والآثار التدميرية، لفتح الأسواق للسلع المستوردة، على القطاعات الإنتاجية، كنتيجة لحرية التجارة، بالإضافة للتوجه للزراعة التصديرية، كالورود والتمور والأعشاب الطبية، وبعض أنواع الخضار، التي يتم تصديرها عبر الوسيط الإسرائيلي لدول العالم (كرزم 2013).

ما يمكن استخلاصه هنا، أن فئات الشعب الفلسطيني، خاصة المهمشة، دفعت وستدفع ثمن الاستثمارات المشتركة لرأس المال المحلي المرتبط برأس المال الاستعماري والإقليمي، والذي شكل صلب التوجهات الاقتصادية النيوليبرالية للسلطة الفلسطينية، الأمر الذي يرسخ وجود المستعمِر ويطيل عمره من خلال شبكة العلاقات والمصالح الاقتصادية المتبادلة مع رأس المال المحلي والإقليمي، وبالتالي يزيد من حجم تضحيات الفلسطينيين للخلاص من الاستعمار.

كما خلقت التشريعات منذ قيام السلطة الفلسطينية، امتيازات لفئة محدودة جداً من الشعب أكثر مما أسست لحقوق، حيث يكون الالتزام بتنفيذها عالياً، واستفادت قوى اجتماعية وسياسية واقتصادية من حالة غياب التشريعي، واستطاعت أن تمرر قوانين لخدمة مصالحها. أما التشريعات القليلة التي تمنح حقوقاً لفئات عريضة من المواطنين، عادة ما يتم التذرع بالصعوبات المالية التي تواجهها السلطة لعدم الالتزام بتطبيقها، وقوانين أخرى تهتم بالتنظيم المؤسساتي دون الاهتمام بما خلقت المؤسسة من أجله، كقانون سلطة الأراضي الذي اهتم بتنظيم سلطة الأراضي كمؤسسة، ولم ينظم موضوع الأراضي نفسه، مع أن موضوع الأراضي في فلسطين هو من أكثر المواضيع إلحاحاً لاعتبارات وطنية واقتصادية واجتماعية (دويك 2015، 16).

بالنتيجة، مصالح الفئات العريضة من الفلسطينيين ليست ذات أولوية للمشرع الفلسطيني. الأولية التشريعية تستأثر بها القضايا والفئات التي تخدم التوجهات السياسية والاقتصادية للنظام القائم، وحتى تلك القوانين القليلة التي صدرت لصالح فئات عريضة من الفلسطينيين يتم التقاعس عن تنفيذها، بسبب تقليص الموازنات المرصودة لها بالمقارنة مع الموازنات الأخرى. أدت هذه السياسات في ظل الاستعمار الاستيطاني، الى تراجع القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة، مقابل التجارة وما يرتبط بها من قطاع خدمي.

وقد تراجعت نسبة مساهمة هذين القطاعين في الناتج المحلي الإجمالي، من 12% و20% للزراعة والصناعة على التوالي في العام 1995 لتصل 3.3% و13.4% على التوالي في العام 2015 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013، 22، 23؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010، 37). فيما كانت نسبة مساهمة قطاع الزراعة 22% في العام 1985(محمد 2010، 34)، وبلغت 35% -40% في العام 1967 (سمارة 2011؛ كرزم 1999، 1).

الجدول التالي يوضح نسبة مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة
في الناتج القومي الإجمالي للفترة بين 1995-2015

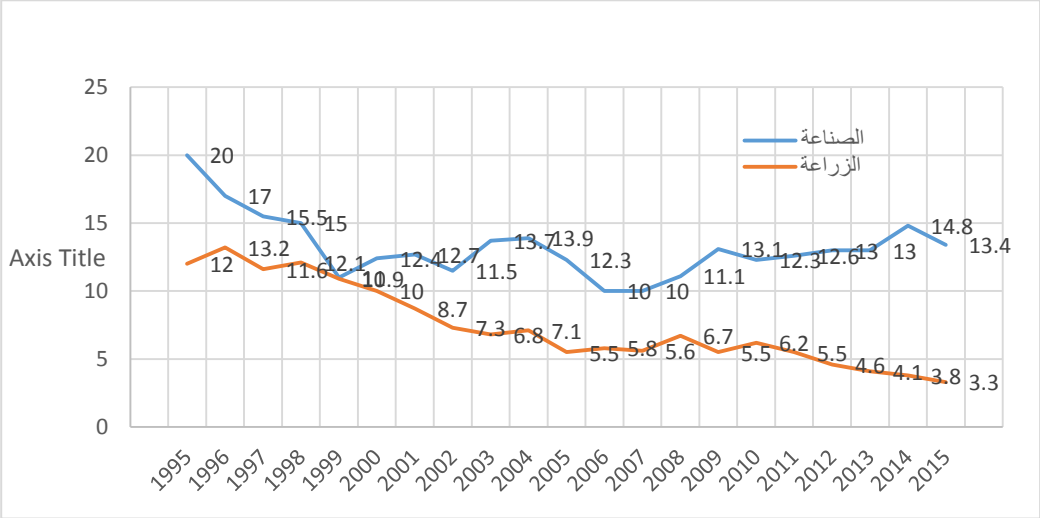

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016. قاعدة بيانات القوى العاملة، 2006-2015

السياسات الاقتصادية النيوليبرالية كحاضنة للزراعة التصديرية

يعتبر التصدير هو أحد مؤشرات التجارة الخارجية، الذي يتم مقارنته بالاستيراد للحصول على صافي الميزان التجاري، ويعتبر من المدخلات الرئيسية لإعداد الحسابات القومية وميزان المدفوعات الفلسطيني (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، 16). ومن الضروري في هذا المجال استعراض بعض الحقائق الخاصة بالاستيراد والتصدير والميزان التجاري بشكل عام، وما يتعلق منها بالمنتجات الزراعية والحيوانية بشكل خاص، للمساعدة في موضعة الزراعة التصديرية في الإطار الملائم، من حيث تعميق مضامين التبعية الاقتصادية، من جانب، وتعميق اعتماد المستهلك الفلسطيني على منتجات المستعمِر، من جانب آخر.

وقد سجل الميزان التجاري عجزا مقداره 4,267.8 مليون دولار، حيث بلغت قيمة الواردات السلعية في الأراضي الفلسطينية 5,225.5 مليون دولار في العام 2015، فيما بلغت قيمة الصادرات السلعية 957.8 مليون دولار لنفس العام. هذا يعني أن قيمة الواردات السلعية تزيد عن خمسة أضعاف الصادرات، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، 17).

أما الواردات السلعية من السوق الصهيونية، فقد بلغت قيمتها لنفس العام 3,044.6 مليون دولار، مقابل الصادرات التي بلغت قيمتها 803.6 مليون دولار، وبعجز مقداره 2,241,000 مليون دولار (الجهاز

المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، 35). وبالتالي فإن إجمالي قيمة ما يتم استيراده من المستعمِر تقارب ثلاثة أضعاف ما يتم تصديره. والطامة الكبرى تكمن في واردات فلسطين من المنتجات النباتية (الخضار)، والمنتجات الحيوانية، والحيوانات الحية، والمنتجات ذات الأصول الحيوانية والنباتية المصنعة، والبالغة 1.436 مليون دولار، مقابل 5،043 مليون دولار من الصادرات لهذه المنتجات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، 45).

الزراعة التصديرية في فلسطين في موجتها الأخيرة 2006-2015

بعد اغتصاب فلسطين ونكبة الفلسطينيين في العام 1948، اعتمد التصدير في الأراضي المتبقية من فلسطين، الضفة الغربية وقطاع غزة، على فائض المحاصيل الزراعية عن حاجة المجتمع المحلي، كتصدير زيت الزيتون والعنب في خمسينات وستينات القرن العشرين إلى الكويت (محمد 2010).

ولم تزرع في الضفة الغربية وقطاع غزة محاصيل محددة لغايات التصدير قبل منتصف ثمانينات القرن العشرين، حينما اقترح الاتحاد الأوروبي مساعدة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة عبر استيراد منتجاتهم الزراعية وتحديداً الزهور والباذنجان والفراولة وفقاً لاحتياجات السوق الأوروبية. ولكن "إسرائيل"، ومن خلال سيطرتها على المعابر والحدود، وإصرارها أن تتم عملية التصدير عبر شركة أغريسكو، الشركة الإسرائيلية القابضة، المسؤولة عن الصادرات الزراعية، ورفضاً منها للعلاقة المباشرة بين المصدرين الفلسطينيين والمستوردين الأوروبيين، أفشلت هذا التوجه عندما احتجزت المحاصيل المصدرة في الموانئ لحين تلفها (محمد 2016).

هذا التوجه التصديري خلف خسائر كبيرة للمزارعين الفلسطينيين، ليس بسبب تلف محاصيلهم فقط، بل بسبب توجه عدد كبير من المزارعين في الضفة الغربية وقطاع غزة، لاقتلاع أشجار الحمضيات واستبدالها بالمحاصيل التصديرية وبالتالي خسر هؤلاء المزارعين بياراتهم كمصدر لرزقهم، بالإضافة لتلف كميات كبيرة من الإنتاج الزراعي، التي أصبح جزءاً منها غذاءً للمواشي، وتقدر بعشرات ملايين الدولارات منذ نهاية التسعينات (كرزم 2013).

وتؤكد دراسة لبالتريد، أن خسائر مزارعي الفراولة والورود والبندورة الكرزية، في قطاع غزة، بلغت 4.5 مليون دولار في العام 2006، بسبب الأوضاع السياسية في غزة، والحصار وإغلاق المعابر. فيما نقل عشرة من المستثمرين الرئيسين في الزراعة التصديرية، استثماراتهم لمناطق في الخارج بما فيها مصر، بالإضافة إلى أن 80% من العاملين في الزراعة أصبحوا عاطلين عن العمل (مركز التجارة الفلسطيني بال تريد 2006، 7).

عملياً الحصار والسيطرة على المعابر، غير مرتبط بظرف زماني أو مكاني أو حدث معين لدى الفلسطينيين، بل هو واقع حياتهم تحت الاستعمار الاستيطاني، وتحكمه بالمعابر والحدود، بل وتحكمه بحياة الفلسطينيين. وسياساته المدمرة للأرض والإنسان الذي لا زالت مستمرة إلى يومنا هذا. دراسة بالتريد تعكس توجهات رأس المال، الباحث عن زيادة أرباحه، بل يدينه، فهو من حول نمط الإنتاج الزراعي التقليدي للزراعة التصديرية، القائمة على زراعة المحاصيل وفقاً لمتطلبات السوق العالمية، كالزهور والفراولة بديلاً عن الخضروات وأشجار الحمضيات التي تم اقتلاعها لزراعة الزهور والفراولة، وهذا ليس خدمة لصغار المزارعين بل لخدمة رأس المال نفسه، وليس أدل على ذلك من هرب المستثمرين برأس مالهم للخارج، كما ورد في دراسة بال ترد (الفقرة السابقة)، فيما المتضرر الرئيسي هم صغار المزارعين. ويوضح كرزم الأهداف الكامنة للمستعمر من جراء دعم توجه الفلسطينيين للزراعة التصديرية بقوله:

> تعود فكرة الصادرات الزراعية الفلسطينية الكمالية كالورود والفراولة وغيرها، إلى الاحتلال الذي عمل منذ أواسط الثمانينيات، على تشجيع مزارعينا في غزة على زراعة الورود في إطار توجيه الزراعة الفلسطينية لإنتاج محاصيل تلبي حاجة الاقتصاد الصهيوني، سواء للاستهلاك المباشر أو لسد فجوات تصديرية في الاقتصاد الصهيوني. فيما باشرت وزارة الزراعة "الإسرائيلية" منذ أواخر التسعينيات في استثمار مئات ملايين الدولارات لزراعة أكثر من 100 ألف دونم في صحراء النقب لإنتاج كميات كبيرة من الحمضيات والخضروات والزيتون والقمح والورود. وتعد هذه المنتجات التي تُروى بالمياه العادمة المعالجة من منطقة تل أبيب منافسة في الأسواق الأوروبية والأميركية. إذن، هدف الاحتلال الإسرائيلي من وراء توريط مزارعينا في الزراعة الكمالية وإغرائهم بالتخلي عن الزراعات الأساسية والتقليدية في النهاية هو تدمير ما تبقى من قطاعنا الزراعي (كرزم 2013).

الحروب المتكررة على قطاع غزة، والحصار والإغلاق الطويل منذ العام 2006، جعل منطقة الأغوار في الضفة الغربية، وهي الإطار المكاني لهذه الدراسة، بما يميزها من تنوع المناخ ووفرة المياه وخصوبة الأرض، مسرحا للأنشطة المكثفة للزراعة التصديرية، أو ما تسمى بالزراعة النقدية، ولكن هذه المرة بتوجهات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، التي بدأت في العام 2006 بدعم مشاريع

استطلاعية لزراعة المحاصيل التصديرية، وفقاً لاحتياجات ومتطلبات الأسواق الغربية والمستهلك الغربي، وضمن اشتراطاته ومعاييره (محمد 2016).

وبلغت مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل التصديرية، كالنخيل، والبهارات الخضراء (الفلفل الحار والفليفلة الملونة)، والجزر، والأعشاب الطبية، والبطاطا الصناعية، في العام 2013 في محافظتي أريحا وطوباس 13,563 دونماً،[4] بواقع 12,510 دونم في محافظة أريحا، و1,053 دونماً في محافظة طوباس (سجلات وزارة الزراعة 2014). وقد اتسعت مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل التصديرية في محافظة طوباس لتصل إلى 25-30% من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية ولا زال التوسع مستمراً في هذه الزراعة (عودة 2016). وتضاعفت مساحة الأراضي المزروعة ببعض المحاصيل التصديرية مثل الأعشاب الطبية في طوباس خلال سنة واحدة لتزيد عن 1000 دونم (أبو خيزران، م.).[5]

ماذا تعني هذه الأرقام والنسب؟ بتمعن هذه الأرقام والنسب نجد أن 1,053 دونم في محافظة طوباس زرعت بالمحاصيل التصديرية في العام 2013، من مجموع مساحة الأراضي الزراعية البالغة 67,500 دونم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2011، 42). أي ما يقارب 1.6% من مساحة الأراضي الزراعية في المحافظة. وفي العام 2016 وصلت نسبة الأراضي المزروعة بالمحاصيل التصديرية إلى 25-30% من مساحة الأراضي الزراعية (عودة 2016). هذا يعني أن أراضي الزراعة التصديرية تضاعفت من 16-20 ضعف تقريبا خلال 3 سنوات على حساب الأراضي المزروعة لسد احتياجات المجتمع المحلي، وإذا استمرت هذه الوتيرة في السنوات القليلة القادمة فلن يجد الفلسطينيون ما يأكلونه حتى لو توفر في السوق المحلي، لأن أسعاره ستكون خيالية على المواطنين، في حين تتكدس الأموال في جيوب قلة قليلة استولت على الأرض لتحقيق زيادة الربح فقط.

لم تُستهدف الزراعة التصديرية حتى الآن بالدراسة أو المسح الإحصائي، وليس هناك بيانات إحصائية، تفصيلية ووافية خاصة بهذه الزراعة، (باستثناء ما ورد في السجلات الإدارية لوزارة الزراعة). وزارة الزراعة الفلسطينية تعتبر المحاصيل التصديرية هي تلك المحاصيل المصدرة إلى خارج حدود فلسطين التاريخية، سواء للدول العربية؛ أميركا؛ أوروبا، وشرق آسيا.[6] وهذه المحاصيل تحصل على شهادة المنشأ والشهادة الصحية، التي تصدرهما وزارة الزراعة بالتنسيق مع اتحاد الغرف التجارية وغيرها من المؤسسات، وبالاعتماد على هذه الشهادات تصدر وزارة الزراعة إذن التصدير. وبالنسبة للمحاصيل المصدرة إلى داخل الخط الأخضر، لا تعتبر تصديرية فهي غير حاصلة على شهادة منشأ أو شهادة صحة

---

[4] . لمزيد من التفاصيل، أنظري/ أنظر الملحق الثالث الخاص بمساحات الأراضي

[5] . الميم للتمييز بين محمد أبو خيزران، وفاروق أبو خيزران الذي سيرمز له بحرف "ف"

[6] . لمزيد من المعلومات أنظري/ أنظر الملحق الخامس الخاص بالدول المستوردة

نباتية، مع انه يتم التعاقد بشأنها مع الإسرائيليين مسبقاً وتحمل اسم المنتج والمنطقة التي زرعت فيها (عودة 2016).

بعكس المسوح الدورية لجهاز الإحصاء المركزي، التي تعاملت مع المحاصيل الزراعة المباعة في الأسواق (الإسرائيلية)، على أنها صادرات يتم احتسابها لتحديد صافي الميزان التجاري (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2015). التعريف السابق يسقط عشرات آلاف الأطنان من المحاصيل الزراعية الفلسطينية، التي تزرع خصيصا، ويتم التعاقد عليها مسبقاً قبل بداية الموسم، لغايات استهلاكية وتصنيعية في السوق الصهيوني، كالخيار والجزر والبطاطا الحمراء والبهارات الخضراء وغيرها من المحاصيل.

على سبيل المثال، سهل سميط، شرق الفارعة، تصل مساحته عشرات الدونمات، يزرع بالخيار الذي يتم تصديره من خلال الوسطاء، للمصانع داخل الخط الأخضر للتعليب كمخللات، ثم يعاد تصديره للاستهلاك في الضفة الغربية. أسعار محصول الخيار يتم تحديدها مسبقاً قبل الموسم، من قبل الوسطاء المحليين الذين يحتكرون تسويق المحصول في السوق الصهيوني. علماً أن زراعة الخيار تستهلك كميات كبيرة من المياه - المنهوبة أصلا- لري هذا المحصول لصالح المستعمِر. ويوضح مدير مصنع توباك لتعبئة وتسويق المنتجات الزراعية، لماذا تستورد "إسرائيل" المحاصيل الزراعية الفلسطينية، وتغرق الأسواق الفلسطينية بالمحاصيل الزراعية "الإسرائيلية" بقوله:

> يستورد "السوق الإسرائيلي" الجزر الفلسطيني ويغرق أسواقنا بجزرهم، "فاسرائيل" تستورد منتجنا من الجزر لأن جودته تضاهي جودة الجزر "الاسرائيلي" بينما اسرائيل تصدر الجزر صنف (الف) للخارج وتغرق أسواقنا بصنف (ب) المروي بالمياه العادمة المكررة، وبأسعار زهيدة، المستهلك الفلسطيني يتوجه لاستهلاك هذه المحاصيل لانخفاض أسعارها، مقارنة بالأسعارالمرتفعة للمحاصيل المحلية الناتجة عن ارتفاع تكلفة الإنتاج المروي بمياه الابار الارتوازية النقية (أبو خيزران ف. 2016).

الأمر الآخر بالغ الأهمية، هو استهلاك المياه الشحيحة التي بقيت بعد مصادرة مصادر المياه الفلسطينية لغايات الاستيطان ومزارعه، يتم استهلاكها لمصلحة زراعات يتم تصديرها لاستهلاك المستعمر، فيما مجتمعنا المحلي يستهلك الجزر المروي بالمياه العادمة المكررة. وهذ جزء من استراتيجيات الاستعمار الاستيطاني الهادفة إلى نهب مصادرنا الطبيعية بكافة الأشكال المتاحة.

بدأت مشاريع الزراعة التصديرية في الأغوار في العام 2006، بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID لزراعة الأعشاب الطبية كما يوضح محمد أبو خيزران صاحب ومدير شركة الخيزران لتعبئة وتصدير الأعشاب الطبية في طوباس قائلا:

> في البداية كنا مجموعة من المزارعين في محافظة طوباس نعتمد على الزراعة التقليدية، واعتمدنا على الزراعة المروية لإنتاج السلة الغذائية لفلسطين من الخضار، في ظل توفر المقومات الاساسية للزراعة المتمثلة بتوفر المياه وخصوبة الأرض. واستمر هذا الحال حتى اقترحت علينا الـ USAID في عام 2006، إنشاء شركة زراعية، للتصدير وعدم الاعتماد على الزراعة التقليدية وقدمت لنا الدعم الكافي (أبو خيزران، م. 2016).

تعاملت الوكالة الأمريكية مع أصحاب رؤوس الأموال وملاكي الأراضي بشكل مباشر، عبر اغرائهم بالمنح والمساعدات المالية والتدريبية والعوائد المالية الضخمة، ويوضح ابو خيزران "الـ USAID، لا تعمل من خلال الوزارات، بل تتواصل وتوقع الاتفاقيات بشكل مباشر مع كبار المزارعين ولا تتعاقد مع صغار المزارعين" (أبو خيزران، م. 2016).

الوكالة الأمريكية تعرف طريقها المباشرة، -وبلا أية وساطات من أية جهة- إلى رأس المال المحلي وتوطيد علاقاته برأس المال الصهيوني والعالمي. تحت أطماع زيادة الأرباح ووهم تشغيل الأيدي العاملة، وتسعى لتحقيق هدفها المتمثل في تدمير نمط الزراعة التقليدية وإنتاج المحاصيل للاستهلاك المحلي، وتصدير الفائض منها، في حال وجود فرص متاحة للتصدير، واستبدالها بزارعة المحاصيل التصديرية. زراعة الأعشاب الطبية كانت الاستثمار الأمثل للممول والمتمول، وهي كما يؤكد أبو خيزران "لم تكن الأعشاب الطبية خيارا عبثيا للـUSAID، بل بسبب قدرة هذه الزراعة على تشغيل الأيدي العاملة، وتحقيق الأرباح، لذلك انتقلنا من زراعة المحاصيل التقليدية، كالبطاطا والبندورة الى زراعة الأعشاب الطبية" (أبو خيزران، م. 2016).

وأكدت ورقة حقائق أصدرتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID ونُشرت على موقعها، على مقدار اهتمامها بهذه الزراعة من خلال ما أوردته من مؤشرات تسارع نموها وتطورها، ففي الفترة ما بين 2012-2014 عملت الوكالة المذكورة مع 40% من شركات التصدير في فلسطين واستثمرت مبلغ 34 مليون دولار في مساعدة وتطوير هذه الشركات، حيث ارتفعت قيمة صادراتها بنسبة 379%. وتم توقيع 33 عقداً جديداً مع المستوردين الدوليين، ودربت 1700 مزارعاً، واستثمرت في 505 مزارع. وتعمل الوكالة مع

90٪ من مزارعي الأعشاب حيث زاد قيمة مبيعاتهم 177٪. وفي الفترة بين عامي 2013-2014 عملت الوكالة مع جميع مزارعي الجزر حيث زاد إنتاجهم بنسبة 817%، وعملت مع 70% من مزارعي الجوافة وزادت صادراتهم بنسبة 189%، و70% من مزارعي الأفوكادو وارتفعت قيمة صادراتهم بنسبة 64%. هذا بالإضافة لدعمها في العام 2014 لمحاصيل جديدة تزرع لأول مرة في فلسطين، وفرصها التصديرية مرتفعة كالمانجا والقرنبيط والبطاطا الحلوة (USAID 2015).

لمصلحة من تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على (لبرلة) القطاع الزراعي؟ وهل هذه الخدمات الجليلة تستهدف المزارعين الفلسطينيين أم رأس المال المعولم وتجار القطاع الزراعي الذين يسلعون الإنتاج الزراعي؟ من الواضح أنها تعمل لمصلحة رأس المال المعولم ومصلحة المستهلك في الأسواق الأمريكية، وتعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني، وضرب المنتجات الزراعية التقليدية الموجهة للاستهلاك المحلي. وهذا يتفق مع ما يؤكده (صبيح صبيح) بخصوص مرحلة التبعية والاستعمار المركب، (متمثلاً في الاستعمار الاسنيطاني واستعمار ارأس المال المتحالق معه) التي دخلتها الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد اتفاقات أوسلو، والخطاب السائد في السنوات الأخيرة الذي يتناقض في تصوير هذه التبعية المزدوجة، مدعياً إنهاء أشكال التبعية، وإنهاء الاحتلال (2010، 9). وتقوم الوكالة الأمريكية بتدريب المزارعين الفلسطينيين في المستوطنات الزراعية الإسرائيلية على اشتراطات ومتطلبات المستهلك الغربي، الأمريكي والأوروبي، وتتم الزراعة والتعبئة بإشراف مباشر من الخبراء الأمريكيين (أبو خيزران، م. 2016).

ومن حيث دور الزراعة التصديرية في تشغيل الأيدي العاملة ومحاربة البطالة فهي في حقيقتها رواية مضللة، كون الزراعة التصديرية تتسم بكثافة رأس المال أكثر من كثافة العمالة، ولا تراعي احتياجات المجتمع المحلي، والقائمين عليها مبادرين أفراد وجماعات، وليسوا فلاحين ومزارعين. وهي عبارة عن استثمار رأسمالي، وقد لا يملك هذا الرأسمالي الأرض بل يستأجرها ويدفع ريعها لصاحبها (محمد 2016). وما أوردته ورقة الحقائق سابقة الذكر من أنه تم توظيف (1131) شخص جديد في القطاع الزراعي 2012-2014" (USAID 2015)، هو في الغالب ناتج عن تغيير نمط الإنتاج الزراعي الفلاحي إلى نمط الإنتاج الرأسمالي المكثف، العديد من المزارعين قاموا ببيع أو تأجير أراضيهم لصالح المشاريع الزراعية المدعومة من USAID، والعمل فيها كعمال (محمد 2016وتوضح البيانات الإحصائية أن نسبة العاملين والعاملات في الزراعة في الضفة الغربية، في تراجع منذ العام 2006 حيث بلغت 18.8% من مجموع العاملين والعاملات، لتصل إلى 9.5% في العام 2015. الجدول التالي يوضح هذه النسب.

جدول رقم 1: نسبة العاملين والعاملات في قطاع الزراعة من الضفة الغربية حسب الجنس، 2006-2015

السنة	ذكور	إناث	المجموع
2006	13.7	38.1	18.8
2007	12.2	36.1	17.3
2008	11.6	30.0	15.4
2009	11.1	24.4	13.7
2010	10.4	25.4	13.3
2011	9.9	24.9	12.8
2012	9.8	25.6	12.8
2013	9.2	21.5	11.5
2014	9.1	20.0	11.1
2015	8.3	14.9	9.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016. قاعدة بيانات القوى العاملة، 2006-2015.

يوضح الجدول السابق التراجع الحاد في نسبة العاملات والعاملين في قطاع الزراعة، ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن العمالة الزراعية تشمل العاملين/ات بأجر والعاملين/ات من أفراد الأسرة، مؤقتين أو دائمين، بغض النظر عن الملكية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012، 74). هذه النسب فقط في الضفة الغربية التي حظيت بالتركيز والاستهداف، من قبل المروجين للزراعة التصديرية منذ العام 2006. وهذا يؤشر على أن أعدادا كبيرة من المزارعين الذين قاموا ببيع وتأجير أرضهم لصالح مشاريع الزراعة التصديرية، بالإضافة لأعداد من عمال الزراعة قد تحولوا لعمال في قطاع الخدمات.

إن تهميش قطاع الزراعة كقطاع إنتاجي مولد لفرص العمل، بالمقارنة بقطاع الخدمات الذي توسع بشكل كبير في الفترة ذاتها نتيجة لسياسات الاقتصاد الحر. حيث ارتفعت نسبة العاملات في قطاع الخدمات 46% في العام 2006 ليصل إلى 63% في العام 2015، وبالنسبة للذكور فقد ارتفعت نسبة مشاركتهم في نفس القطاع من 27% في العام 2006 لتصل إلى 31% في العام 2015. وبشكل عام ارتفعت نسب البطالة لكلا الجنسين بشكل ملحوظ خلال نفس الفترة، ولكنها تضاعفت بما يزيد عن ثلاث أضعاف بالنسبة للإناث، فقد ارتفعت البطالة من 12% للإناث، 15% للذكور في العام 2006 لتصل إلى 39% للإناث، 23% للذكور في العام 2015 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016). من الواضح أن السياسات الاقتصادية التي أنتجت الزراعة التصديرية، أنتجت البطالة أيضا.

الجدول التالي يوضح تراجع نسبة العاملات في الزراعة في الأغوار.

جدول رقم 2: نسبة العاملات في الزراعة من مجموع العاملات في محافظتي طوباس وأريحا والأغوار ، 2006-2015

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
طوباس	55	47	44	52	58	59	63	48.9	49	40
أريحا	44	48	49	53	42	39	41	35	23	20

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016. قاعدة بيانات القوى العاملة، 2006-2015.

البيانات في الجدول السابق تدحض الافتراض القائل بقدرة الزراعة التصديرية على الحد من البطالة، فقد ارتفعت نسبة العاملات في الزراعة ارتفاعاً مؤقتاً في بعض السنوات لتعود للتراجع كما يشير الجدول، علماً أن عدداً كبيراً من هؤلاء العاملات تعمل في موسم واحد فقط من السنة. وهذا التراجع يعود لاهتمام المستثمرين بتكثيف رأس المال وتكثيف استخدام التكنولوجيا الحديثة، والتوجه لزراعة محاصيل كالنخيل في أريحا، وهي عملياً تحتاج لعمالة أقل بشكل عام في الرعاية والقطف، ويقتصر عمل النساء فيها على التعبئة والتغليف، بالإضافة إلى أن الأراضي التي تزرع بالنخيل تستغل لموسم زراعي واحد فقط.

إندماج رأس المال الفلسطيني، بعلاقات الشراكة مع الرأسمال العالمي والاستعماري، التي لن تؤدي إلا إلى إطالة عمر الاستعمار برعاية الرأسمالية الكولونيالية، غيرت الاقتصادات الريفية والإنتاج في الأرض الفلسطينية، وفككت العلاقات الزراعية السابقة كما أدت إلى تحويل صغار المزارعين الفقراء إلى عمال في أراضيهم من خلال تأجير أراضيهم في البداية ثم بيعها فيما بعد للمستثمرين في القطاع الزراعي، وهو ما يعرف (بالبلترة).

تنامي الطلب على الزراعة التصديرية في أواخر العهد العثماني وفترة الانتداب البريطاني، وزيادة مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل التصديرية، أدى لرخاء كبار الملاكين والتجار، وخزينة الدولة العثمانية، بينما زاد الفلاحون وأسرهم الفقراء فقراً بفقدانهم لأراضيهم. هذه التحولات ذاتها التي طالت الفلاحين الفلسطينيين منذ أواخر العهد العثماني وأدت لإفقارهم وفقدانهم لأرضهم، بانتشار وتوسع الزراعة التصديرية، تتكرر مع الفلاحين بتكرار التوجه للزراعة التصديرية في موجتها الأخيرة في مناطق الأغوار. فعملية فقدان الفلاحين وأسرهم لأرضهم، تعني فقدانهم لمصدر رزقهم، وتحولهم للعمل المأجور، المعرض للتهميش والإفقار وفقدان العمل ذاته. ويوضح أبو خيزران تفاصيل هذه العملية بقوله:

> تأسست الشركة الأولى لزراعة وتصدير الأعشاب الطبية في العام 2006 برأس مال قدره عشرة ملايين شيكل، نصفها منحة من ال USAID والنصف الأخر بالشراكة بين أصحاب

> رؤوس المال وكبار ملاكي الأراضي في طوباس، وبعض المزارعين اللذين قاموا بتأجير أراضيهم مقابل بعض الأسهم وعملوا فيها كعمال، وقد بدأت الشركة العمل في ثلاثين دونماً، وتوسعت لتصل إلى 120 دونماً. وفيما بعد اشترت الشركة أسهم صغار المزارعين واستملكت أرضهم. أما نحن ككبار ملاكين، وعددنا عشرة، من كبار العائلات في طوباس، الشركاء في الشركة، فقد انفصلنا لتأسيس شركة جديدة، وبقيت أراضينا مؤجرة للشركة بعقود تأجير تنتهي في العام 2017، ساعدنا في ذلك أننا نملك مساحات واسعة من الأرضي الممتدة من جنين حتى أريحا مرورا بطوباس والفارعة واستفدنا من التنوع المناخي في هذه المناطق، وفيما بعد تأسست العديد من الشركات الأخرى (أبو خيزران، م. 2016).

هذه التحولات على نمط الزراعة وأنواع المحاصيل الزراعية، ما كانت لتبدأ أو تستمر بدون التنسيق مع المستعمِر وموافقته وسيطرته أيضاً، فقد أحكمت ال USAID سلسلة رأس المال في هذه المشاريع، وحلقاتها رأس المال المحلي والعالمي والاستعماري. فعمليات التدريب على زراعة الأعشاب الطبية، التي تزيد أصنافها عن عشرين صنفاً، والتدريب على مواصفات الفرز والتعبئة، تمت في مزارع المستوطنات. تلا ذلك الترتيبات مع شركات التصدير الاستعمارية لتصدير المنتج كما يوضح أبو خيزران:

> انتقل أحد المهندسين والذي أصبح مديراً للشركة فيما بعد، الى المزارع الاسرائيلية بترتيبات من الـUSAID، ومكث هناك ما يقارب الثلاث شهور ليتعلم زراعة الأعشاب من المزارعين الاسرائيليين والتعبئة والتغليف، بالإضافة للترتيب مع الشركة "الاسرائيلية" (عَرفا) لنقل وتسويق المنتج. وقمنا بتسويق الأعشاب بشكل مباشر وغير مباشر من خلال "اسرائيل" (أبو خيزران، م. 2016).

توسعت الزراعة التصديرية لتشمل أصحاب الملكيات الزراعية الصغيرة، و صغار المزارعين، من مستأجري الأرض، والمتضمنين. وبالتالي لم يقتصر عمل النساء في الزراعة التصديرية على العمل المدفوع الأجر، بل انتقل إلى مزرعة الأسرة المملوكة، والمتضمنة، والمستأجرة. في هذه الاستثمارات الزراعية الصغيرة يتولى الرجال مسؤولية الري والتسويق، فيما تدير النساء كافة العمليات الزراعية، بدءاً من تمهيد الأرض وتحضيرها للزراعة، مروراً بزراعة البذور والأشتال، وانتهاء بعمليات قطف المحصول وتعبئته.

هؤلاء النساء أصبحن جزءاً من سلاسل القيمة العالمية من خلال عملهن في المحاصيل التصديرية في مشاريع الأسرة، بدون أجر، وبدون الشراكة في ملكية الأرض، أو سلطة على التحكم في الموارد الناتجة من هذه العملية الإنتاجية. يوضح أبو خيزران: "لدينا شبكة من المزارعين الصغار، ما يقارب 25 -30 مزارعاً، وكل مزارع يملك دونمين اوثلاث، يزرعون الأعشاب الطبية، ويقوموا بتوريدها لمراكز التعبئة في المنطقة ضمن مواصفاتنا في شركتنا الجديدة" (أبو خيزران، م. 2016).

وهنا يمكننا القول أن ظروف عمل النساء في مزرعة الأسرة في الزراعة التقليدية، والقائمة على فكرة التعاون بين أفراد الأسرة ضمن إمكانيات أفرادها، وفكرة (العونة) بين الأقارب والجيران أيضا قد تعرضت للتغيير. وذلك لارتباط إنتاج مزرعة الأسرة بشروط المصدر المحلي، وتوقيت شحنات المحاصيل المصدَرة، والمرتبطة أيضا بطلبيات المستوردين. الأمر الذي يؤثر على ساعات العمل اليومية، والراحة اليومية والأسبوعية، والتعرض للمخاطر الصحية المرافقة لزراعة المحاصيل التصديرية، التي تتضح بشكل أوسع في الفصل الأخير من الدراسة.

الزراعة التصديرية في تناقض مع السيادة على الغذاء

إذا كانت الزراعة التصديرية قائمة على إنتاج ما يتطلبه المستهلك الخارجي من محاصيل نقدية ربحية، ولا تستهدف احتياجات المجتمع المحلي. وتخضع لشروط المستورد من حيث نوعية المحاصيل، واستخدام البذور المحسنة والمهجنة، بالإضافة لكثافة الأسمدة والمبيدات الكيماوية المستخدمة، واستخدام كثيف للتكنولوجيا. بهدف تحقيق الأمن الغذائي كمفهوم نيوليبرالي "قائم على توفر الغذاء الكافي لجميع الناس، في جميع الأوقات، وإمكانية الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى الغذاء الكافي والآمن والمغذي الذي يلبي احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية لحياة نشطة وصحية، وتطبيق هذا المفهوم على مستوى الأسرة، مع التركيز على الأفراد داخل الأسرة" The food and agriculture organization, Fao; World food summit 1996). ولكن الأمن الغذائي لا يميز من أين يأتي الغذاء، أو الشروط التي يتم بموجبها إنتاجه وتوزيعه. وغالبًا ما يتم تحقيق أهداف الأمن الغذائي من خلال توفير الغذاء المُنتج بموجب ظروف مدمرة واستغلالية بيئياً مدعومة بالإعانات والسياسات التي تدمر منتجي الأغذية المحليين، والشركات التجارية الزراعية الكبرى هي المستفيدة (Anderson 2018, 7-8). وهذا هو المنظور النيوليبرالي القائم على التحكم بالإنتاج العالمي لخدمة من يتمكن من دفع ثمنه.

هذا بالتأكيد يتناقض مع السيادة على الغذاء/ السيادة الغذائية، كمفهوم سياساتي تقدمي تحرري. وقد طورت حركة طريق الفلاحين العالمية لا فيا كمبسينا[7] تعريف هذا المفهوم الذي ينظر إلى نظام إنتاج الغذاء بشموليته، من حيث كمية المنتج ونوعيته، ويتبنى قضية الحفاظ على البيئة وعلى التنوع الحيوي، عن طريق الحفاظ على أنواع البذور المحلية وحمايتها من الانقراض، وعدم استخدام الكيماويات السامة والمدمرة للتربة.

ويسعى أيضا لحماية صغار المنتجين وأنماط إنتاج الغذاء المرتكزة على الإنتاج المحلي، للحماية من تقلبات الإنتاج وسيطرة الاحتكارات المحلية والعالمية على إنتاج الغذاء. وبالتالي يوفر الغذاء لمنتجيه. ويمنح منتجي الغذاء المباشرين، من صغار المزارعين، الكلمة العليا في تحديد منظومة إنتاج الغذاء. ويحميهم من سيطرة وتحكم الشركات العالمية الكبرى العاملة في مجال تجارة الأغذية ومستلزمات الإنتاج من البذور والسماد، وتحكم كبار التجار في مجال التسويق. ويؤكد مفهوم السيادة الغذائية على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك المناسبين بيئياً، وعلى العدالة الاجتماعية والاقتصادية، ونظم الغذاء المحلية كطرق للتصدي للجوع والفقر وضمان الأمن الغذائي المستدام لجميع الشعوب (World food summit 1996; Anderson 2018, 4-8).

ويتجلى الخطر على السيادة الغذائية في الاهتمام المتزايد بالاستثمار في إنتاج الغذاء من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، وتزايد المستثمرين الجدد في الزراعة التجارية (التصديرية)، بالإضافة للشركات متعددة الجنسيات. الانتشار الكثيف للائتلافات القوية من الشركات الصناعية الزراعية وتمويل الاستثمارات الزراعية، ومؤسسات بحوث التكنولوجيا الحيوية، تجد لها متسعاً في البلدان التي لا تمتلك السلطة والسيادة للتفاوض على مصالحها الخاصة كامتلاك الأراضي والبذور، كمدخلين رئيسيين في الزراعة وإنتاج الغذاء ((Tandon 2010, 504).

وفي الوقت الذي تعمل فيه الحكومات على تشجيع الزراعة التجارية (التصديرية) لزيادة دخلها وكوسيلة لكسب العملات الأجنبية. ومعظم المبادرات التي تدعمها الحكومة، والتي تعتمد في كثير من الأحيان على الممولين الخارجيين، تتجاهل أو تستبعد صغار المزارعين الذين لا ينتجون كميات كبيرة من المحاصيل القابلة للتسويق. وغالباً يسمع صغار المزارعين عن القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي وما الذي سيتم

7. وتنتشر شبكة من الحركات الفلاحية على المستوى العالمي، وتتجاوز عضويتها 200 مليون فلاح. بادرت إليها حركة كمبيسينا لدعم سيادة المنتجين الفلاحين على منظومة إنتاجهم الذي يحقق لهم السيادة الغذائية. وتشكلت حركة طريق الفلاحين الفلسطينيين، بدعم من إتحاد لجان العمل الزراعي، وعقدت مؤتمرها الأول في نهاية عام 2017، لتصبح عضواً في حركة كمبسينا العالمية.

زراعته بعد إتمام الصفقات، وبحكم الأمر الواقع، بالرغم من النتائج الوخيمة لهذه الصفقات الواقعة عليهم وعلى أسرهم.

وفي هذا السياق، ترى تاندون أن النظام الأبوي السائد في معظم البيئات الريفية، جاء مكملا لكل ما سبق من السياسات النيوليبرالية والسيطرة وتحكم الشركات العالمية الكبرى العاملة في مجال تجارة الأغذية ومستلزمات الإنتاج من البذور والسماد، وتحكم كبار التجار في مجال التسويق. فتقبل النساء بقرارات رؤساء الأسر المعيشية من الرجال الذين يملكون الأرض غالبا، كأمر واقع. حتى لو تركت هذه القرارات آثاراً سلبية عليهن وعلى أسرهن. وهذا يعرض النساء لفقدان حيازات الأرض المملوكة من قبلهن أو من قبل أسرهن، ويصبحن عاملات بأجر أو متعاقدات ومتضمنات للأراضي. وبالتالي يزرعن الأرض وهن لسن مزارعات، فهن لا يمتلكن الأرض ولا وسائل الإنتاج فيها، وهذا ما يعزز شعور الإغتراب إتجاه ما يزرعن ويحصدن. فيما الأسر التي ترأسها نساء ستكون أقل أمناً (Tandon 2010, 506-507).

توحي تاندون من خلال هذا الطرح أن النظام الأبوي هو المسؤول عن فقدان النساء لحيازاتهن من الأرض، متجاهلة ما أوردته بأن القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي وأنواع المزروعات، هي من اختصاص الحكومات ورأس المال المعولم، الذين يقومون بفرض هذه القرارات على الأسر بما فيها رؤساء الأسر والنساء أيضا. وتتداخل هنا السلطة الأبوية مع سلطة واستغلال رأس المال المدعوم من الحكومات، مضافاً إليهما الاستعمار الاستيطاني في الحالة الفلسطينية لاستكمال حلقة الاستغلال، وفقدان الأسر أولاً والنساء ثانياً لحيازات الأراضي، كنتيجة مباشرة لتغلغل علاقات السوق النيوليبرالي في الزراعة التقليدية لصغار الفلاحين والمزارعين.

وعليه فنظام السيادة الغذائية يضمن التحكم في إنتاج الأغذية واستهلاكها بعيداً عن الأعمال الزراعية التجارية، والعودة إلى أنظمة الغذاء المحلية. ويدعو إلى وضع سياسات زراعية قائمة على حقوق واحتياجات السكان وإلى التجارة الدولية التي تدعم بعضها البعض. فالسيادة الغذائية، تعني حق الشعوب في تحديد طعامها وزراعتها. وحقها في حماية وتنظيم الإنتاج الزراعي المحلي، والتجارة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحقها في تحديد المدى الذي يجابهون فيه إغراق المنتجات الأجنبية لأسواقهم المحلية. وهذا لا ينفي وجود التجارة، ولكنه يعزز صياغة السياسات والممارسات التجارية التي تخدم حقوق الشعوب في الإنتاج الآمن والصحي والمستدام بيئيا (Tandon 2010, 512-513). مرة أخرى تعود تاندون للحديث عن التحكم في إنتاج الأغذية واستهلاكها، والعودة إلى أنظمة الغذاء المحلية، في ظل سياسات وممارسات تجارية تخدم حقوق الشعوب في الإنتاج الآمن والصحي والمستدام بيئيا، في ظل بنى إقتصادية قائمة على علاقات

الهيمنة الرأسمالية والاستعمارية بين الدول. فهل ستسمح هذه البنى وهذه القوى بتجارة منصفة وعادلة وبالتالي لا تخدم مصالحها؟

وعلى المستوى المحلي، يرى كرزم أن السيادة على الغذاء، تجسد بديلا سياسيا وبيئيا وثقافيا لزراعة الشركات التجارية، القائمة على معايير موحدة من المدخلات والمخرجات، وتخدم أقلية من سكان العالم. مبدأ السيادة على الغذاء، إنه النموذج البديل القائم على بعض الأخلاقيات والقيم التي تحتل فيها الثقافة والعدالة الاجتماعية مكانة هامة. وحيث تبرز الممارسات الملموسة التي تضمن مستقبلا دون مجاعة. وينطوي هذا البديل على الإمساك مجددا بجوانب المعرفة التقليدية والمحلية، بما فيها معرفة المزارعين؛ والجمع بين هذه المعرفة والتكنولوجيا الجديدة، عندما وأينما هو مناسب (كرزم 2013).

التحولات التي تعرض لها الفلاحون، ولا زالت مستمرة، طالت انعكاساتها أسر الفلاحين بكاملها، وتدفع بالنساء للعمل ضمن الشروط والظروف المرافقة لهذه الزراعة، وتعرضهن للاستغلال والتهميش والفقر.

والتساؤل الذي يطرح نفسه هنا، إلى أي مدى يشكل مفهوم السيادة على الغذاء كمفهوم مناقض للأمن الغذائي، تحديا فعليا لليبرالية الجديدة؟ أعتقد أن المفهوم سيشكل تحديا لسياسات النيوليبرالية القائمة. فالحركات الاجتماعية قادرة على التعبئة الجماعية داخل المجتمعات، وطالما تقوم على هذا المفهوم حركة اجتماعية (تعرف نفسها) بأنها تمثل الفلاحين، وتناضل من أجل حماية حقوقهم وتعزيز صمودهم على أراضيهم. والحفاظ على السيادة الغذائية، وتناضل من أجل سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية وثقافية بما يحقق العدالة الاجتماعية، ويتلاءم مع المكانة الاستراتيجية للزراعة. وتناضل ضد السياسات النيوليبرالية للسلطة الفلسطينية والسياسات الاستعمارية، وذلك وفقا للوثيقة التأسيسية لفرع الحركة في فلسطين (الموقع الإكتروني لاتحاد لجان العمل الزراعي).

الفصل الثالث

الإطار المفاهيمي ومراجعة الأدبيات

ناقشت الأدبيات العالمية ومنها (Bee 2000, 255; Ferm 2008; Lee 2010)، التحولات في الاقتصاد السياسي العالمي، كنتيجة لبرامج إعادة الهيكلة الدولية، والسياسات الاقتصادية لليبرالية الجديدة، والتوجه للزراعة التصديرية، التي أحدثت آثاراً بعيدة المدى ومأساوية على حياة النساء وأسرهن. وطالت التحولات أكثر الجوانب تنوعاً في حياة النساء، في أجزاء كثيرة ومتعددة من العالم. لتصبح النساء مندمجة في عمليات الإنتاج والاستهلاك في العالم. ووفرت هذه الأدبيات تحليلاً لظروف عمل النساء في هذه الزراعة، من حيث كونه عملاً مرناً ومؤقتاً؛ وذا أجور متدنية؛ وتواجه فيه النساء التمييز والعزل؛ والعمل على أساس القطعة؛ وانعدام شروط السلامة والصحة.

وقد سعت الحكومات التي واجهت أزمة الديون في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي إلى توسيع صادراتها غير التقليدية، والزراعة التصديرية "النقدية" كانت جزءاً من هذا التوجه. وذلك في إطار التنمية التي نظرت إلى السوق العالمية لزيادة النقد الأجنبي للاقتصادات المثقلة بالديون. وأدى إنتاج الصادرات الزراعية غير التقليدية إلى تغيير جذري في الاقتصادات الريفية وأنماط إنتاجها في البلدان النامية (Lee 2010, 223).

وتستنتج بي أن نتائج مشاركة المرأة في عمليات إعادة الهيكلة غير موحدة عموماً، فهي تتوقف على مجموعة من العوامل منها، نوع عمليات الإنتاج؛ وظروف العمل والأجر؛ ووضع المرأة والأسرة المعيشية؛ وفرص العمل البديلة، من خلال دراستها لمشاركة النساء في الزراعة التقليدية والتصديرية معا، في وادي غواتولام في المنطقة الرابعة من تشيلي، وأثر توسع الزراعة التصديرية في إعادة توزيع ملكية الأراضي (Bee 2000, 256-257).

وأدى توسع الزراعة التصديرية، من خلال الحوافز المالية والدعم المؤسسي لهذه الزراعة، إلى جانب تخفيض الإعانات للمحاصيل التقليدية المنتجة للاستهلاك المحلي، إلى إعادة توزيع ملكية الأراضي، الأمر الذي أدى إلى الحد من وصول الفلاحين إلى الأراضي وأثره على استقرار العمالة (Bee 2000, 257). وقد ساعد وجود مجتمعات[8] زراعية محلية، يتم فيها فلاحة الأرض بدون ملكيتها، بالإضافة للمنظمات الاجتماعية والسياسية المصاحبة لها في الحفاظ إلى حد ما على نظم الإنتاج التقليدي إلى جانب الزراعة

8. تقوم تقوم ملكية الأراضي في المجتمعات الزراعية المحلية ذات النظم المعقدة لحيازة الأراضي، على ثلاثة أنماط من استخدام الأراضي، الأول الاستخدام الفردي في حين أن النمطين الآخرين تعتبر الأرض فيهما مشاع لاستخدام عدد محدد من أعضاء المجتمع المحلي. ويمنح المجتمع استخدام الأراضي المشتركة لعدد ثابت من أعضائه لعدد من السنوات، وعند الوفاة أو الهجرة، يحصل عضو آخر في المجتمع على حق استخدام الأرض.

النقدية. وتتحدث بي عن تجربة مثيرة، حيث تمكنت (المجتمعات الزراعية المحلية)، والمنظمات الاجتماعية والسياسية المصاحبة لها، من المحافظة على الأرض ومقاومة بيعها لتجار الزراعة التصديرية. حيث يسمح نظام المجتمعات الزراعية، بالاستخدام الجماعي والفردي للأرض في الزراعة التقليدية، ولكنه يمنع بيعها لشركات الزراعة التصديرية (Jundep 1991 cited in Bee 2000, 257-258).

ومع زيادة إدماج تشيلي في السوق العالمية، وجد المزارعون الفلاحون صعوبة كبيرة على المنافسة، وأصبح هناك تفاوتاً اقتصادياً متزايداً بين منتجي المحاصيل التصديرية، وزراعة الفلاحين. وهذا ساهم في خلق الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي دفعت بالنساء الريفيات للعمل في مزرعة الأسرة معظم فترات السنة، والعمل في الزراعة التصديرية خلال فترة ذروة الطلب على اليد العاملة مثل فترة حصاد العنب، للحصول على الأجر كدخل إضافي لاحتياجات الأسرة المعيشية.

لاحقاً ومنذ بداية الثمانينات قامت بعض المجتمعات الزراعية المحلية بالتنظيم بشكل قانوني وإتاحة المجال للملكيات الفردية في المجتمعات الزراعية المحلية، الأمر الذي فتح المجال لبيع الأراضي إلى أفراد من غير أعضاء المجتمع المحلي، وليس للشركات. وفيما بعد سمح هذا التطور بتوسع سوق الأراضي، وتم بيع الأراضي إلى كبار المنتجين للمحاصيل التصديرية، وكان هذا من أهم العوامل التي أدت إلى إضعاف التنظيمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التقليدية المصاحبة للمجتمعات الزراعية المحلية، وصاحب ذلك تغير جذري في نظم العمل في القرية، وإضعاف للعلاقات المجتمعية بين سكان المنطقة. ومع بيع الأراضي لمنتجي التصدير، فقد معظم السكان المحليين في المجتمعات الزراعية إمكانية الوصول إلى أراضيهم واضطروا للبحث عن مصادر دخل بديلة (Bee 2000, 258).

عدد قليل من النساء حافظت على العمل في الزراعة كنشاط اقتصادي رئيسي. وعملت معظم النساء في مجموعة متنوعة من المهن بما في ذلك الخدمة المنزلية، ومكاتب الحكومة المحلية أو محلات تجارية صغيرة. وأدى ارتفاع تكلفة الإنتاج، وعدم القدرة على منافسة الزراعة التصديرية، أديا إلى إحباط المزارعين الذين باعوا كل قطع الأراضي الخاصة بهم. وتفيد بي أن النساء اللواتي قابلتهن يعبرن عن حنين للعودة لنمط العمل الزراعي السابق الذي كان أكثر راحة جسدية وأقل تعباً، ويفضلن أن يمتلك الناس أرضهم والوسائل اللازمة للعمل فيها، وليس العمل لدى الآخرين. بالإضافة لتوفر المال والطعام بشكل دائم في المنزل، فيما يحصلون حالياً على المال الذي يكفيهم لمدة أسبوع فقط. وتعبر النساء أيضاً، أنه من الأفضل أحياناً أن تحصل المرأة على أجرها الخاص، ولكن الحياة في القرية كانت أكثر استقلالاً واعتماداً على ذاتها قبل التوسع في الزراعة التصديرية (Bee 2000, 262-263).

أثرت هذه التغيرات في حيازة الأراضي وتوسيع اقتصاد التصدير بوجه عام على قدرة النساء على الاحتفاظ بإمكانية الوصول إلى الأراضي وتوفير فرص عمل تتيح لهن القيام بأدوارهن كعمل أسري غير مدفوع الأجر، ولكنها تحقق بعض الأرباح، لا سيما أن المجتمعات الزراعية، مجتمعات أبوية، يستحيل على النساء فيها تملك الأرض (Bee 2000, 263). ومن المرجح أن يكون لهذا أثر سلبي على النساء لأنهن عادة ما يكن منتجات ومسوقات للأغذية في السوق المحلية وبالتالي يحصلن على بعض الأرباح المادية (ILO 2000).

قدمت دراسة بي توضيحاً لسعي السياسات النيوليبرالة في إعادة توزيع ملكيات الأراضي وتركزها لصالح شركات الزراعة التصديرية. بالإضافة لما يرافق هذه التحولات من آثار تدميرية على سيادة صغار الفلاحين والمزارعين على غذاء أسرهم وأطفالهم. والزج بالنساء في العمل المأجور في الزراعة التصديرية وغيرها من المهن الهامشية الأخرى، في ظروف عمل تبيح استغلالهن، وتلقي بظلالها على أسرهن وأطفالهن.

وهذا ليس بعيدا عما يجري حاليا في فلسطين، ففي ظل التحولات التي طرأت على الزراعة التقليدية وتحولها للزراعة التصديرية، بما يشمل ملكيات صغار القلاحين والمزارعين، انتقلت النساء من العمل في الزراعة التقليدية، سواء بأجر أو بدون أجر، والبعض منهن، كانت أسرهن تملك أرضاً تقوم بزراعتها، للعمل في الزراعة التصديرية في ظروف تخضع لأشكال متعددة من الاستغلال، سنوردها في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

وخلصت دراسة لـ راينولدز إلى أنه، على الرغم من أن النساء اكتسبن شعوراً أفضل بالاستقلال الاقتصادي بالرغم من انخفاض أجورهن، فالدولة ومؤسسة الزراعة التصديرية العاملة استفادت من إدماج المرأة واستغلالها. وأدى انخفاض الأجور الذي فرضته الدولة والجهود العدوانية في مجال التوظيف فضلاً عن الافتقار إلى فرص عمل رسمية بديلة للمرأة إلى زيادة مشاركتها في قطاع الزراعة التصديرية (Raynolds (1998, cited in Lee 2010, 319). ويوضح سمارة أيضاً أن "مشاركة المرأة، كما الرجل، تتحدد في سوق العمل بطبيعة التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية للبلد فكلما كانت قوى الإنتاج أكثر تعقيداً، وأكثر رسملة، كلما كان المتسع لتشغيل المرأة أوسع، دون أن يشترط هذا تحقيق المساواة أو التمكين أو التحرر" (سمارة 2011). وما استخلصته راينولدز بخصوص النساء في جمهورية الدومينيكان واستخلاص سمارة يخدم موضوع البحث في الكشف عن صور الاستغلال التي تتعرض له النساء في الزراعة التصديرية في فلسطين.

والعاملات كما العاملون في الزراعة التصديرية يتأثرن بتغير الممارسات الزراعية، بفعل متطلبات أنظمة الإنتاج والاستهلاك الدولية، التي تطلب مقاييس موحدة، وهذه المتطلبات لديها القدرة على تقسيم وتحويل ديناميات العمل للعاملات والعاملين في القطاع الزراعي التصديري. وتتحمل العاملات في الزراعة التصديرية هذه الأعباء، في سبيل توفير مجموعة متنوعة من المنتجات الزراعية، وفقاً لمتطلبات دول الشمال، على مدار السنة من مختلف البلدان، بفضل اختلاف فصول السنة باختلاف المناخ في أرجاء الدول النامية المنتجة لهذه المحاصيل (Bee 2000, 255; Barrientos et al. 2005 in Lee 2010, 20).

من الواضح أن إخضاع العاملات في الزراعة التصديرية للمقاييس الدولية الموحدة، يؤدي إلى تحولات وتغيرات في ظروف عملهن، ومزيداً من الأعباء التي ستنعكس بالضرورة على أسرهن وأطفالهن، بينما المستفيد الرئيسي من نتائج عملهن هو المستهلك في الأسواق الرأسمالية.

وتتعرض الزراعة التصديرية عالمياً وتحت مسميات التجارة العادلة وتدفق السلع، بمنتجات أخلاقية واقتصاد اجتماعي أكثر أمناً وفوائد بيئية، للمزيد من التدقيق والمعايير الصارمة وشهادات لضمان مستوى سلامة المنتج الغذائي، وبشكل خاص في الدول الأوروبية التي وضعت معايير ما يسمى Euro Gap، وهي إنتاج الممارسات الجيدة الأوروبية.

وعليه فرضت متطلبات المستهلكين شهادة طرف ثالث لضمان نظافة وأمن السلع، والرعاية الاجتماعية للعاملين/ات وتتضمن حماية العمال/ات من الأخطار والاستغلال، وتوفير الأمن الاجتماعي والإجازات المدفوعة الأجر، وتوفير معدات السلامة والصحة. وهذه الشروط رفعت تكلفة المنتَج على المنتجين، وأربكت صغار المزارعين وعمال المزارع (Lee 2010, 321). واستجابة للضغوط المتزايدة للمستهلكين، أصدرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دليل الممارسات الزراعية الجيدة في الوطن العربي، تماشياً مع المعايير الأوربية (Euro Gap) بهدف ضمان أمن الغذاء والعاملين في إنتاجه (المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2007، 1).

بالإضافة إلى التحولات والتغيرات في ظروف العمل لعاملات الزراعة التصديرية، كنتيجة للمقاييس الموحدة، تتحمل العاملات عبء تكلفة تطبيق هذه المقاييس، ومنها ما يتعلق بالتكاليف المرتفعة للفحوصات المخبرية المتعلقة بالسمية النباتية والأمراض النباتية التي يطلبها المستهلك لضمان سلامة غذائه. كون الهاجس الأساسي للمنتجين هو إرضاء المستهلك من خلال سلامة وأمن المنتَج. وفيما يتم الالتزام بالمعايير الخاصة بالمستهلكين، يتم التغاضي عن المعايير الخاصة بسلامة وأمن ورفاه العاملين/ات، ويتم التحايل على شروط العمل وظروفه للعاملات. وعليه فالنساء في الزراعة الفلسطينية التصديرية تخضع لهذه الاشتراطات وتتأثر بها، بل وتدفع ثمنها.

ظروف عمل النساء في الزراعة التصديرية عالمياً
عمل مرن ومؤقت وأجور متدنية

يوصف العمل في الزراعة التصديرية بالعمل المرن، فلا تحديد لساعات العمل أو معرفة لنهاية يوم العمل. فالعاملات في الزراعة التصديرية يمكنهن تحديد متى يبدأ يوم العمل ولكن لا يعلمن متى ينتهي، فساعات العمل تعتمد على الكمية المطلوبة للتصدير وكمية الثمار الناضجة (Lee 2010, 329). وهذا ما جعل العاملات أكثر احتمالاً في الحصول على عقود عمل في الزراعة التصديرية، كون العقود مؤقتة وبساعات عمل مرنة، نظرا لمستويات الضعف الاجتماعي والاقتصادي اللنساء ضمن هذه المجتمعات (Ferm 2008, 16, 23; FAO 2011, 1; Lee 2010, 330). وفي مجال قطف الزهور التي تزرع على مدار السنة في البيوت البلاستيكية الكولومبية، يزداد الطلب بشكل حاد في الأسواق الدولية قبل العطل مثل عيد الحب وعيد الأم، وخلال فترات الذروة هذه، غالبا ما يطلب من العمال العمل لمدة تصل إلى 80 ساعة في الأسبوع (US/LEAP and ILRF 2007 cited in Ferm 2008, 16).

وتؤكد دراسة لنورا فيرم حول ظروف عمل عاملات الزراعة التصديرية في كولومبيا والبيرو، أن العاملات في زراعة الهيليوم غالباً يعملن في مواسم قصيرة ومكثفة لفترة ثلاث شهور سواء في الحصاد في المزارع أو في بيوت ومراكز التعبئة، وما لم يتم تجديد عقود العمل لمدة ثلاثة أشهر أخرى، تترك النساء عاطلات عن العمل، البعض يبحثن عن عمل في أصناف أخرى من الخضار والفواكه. وبموجب العقود القصيرة الأجل، لا يحصل العمال على التأمين الصحي أو الإجازات أو تغطية الضمان الاجتماعي (Ferm 2008, 16).

وفيما يتعلق بالأجور، تصل الأجور اليومية لمعظم النساء العاملات في الزراعة النقدية للهليون في البيرو بما فيها العمل الإضافي حوالي (5) دولارات، وهذا المبلغ الضئيل غير كافي، لا سيما أن النساء تدفع ما يزيد عن ثلثي المبلغ لوجبتي الإفطار والغداء يومياً (Oxfam GB 2005, 5 as cited in Ferm 2008, 16).

وحيث لا إجازات ولا عطل، تصل أجور النساء في قطف الزهور في كولومبيا ما يقرب من 200 دولار في الشهر، والأجور الحقيقة أقل من ذلك، بعد خصم مساهمات الضمان الاجتماعي والخصومات الأخرى، فيما استئجار شقة صغيرة بالقرب من مزارع الزهور يكلف أكثر من نصف الراتب الشهري للعاملة. وفي كثير من الأحيان، يمكن للعاملات فقط استئجار غرفة واحدة لأنفسهن وأطفالهن، في شقة مشتركة مع أسر أخرى. وفي معظم الحالات فإن رواتبهن هي المصدر الوحيد للدخل للأسرة. "وإذا لم تتمكن

النساء من إنجاز حصتها من العمل، فسيتعين عليها انجازها في اليوم التالي، لكي تحصل على أجر يومها" (Pigott 2003, 1).

ويؤدي عدم الاستقرار الوظيفي إلى حدوث أزمات خطيرة، بوجه خاص للأمهات العازبات اللواتي يتحملن المسؤولية الكاملة، عن تغطية جميع احتياجات أسرهن الأساسية، التي لا تكفي رواتبهن، ليتمكن من توفير المال لفترات البطالة (Ferm 2008, 16, 17). وبالتالي، فإن عدد أيام العمل وكفاية الدخل ، يتحكم بها السوق وطلب المستوردين، وليس كمية المحصول أو نضجه، لأنه يمكن انضاج المحاصيل بالمواد الكيماوية. وتجبر العاملات على عدم الغياب عن العمل للإهتمام بأطفالهن، وهذا ما تؤكده لي بقولها "الهاجس الأساسي للنساء ليس قضاء الوقت مع أطفالهن بل إمكانية توفير الدخل لاحتياجات الأسرة، والعديد من الأمهات العزباوات لا تتمكن من توفير الدخل الكافي لأطفالها، وصعوبة ظروف العمل تشكل تحدي للنساء مع جود الأطفال الصغار" (Lee (2010, 330; War on Want n.d. 7; Nidhi 2009). فإذا كانت الأجور لا تكفي لمتطلبات الحياة اليومية للعاملات وأسرهن، فهل يمكن لهذه الأجور أن توفر الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة لأطفالهن؟ وهنا تؤكد بيرسون أن الأجر ليس فقط لكفاية الاستهلاك اليومي، بل يفترض أن يحقق الأجر الكفاية للخدمات الأساسية، الاجتماعية والإنجابية (Pearson n.d. 205).

وتضيف فيرم كون النساء العاملات لا يحصلن على فرص عمل إضافية أو وظائف إشرافية، فإنهن غير قادرات على التفاوض بشأن زيادة الأجور أو زيادة الاستقرار الوظيفي، وبالتالي لا تستطيع المرأة أن تقدم لأطفالها التغذية الكافية والتعليم العالي الذي يمكن الأسرة من الخروج من دائرة الفقر (Ferm 2008, 23). ومن ناحية أخرى، تعتقد بيرسون بضرورة إعادة التفكير بالافتراض بأن تشغيل النساء هو تمكين يدعم تحقيق المساواة، كما في العمل في إنتاج الفواكه والخضار التصديرية (Pearson n.d. 203).

انعدام السلامة والصحة

تتعرض النساء في الزراعة للمخاطر الصحية وحوادث العمل. فالزراعة من أكثر المهن الخطرة في جميع أنحاء العالم، والحوادث المميتة فيها تمثل ضعف المتوسط بالنسبة لجميع الصناعات الأخرى، بالإضافة لمخاطر الاستخدام المكثف للآلات والمبيدات الحشرية والكيماوية. والنساء والأطفال وعمال المياومة هم أكثر المتعرضين لهذه المخاطر (ILO 2000; ILO 2011, 5-6; Ferm 2008, 17)[9]. ووفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية، يعاني العمال من 250 مليون حادث سنويا. ومن بين ما مجموعه 335 ألف حادث قاتل في أماكن العمل في جميع أنحاء العالم، هناك حوالي 170 ألف حالة وفاة بين العمال الزراعيين (ILO 2000).

[9].الصفحات غير مرقمة من المصدر.

هذا بالإضافة للعديد من المخاطر الأخرى الشائعة في الزراعة؛ كاستخدام الأسمدة؛ والعوامل المسببة للحساسية؛ كالنباتات والزهور والغبار والفطريات ونفايات الحيوانات والزيوت. وكذلك بعض العوامل المسرطنة كمبيدات آفات معينة؛ كالزرنيخ والأشعة فوق البنفسجية؛ والأمراض المعدية والطفيلية الأخرى. بالإضافة للضوضاء؛ والاهتزاز؛ ووضع الجسم غير الطبيعي؛ أو الوقوف الثابت لساعات طويلة؛ وحمل الأحمال الثقيلة؛ وتكرار نفس العمل؛ والتعرض لدرجات الحرارة القصوى بسبب الظروف الجوية؛ والتعرض للسعات الحشرات والعناكب والعقارب والثعابين (ILO 2000; ILO 2011, 5-6).

وينتج عن التعرض للمخاطر الزراعية المختلفة، أخطار مهنية متعددة قد يؤدي إلى التسمم والوفاة؛ وفي بعض الحالات، الإصابة بالسرطان المرتبط بالعمل، والضعف التناسلي. فيما التعرض لظروف العمل السيئة له تداعيات خطرة على الحمل؛ ويمكن أن يؤدي إلى تفاقم الأمراض الناجمة عن الشيخوخة؛ بالإضافة للإجهاض؛ والولادات المبكرة. لا سيما أن النساء لا تستخدم الآلات والأدوات المساعدة في العمل، وعندما تتوفر الآلات، يقوم عادة العمال الذكور بهذه الأعمال. وغالبا ما تصطحب النساء أطفالهن إلى الحقول، مما يعرض الأطفال أنفسهم للمخاطر المهنية (ILO 2000; Ferm 2008, 17).

هذا بالإضافة للتحايل الذي تتعرض له العاملات، من خلال اقتطاع مخصصات الضمان الاجتماعي من أجورهن، ولا يتم دفع هذه الاقتطاعات إلى أنظمة الضمان، "كثيرا ما تقوم شركات الزهور الكولومبية بخصم حصص الضمان الاجتماعي من شيكات أجور الموظفين، ولكنها لا ترسل هذه المساهمات إلى نظام الضمان الاجتماعي الذي يوفر تغطية للرعاية الصحية ومعاشات تقاعدية. وكثيراً ما لا يتم اكتشاف الإغفال إلى أن يتقاعد العامل أو يعاني من حادث أو مرض، ويجد أنه لا يستطيع الوصول إلى الخدمات. هذا في الوقت الذي يصل فيه عدد حالات التسمم الحاد إلى خمسة حالات يوميا في مناطق زراعة الأزهار في كولومبيا (Videa 2002, cited in Ferm 2008, 17).

وترفض شركات الزراعة التصديرية تشخيص وعلاج العمال الذين يعانون من أمراض مهنية بانتظام وبشكل مناسب. وبسبب عدم وجود فرص عمل أخرى للنساء في المنطقة تجبر النساء التي تعاني من أمراض مهنية على الكفاح من أجل الحفاظ على فرص عملهن، حتى عندما تتدهور صحتهن يوماً بعد يوم (Ferm 2008,17; War on Want n.d. 8). وتتعرض النساء في مزارع الزهور الكولومبية إلى الإجهاض والولادات المبكرة والتشوهات الخلقية، بمعدلات أعلى من المتوسط. و تعاني النساء التي تتعرض للمبيدات في كولومبيا وكينيا، لآفات الجلد، والحساسية ومشاكل الجهاز التنفسي، ونوبات الإغماء، والصداع، ومشاكل في العيون، والربو المزمن، خاصة أن هذه المبيدات يتم رشها في البيوت البلاستيكية المغلقة، ويتم

امتصاصها من خلال الجلد، بالإضافة للمواد الكيماوية التي يتم رشها للمحافظة على شكل ونضارة الزهور (War on Want n.d. 2, 6).

التمييز والعزل في العمل

قام الاقتصاديون تقليدياً بتجزئة سوق العمل وفقاً لكيفية تمثيل الأشخاص ذوي السمات المميزة، سواء وفقا للعرق أو الجنس أو وضع المواطنة، في قطاعات معينة من سوق العمل. وترتبط الوظائف في سوق العمل الذي يمارس العزل بالأجور ومستوى المهارة والاستقرار الوظيفي، وقد يكون التقسيم مرتبطاً باستراتيجيات توظيف معينة تؤدي فيها جهود التوظيف والمعلومات إلى أنماط عمل متميزة على الصعيدين الوطني والدولي (Gordon 1995, cited in Lee 2010, 320).

هذا التقسيم يؤدي إلى تخفيض قيمة بعض أنواع العمل، وغالباً في الوظائف التي تؤديها النساء والأقليات الإثنية، وبالتالي يقلل من قدرة العاملات على الطعن في ظروف عملهن الحالية، ويعزز عدم المساواة. وتؤكد لي أن العزل على أساس المواطنة للمهاجرات من نيكارغوا للعمل في الزراعة النقدية في كوستاريكا، حيث تعمل المهاجرات الحاصلات على وثائق الإقامة أو المواطنة في أماكن التعبئة للزراعة النقدية، وتعمل العاملات غير الحاصلات على تلك الوثائق في المزرعة. وكلا الفئتين تواجهان الاستغلال مع اختلاف أشكاله (Lee 2010, 320).

وتعمل النساء وبحكم عقود العمل المؤقتة، في أنواع متعددة من محاصيل الفاكهة والخضار كمحاصيل نقدية، وتعمل في محاصيل تقليدية للاستهلاك المحلي عند الضرورة أحياناً، خاصة في حالات انتهاء العقد المؤقت ولحين الحصول على عقد آخر مؤقت في عمل مختلف (FAO 2011, 1). وتعمل النساء في مختلف العمليات الزراعية في الزراعة النقدية، بدءاً بحصاد المحاصيل في الحقل، وأحياناً تقليم أشجار الفاكهة، وانتهاءَ بالتغليف والتعبئة. ولكن وبشكل عام، يتركز عمل النساء في بعض المهام التي تعكس الطابع الجنساني لسوق العمل الزراعي للتصدير. فالعمل في قطاع الفاكهة مرتبط بنوع الجنس إلى حد كبير، حيث يتركز عمل النساء في مصانع التعبئة في موسم الحصاد الرئيسي للفاكهة.

والعمل في مراكز التعبئة يتم تقسيمه على أساس الجنس، حيث تعمل النساء في تنظيف وفرز وتغليف المحصول، فيما يعمل الرجال في جلب المحصول ونقله في صناديق بلاستيكية. وهذا التقسيم لا يعتمد على المهارات والأداء بقدر ما يعتمد على القدرة الجسدية المفترضة. وبالتالي النساء تعمل والرجال يتلقون التدريبات الضرورية، ويشرفون على عمل النساء ويراقبون أدائهن، بالإضافة للسلطة التي يمنحها لهم مدير المصنع في توبيخ النساء على أدائهن الوظيفي. وفيما تعمل النساء بشكل موسمي، يعمل الرجال عموماً على

مدار السنة، مما يسبب التوتر والهرمية بين الجنسين، بالإضافة لما يترتب عليه من تدني الأجور والمنافسة الشديدة (Lee (2010, 329-334; Bee 2000, 256; Ferm 2008, 13). وعليه بالإضافة لأشكال الاستغلال الأخرى التي تواجهها النساء في الزراعة التصديرية من قبل منظومة رأس المال، تكون فرص الترقي في العمل والوصول للمناصب المسؤولة، نادرة أو معدومة بالنسبة للنساء اللواتي يخضعن دائماً لإشراف الرجال. وهذا ما تؤكده بيرسون (Pearson n.d.; Pearson 1995).

وعلى الرغم من عمل النساء في مهام حساسة أثناء عملية ما بعد الحصاد، والتي تتطلب منتجات عالية الجودة، لم ينعكس هذا التمايز لصالح النساء على شروط عملهن، فالأجور المنخفضة ومستوى السلطة المتدني نسبياً، لا تعكس أهمية وظائفهن، فتقسيم العمل على أساس الجنس في الزراعة يؤدي إلى انخفاض أجور النساء بغض النظر عن مستوى المهارات المطلوب لأداء الوظيفة. هذا بالإضافة للتمييز القائم على الأمومة، فالعاملات لا يتمكن من العثور على عمل أو الاحتفاظ به أثناء الحمل، على الرغم من القوانين الوطنية القائمة التي تحمي إجازة الأمومة (Raynolds et al. 1993; Lee 2010, 334). وعلى الرغم من تزايد مشاركة النساء في العمل، سواء في المنتجات التصديرية الزراعية والصناعية، أو العمل من المنزل، وسواء بشكل منظم أو غير منظم، تبقى مشاركتها محصورة في الأعمال والوظائف الهامشية (Pearson n.d).

النساء وأعباء العمل المضاعفة

تقدم النساء مساهمات أساسية في الزراعة والمشاريع الريفية في جميع أنحاء العالم الثالث. وبشكل عام، تتباين مشاركة المرأة في أسواق العمل الريفية بشكل كبير عبر المناطق، وفقا للعمر والطبقة الاجتماعية كالعرق أو الجنس أو المواطنة. ولكن النساء غالباً ما يتواجدن بشكل أكبر في العمل غير المدفوع الأجر، والموسمي وغير المتفرغ. فعبء العمل على النساء لا سيما الريفيات يفوق عبء الرجل، ويشمل نسبة أعلى من المسؤوليات المنزلية غير المدفوعة الأجر المتصلة بإعداد الطعام وجمع الوقود والمياه. ولكن الأمر لم يقتصر على العمل في الزراعة التقليدية، بل أيضاً إلى جانبها تعمل النساء بشكل موسمي في قطاعات الزراعة التصديرية، كقطاع تصدير الفواكه والخضار والزهور، للحصول على الأجر الذي يساعد في سد احتياجات الأسرة المعيشية (FAO 2011, 1).

ومن جانب آخر، وفرت زراعة محاصيل التصدير غير التقليدية وظائف منخفضة الأجر، في مواسم محددة من السنة، تكمل دخل صغار المزارعين الذين يعملون في مزارعهم الخاصة. وكثيراً ما يشتمل هذا العمل على الأسرة الكاملة للعاملة (بما في ذلك الأطفال وكبار السن). ومع إدخال محاصيل غير تقليدية في

الزراعة الصغيرة والملكيات الخاصة للمزارعين، يتبين أن الرجال يتقاسمون العمل مع النساء ولكن لا يتقاسمون الأرباح من المبيعات (ILO 2000). ومع ذلك، حتى عندما تحصل المرأة على نسبة كبيرة من دخل الأسرة، فإن الأنماط القديمة لهيمنة الذكور والدور المركزي للمرأة في رعاية الأطفال والأعمال المنزلية لا تزال بطيئة في التغيير (Bee 2000, 256).

العمل في الزراعة التصديرية، إلي جانب الزراعة التقليدية، ترتب أعباءً إضافية تعمق من تبعية النساء وتزيد من حجم الاستغلال الواقع عليهن وعلى أسرهن، وفي نفس الوقت تخسر النساء مصادر الدخل المتأتية من الزراعة التقليدية. ويتضح هنا أنه بالإضافة لاستغلال البنى الاقتصادية التي تعمل النساء من خلالها في الزراعة التصديرية، تبقى النساء أسيرة للبنى الاجتماعية التي تعزز دور الذكور في التحكم بالأسرة ودخلها بما فيهم النساء.

أنماط الاستخدام

هناك العديد من أنماط الاستخدام والتوظيف التي تتبعها شركات الزراعة التصديرية، تمكنها من التحايل على مستحقات العاملين وشروط عملهم:

المقاولون من الباطن، أحد هذه الأنماط، -وهذا النمط منتشر بين العاملات المهاجرات، كحالة العاملات من نيكارغوا ويعملن في الزراعة التصديرية في كوستاريكا، والمقاولون من الباطن هم في الغالب مواطنون من كوستاريكا يتمتعون بوثائق قانونية، يقومون باستخدام أعداد من المهاجرات غير الشرعيات، اللواتي لم يحصلن على وثائق الإقامة اللازمة لأداء أعمال زراعية، وذوات أجور منخفضة. وبالتالي تصبح علاقة العمل بين الشركة المصدرة والمقاول من الباطن وليس مع المهاجرات غير الشرعيات. وهذا يحقق هدفين لشركات الزراعة التصديرية؛ الأول عدم فقدان شهادات التصدير لبلدان أوروبا بسبب مخالفة معايير Eurep Gap التي تضمن للمشترين والمستهلكين النهائيين أن المحصول تم إنتاجه بطرق سليمة بيئياً واجتماعياً. وتضمن معاييرها مبادئ للرعاية الاجتماعية وحماية العمال/ات من الأخطار والاستغلال، وضرورة توفير الأمن الاجتماعي والإجازات المدفوعة الأجر، وتوفير معدات السلامة؛ والثاني التحايل على ظروف وشروط العمل الذي يوفرها القانون المحلي للعاملات (Lee 2010, 334-335).

وتلجأ شركات الزراعة التصديرية أيضاً إلى التعاقد من الباطن من خلال استخدام العمال/ات من خلال بعض التعاونيات، التي فقدت شكل ووظائف العمل التعاوني. وأصبحت تعمل كوكالات تعاقد من الباطن. وفي هذه الحالة يتم التحايل على مستحقات وشروط عمل العمال/ات الذين تم تعيينهم بهذه الطريقة،

وتتعامل معهم شركات الزراعة التصديرية كشركاء وليسوا موظفين، ولا يحق لهم التمتع بنفس الحقوق بموجب قوانين العمل المحلية (Ferm 2008,16).

إجمالاً كافة ما يسمى بالمعايير والمقاييس الموحدة، يتم تطبيقها لضمان مصالح المستهلك في الغذاء الآمن والسليم، بينما أمن العاملين والعاملات وسلامتهم (ورفاههم) يتم إغفالها. حتى وإن أبدت الشركات المستوردة الجدية أحياناً في تطبيق هذه المعايير، فأساليب التحايل على تنفيذها من قبل المصدرين متعددة. وفي النهاية تستخدم هذه المعايير لمزيد من الاستغلال للعاملين والعاملات. ولدينا في فلسطين نمط مشابه لأنماط الاستخدام القائمة على الاستغلال والمعروفة بظاهرة السماسرة والمعلمين.

العمل على أساس القطعة، وهو نمط آخر لاستخدام النساء في شركات الزراعة التصديرية، ويتم دفع الأجور وفقاً لسعر القطعة، وبالتالي يتم تخفيض تكلفة تجهيز المحاصيل للتصدير. وهذا النمط أيضاً يستخدم للتحايل على مستحقات العاملات، فعملية قطف المحاصيل الجذرية، أو المحاصيل القريبة من التربة، لا يمكن التنبؤ بتوقيت عملية قطفها في المزرعة، فهذا يعتمد على عوامل الطقس؛ والبيئة؛ وحالة التربة؛ والرطوبة. وبالتالي قد تمكث العاملات في مراكز التعبئة عدداً من ساعات الانتظار لوصول المحاصيل المراد تنظيفها وتغليفها، ونظرا لعدم إمكانية التنبؤ بوقت وصول المحاصيل، يطلب منهن الوصول مبكراً إلى مكان العمل.

وبالتالي فإن الساعات التي تقضيها النساء في مكان العمل قبل وصول المحصول لا يحتسب الأجر فيها. وتتيح بيئة العمل غير الرسمية للنساء استخدام عاملين/ات دون السن القانونية من أفراد أسرتها أو من خارج الأسرة لزيادة الإنتاج من القطع وبالتالي زيادة الأرباح. شروط العمل أيضاً قاسية؛ فالنساء تعمل لساعات طويلة لتحصل على أجر يكفي لأسرتها، بدون الحصول على إجازات، أو عطلة نهاية أسبوع.

وهناك نمط آخر للعمل بالقطعة، حيث تعمل كافة النساء في مركز التعبئة بعقد موحد، وبالتالي يقسم إجمالي الإنتاج اليومي على عدد العاملات. وهذا يتطلب من الأفراد العمل بسرعة وبكفاءة لزيادة أجور الجميع، وبالتالي تعزيز نظام الرقابة الاجتماعية حيث أن جميع العمال يستثمرون في زيادة أجورهم وتقصير يوم عملهم عن طريق العمل بسرعة وبدون إضاعة الوقت أو التباطؤ. لذلك تخلق أجور أسعار القطع الجماعية مستوى عال من الضغط الاجتماعي ولا تغفر للعمال المتعبين أو المسنين لأن أرباح كل شخص تعتمد على الأداء الأمثل للجميع (Lee 2010, 329-334).

الأمومة والمسؤوليات العائلية

النساء الحوامل ليس لديهن فرصة للعمل في شركات الزراعة النقدية، ووفقاً لدراسة فيرم في البيرو وكولومبيا، يتضح مدى قسوة الممارسات التمييزية لأصحاب هذه الشركات، لضمان عدم تشغيل النساء

الحوامل، وذلك خلافا للقوانين المحلية التي تتيح لهن الحصول على عمل مؤقت وأقل خطورة، وبإجازة أمومة مدفوعة. وتتجلى الممارسات الأكثر تمييزاً في طلب أصحاب العمل من النساء المتقدمات للحصول على فرصة عمل، إجراء اختبارات الحمل أو إظهار دليل على التعقيم (Ferm 2008,18). وفي حالة عدم وضوح الحمل، وحصول المرأة على العمل، يتم إنهاء خدماتها فوراً وبمجرد ظهور الحمل (Oxfam GB 2005, 9; Ferm 2008,18).

وعدم الاستقرار الوظيفي للعاملات في الزراعة التصديرية، والناتج عن ظروف العمل المؤقتة والمرنة، بالإضافة لساعات العمل الطويلة، يؤدي إلى حدوث أزمات خطيرة خاصة للأمهات العازبات اللواتي يتحملن المسؤولية الكاملة عن تغطية جميع احتياجات أسرهن الأساسية حيث لا تكفي الأجور لتوفير المال لفترات البطالة (Ferm 2008,17). بوجه عام قد تختلف شروط العمل، بما فيها الأجور وساعات العمل اليومية وكذلك العطلة الأسبوعية تبعاً لنوع المحاصيل الزراعية، ومكان العمل، في المزرعة أو مركز التعبئة. ولكنها تتميز بمجملها بالقسوة في كافة المحاصيل وكافة شركات الزراعية التصديرية.

هؤلاء العاملات يحصلن على أجور مرتفعة، لا سيما إذا عملن على أساس القطعة، سيكون العمل بأعلى طاقة لديهن، هذا يمكنهن من الوفاء بكافة الاحتياجات المادية والدفع لحضانة الأطفال، ولكن بالمقابل لا يتمكن من رؤيتهم لمدة أسابيع أحياناً، خاصة في ظل عدم وجود إجازات وعطل أسبوعية، فهن يخرجن للعمل أثناء نومهم وعند عودتهن يكون أطفالهن قد ناموا منذ زمن (Lee 2010, 332-333).

من الواضح أن ثمار الزراعة النقدية يقطفها رأس المال المعولم فيما تتحمل النساء نتائجها المتمثلة بالاستغلال والفقر. فبتغير نمط الزراعة والتحول للزراعة التصديرية، خرجت النساء من الاستغلال الفردي من قبل المالك أو الحائز للمزرعة، لتقع في براثن استغلال منظومة رأس المال، كسلسلة تبدأ في مكان العمل مرورا بالتاجر ووصولا للمستهلك الذي يتحكم بأجرها من خلال معاييره، وتتحمل نتائج رغباته التي قد تصل لفقدانها فرصة العمل.

الفصل الرابع

تشغيل النساء في سوق العمل
مراوحة في المكان

يسعى هذا الفصل إلى تسليط الضوء على بعض السمات والخصائص التي يتسم بها سوق العمل الفلسطيني والنساء العاملات فيه، بالإضافة إلى وضع النساء في الأنشطة الاقتصادية، وواقع العاملات في الزراعة. بالإضافة للتحديات التي تواجههن، من حيث تركز النساء في العمل غير المنظم، والإطار القانوني الناظم لعلاقة العمل، والتمييز في الأجور وشروط وظروف العمل، وضعف تطبيق الحد الأدنى للأجور.

لا يمكن دراسة تشغيل النساء في سوق العمل بمعزل عن السياقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الواقع الفلسطيني، الذي يتسم بتشوهات بنيوية، نابعة بالأساس من تبعية الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام لاقتصاد المستعمر، في السياق الاستعماري الاستيطاني الذي تخضع له الأراضي الفلسطينية، والذي عمل خلال عقود، ولا زال، على التدمير الممنهج لمقومات الاقتصاد الفلسطيني، وإخضاعه لتبعية اقتصاد المستعمر. وجاءت السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي تتبناها السلطة الفلسطينية، لتعمق التشوهات البنيوية الناتجة عن السياسات الاستعمارية، من خلال تبني اقتصاد السوق الحر، وحرية التجارة التي أتاحت الفرصة للسلع من كافة أنحاء العالم، لغزو السوق الفلسطيني، فيما تُركت المنتجات الفلسطينية مكشوفة بدون حماية.

الأمر الذي انعكس سلباً على قدرة المنتجات الفلسطينية على الصمود والمنافسة غير العادلة، وبالتالي إضعاف القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة، وانخفاض مساهمتهما في الناتج القومي الإجمالي، حيث بلغت في العام 2015، 3.3% للزراعة 13.4% للصناعة؛ رافقه توسع قطاع الخدمات الصغيرة والصغيرة جدا؛ وارتفاع معدلات البطالة، كنتيجة مباشرة لضعف قطاعي الزراعة والصناعة.

والنساء هن الأكثر تأثراً بطبيعة البنى الاقتصادي وتحولاتها، فالتحولات التي حصلت على قطاع الزراعة، بتحوله للزراعة التصديرية، كان له بالغ الأثر على النساء، من خلال فقدان فرص العمل في الزراعة التقليدية، التي كانت القطاع الأكثر تشغيلاً للنساء. بالإضافة لانعكاسات هذه التحولات على ظروف عمل النساء في الزراعة التصديرية، ومضاعفة الاستغلال، رغم قلة فرص العمل التي وفرتها هذه الزراعة.

تشغيل النساء
حقائق وسمات

تأثرت فرص عمل النساء في سوق العمل، بالقضايا السياسية والسياساتية الناتجة عنها، والتي تحكمت بالاقتصاد الفلسطيني وسوق العمل، منذ الاستعمار الاستيطاني، المستمر حتى اللحظة، واتفاقية أوسلو وما تلاها من تبني السلطة الفلسطينية للسياسات الاقتصادية لليبرالية الجديدة، التي طالت آثارها الوخيمة الاقتصاد الفلسطيني بكل قطاعاته، والعاملين فيه بكل فئاتهم، والنساء في المقدمة منهم.

وتتدنى نسبة النساء العاملات في سوق العمل، مقابل الذكور، برغم المستوى التعليمي الذي تتميز به النساء، حيث بلغ عدد خريجات التعليم العالي 27 ألف طالبة، للعام الدراسي 2015-2016، مقارنة بالذكور، الذين بلغ عددهم 17 ألف طالب (الموقع الرسمي وزارة التربية والتعليم العالي 2017).

الجدول التالي يوضح نسبة وعدد النساء العاملات في فلسطين للفترة 2006-2015.

نسبة وعدد النساء العاملات في فلسطين من نسبة المشاركات في سوق العمل حسب المنطقة، 2006-2015

السنة	الضفة الغربية		قطاع غزة		فلسطين	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
2006	96,300	82.4	19,600	67.8	115,900	79.5
2007	104,000	84.5	28,700	70.3	132,700	80.9
2008	100,400	82.9	26,100	57.2	126,500	75.8
2009	102,600	81.2	26,700	54.2	129,300	73.6
2010	103,800	80.3	22,500	52.2	126,300	73.2
2011	114,200	77.4	30,500	56.0	144,700	71.6
2012	113,800	74.7	33,600	49.9	147,400	67.1
2013	111,100	74.1	35,600	46.9	146,700	65.0
2014	118,900	72.6	42,700	43.2	161,600	61.6
2015	121,200	73.3	40,900	40.4	162,100	60.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016. قاعدة بيانات القوى العاملة، 2006-2015

يتضح من الجداول أعلاه أن نسبة العاملات في العام 2006 بلغت 79.5% من نسبة المشاركات في القوى العاملة، فيما انخفضت هذه النسبة في العام 2015 إلى 60.8%. هذا يعني أن ارتفاع نسبة مشاركة النساء في سوق العمل من 15% إلى 19% خلال عشر سنوات (الإطار الزمني للدراسة) جاء لصالح البطالة أكثر منه لصالح الحصول على فرص العمل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016).

النساء في الأنشطة الاقتصادية

تعمل 63% من العاملات في قطاع الخدمات، وأنشطة أخرى، غير معرفة، معظمهن تزيد سنوات الدراسة لديهن عن 13 سنة دراسية، وتعمل 13% في قطاع الزراعة. وبالمقارنة بالعام 2006 فقد كانت هذه النسب 48% و 34% في الخدمات والزراعة بالتتالي. وتعمل 11.3% في التجارة والمطاعم والفنادق و 11% في التعدين والصناعة التحويلية، وتعمل 1% من النساء في النقل والاتصالات. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013، 85).

رسم بياني يوضح انحدار نسب التشغيل في القطاعات الإنتاجية

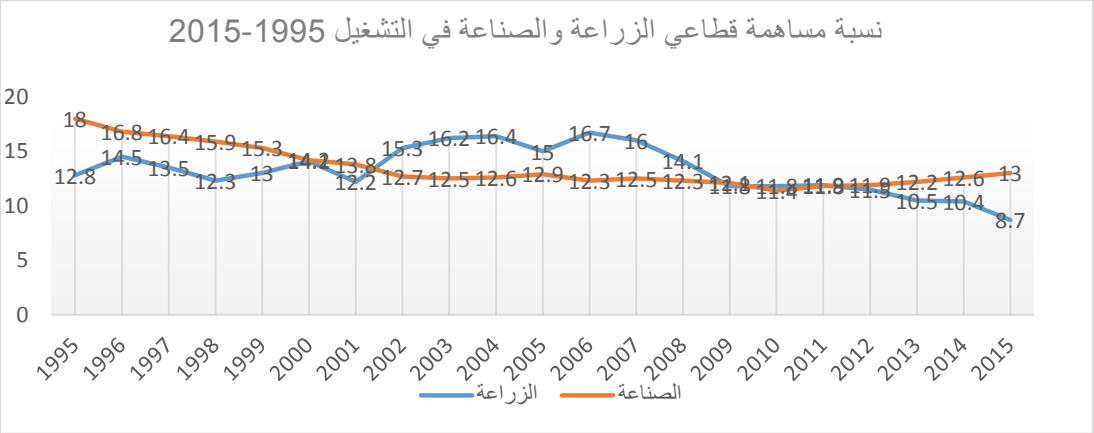

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسح القوى العاملة: 3013، 2015

هذا بالإضافة إلى 25 نشاطاً اقتصادياً لم تشارك فيها أي امرأة، وهناك أيضا 104 أنشطة اقتصادية تفصيلية تشارك بها أقل من 100 امرأة. وتتمركز النساء في ستة أنشطة اقتصادية مرتبة تنازليا على النحو التالي: التعليم الابتدائي ورياض الأطفال؛ صنع الملابس؛ زراعة المحاصيل وفلاحة الحدائق؛ الأنشطة التي تتعلق بصحة الإنسان؛ إدارة شؤون الدولة (ويشمل العاملات في الوزارات ومؤسسات القطاع العام)؛ التعليم الثانوي العام. (شبانه وصالح 2009، 21؛ منظمة العمل الدولية 2013).

هذه الظاهرة من عزل للنساء في قطاعات اقتصادية محددة ومهن محددة، ينعكس سلباً على ظروف وشروط العمل والحماية الاجتماعية والصحية، وتدني مستويات الأجور للنساء. الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على صحتها وصحة أطفالها، وينعكس أيضا على دخلها. وبالتالي ينعكس على القدرة على تلبية احتياجاتهن

واحتياجات أسرهن وأطفالهن، وينتقص من تقديرهن لذواتهن. ويُفقد المجتمع الثقة بقدرته على التطور والتقدم الاقتصادي (شبانه وصالح 2009، 16؛ البطمة، 2013).

يتسم سوق العمل الفلسطيني بالذكورية كما تصفه بعض الدراسات، وبالتالي يفضل تشغيل الذكور على الإناث بسبب تكلفة تشغيلهن المتعلقة بالأمومة وساعات الرضاعة، بالإضافة لقصور النظام الاقتصادي الذي يديره والذي يعلي رأس المال الاقتصادي على رأس المال الاجتماعي، وهذا ما يفسر قصوره في توفير فرص العمل للنساء (شبانة وصالح، 2009، 31؛ الكفري وحسين، 2011).

وبالرغم من عدم وجود بيانات إحصائية عن نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا في القطاع الخاص، إلا أن بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المتعلقة بطبيعة العمل والمهنة والقطاع الاقتصادي ذات دلالة في هذا المجال. حيث تعمل ما نسبته 53% من النساء كفنيّات ومتخصصات وكتبة، والتي تمثل النسبة الأعلى بين النساء العاملات، مقابل 22% من الذكور، فيما تعمل 10% من النساء في الحرف والمهن، مقابل 21% من الذكور. وتعمل 4% و 6% من العاملات في تجميع الآلات وتشغيلها والمهن الأولية على التوالي، مقابل 11% و 20% على التوالي للذكور. هذا يعني عدم الثقة بقدرات النساء، وإغلاق العديد من المهن أمامها. وتعمل 67% من النساء بأجر مقابل 69% من الذكور، وتعمل 17% من النساء كعضو أسرة بدون أجر مقابل 5% من الذكور. 14% من النساء تعمل لحسابها مقابل 19% من الذكور، 2% من النساء تعمل كصاحبة عمل مقابل 7% من الذكور.

ما يمكن استنتاجه من هذه البيانات الإحصائية أن معظم النساء في القطاع الخاص تتركز في المستويات الوظيفية المتوسطة والدنيا، فيما نسبة قليلة جداً تتمكن من اختراق ما يعرف بالسقف الزجاجي للوصول للمناصب الوظيفية العليا ومواقع صنع القرار. هذا يعني أن صنع القرار المتعلق بعمل النساء وتدريبهن ورفع كفاءتهن وترقياتهن، بالإضافة للقرارات ذات الصلة بدورهن الإنجابي، تبقى من اختصاص الذكور في مواقع صنع القرار، الأمر الذي يفسح المجال للثقافة الذكورية المهيمنة للتحكم بالقضايا المتعلقة بعمل النساء وأدوارهن الإنتاجية والإنجابية. وهذا ما يعرف بالعزل العمودي، الذي عكس نفسه على مستويات أجور النساء، وعمق فجوة الأجور بين النساء والرجال في سوق العمل (شبانه وصالح 2009، 16؛ البطمة 2013، 61).

النساء العاملات في الزراعة

سياسات الاستلاب والتهميش، التي مارسها المستعمر في الأراضي الفلسطينية وأدت إلى تهميش وتبعية الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد المستعمر الذي لم يعمل على منع تطوره الطبيعي فقط، بل عمل على

تدمير مقوماته الاقتصادية بشكل عام (الصوراني 2004، 4-5؛ النقيب 1997، 21-32). هذه السياسات ساهمت في تراجع علاقة الفلسطينيين بأرضهم، وذلك ارتباطاً بتراجع دور الأرض كوسيلة إنتاج (عدوان 2011، 5). فيما اتجهت القوى العاملة للعمل المأجور داخل الخط الأخضر، الذي وفر عائداً مادياً أعلى من العمل في الزراعة (النقيب 1997، 34،35). وساهم انتشار التعليم في الريف الفلسطيني، وظهور مصادر جديدة للدخل خارج البنية التقليدية للقرية والقطاع الزراعي، أدت لتزايد هجرة الشباب للمدن وترك العمل الزراعي (تماري 1994، 263).

وقد شكلت الزراعة القطاع الاقتصادي الرئيسي في فلسطين من حيث الإنتاج والقوى العاملة بين حربي 1948-1967 (محمد 2010، 32). وعاد القطاع الزراعي ليحتل مكانة تشغيلية هامة للقوى العاملة الفلسطينية، ذكوراً وإناثاً، منذ نهاية الثمانينات، نتيجة الظروف السياسية والنضالية والإغلاقات التي رافقت الانتفاضة الأولى، عام 1987، والثانية، عام 2000، وبالتالي شكلت العودة للعمل في الزراعة ملاذا للأسر الفلسطينية، في ظل البطالة والفقر وانعدام فرص العمل وهذا يؤكد القيمة الإنتاجية والتشغيلية للزراعة، عندما تتحول القيمة المعنوية للأرض لدى الفلسطيني من قيمة نظرية إلى قيمة تمارس عملياً باستصلاح الأرض وزراعتها. (Isaac & Hrimat, 2007؛ محمد 2010؛ عدوان 2011).

وجاءت هذه العودة للزراعة استجابة للبطالة الناتجة عن وقف العمل داخل الخط الأخضر، وهذا ما يؤكده انتقال القطاع الزراعي، من القطاع التشغيلي الخامس، إلى الثالث في العام 2002، أثناء الانتفاضة الثانية، وتوفير فرص العمل المنظمة، وغير المنظمة، للفئات المهمشة في سوق العمل من النساء والشباب. وتظهر بيانات المسح الزراعي الهيكلي، 2005/2004 أن 48% من العمالة الزراعية الدائمة في فلسطين هم أعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر، 78% منهم ذكور، و 22 % إناث، 6% من العاملين/ات في الزراعة مستخدمين بأجر، 90% ذكور وفقط 10% نساء (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2005، 41). هذا يعني أن 90% من العاملات في الزراعة يعملن بدون أجر في مشاريع الأسرة. وقد انخفضت نسبة العاملات في الزراعة لتصل إلى 9% في العام 2015 (مسح القوى العاملة 2015).

النساء في البطالة: سمات وخصائص

بلغت نسبة البطالة للنساء 15 سنة فأكثر 39%، توزعت هذه النسبة إلى 27% في الضفة الغربية و60% في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016). هذا يعني أن الزيادة في نسبة المشاركة ترجمت بشكل أوضح لصالح البطالة خاصة في قطاع غزة. وقد سجلت الفئة العمرية بين 25–34،

أعلى نسبة مشاركة للنساء في سوق العمل بواقع 31% من مجموع العاملات يليها الفئة العمرية من 35 – 44 بواقع 24%.

وسجلت هاتين الفئتين نسب زواج للنساء العاملات مقدارها 62% و 79.2% بالتتالي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، 72). هاتين الفئتين العمريتين تمثلان فترة الإنجاب والمسؤوليات العائلية للنساء، الأمر الذي يدحض فكرة أن الإنجاب والمسؤوليات العائلية بما فيها رعاية الأطفال تشكل عائق أمام عمل النساء، علما أن 63% من النساء خارج سوق العمل أفادت أن سبب عدم بحثها عن عمل، يعود للتفرغ لأعمال المنزل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، 120). هذه النتائج تحتاج إلى دراسة وتحليل أعمق، فالبقاء خارج القوى العاملة ليس عزوفاً لدى النساء، وهذا لا يعفي سوق العمل والقائمين على تنظيمه من المسؤولية، ولا يعني أن سوق العمل مفروشاً بالورود بانتظار النساء، بل تشكل بيئته وظروفه بيئة طاردة لعمل النساء عدم مشاركة النساء في القوى العاملة، ربما بسبب الإحباط من الحصول على فرصة عمل فهي تحاول الحفاظ على كرامتها بالادعاء أنها تتفرغ لأعمال المنزل.

وترتفع نسبة البطالة للشابات من الفئة العمرية 15–24 إلى 48.1% في الضفة الغربية و 78.4% في قطاع غزة، وترتفع نسبة البطالة للنساء المتعلمات 13 سنة فأكثر لتصل إلى 84.5%. السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل يعيد المجتمع الفلسطيني حساباته في تعليم الفتيات؟ أي هل يصبح تعليم الفتيات استثماراً خاسراً تحصد نتائجه الفتيات أنفسهن أولاً، وأسرهن ثانياً، والمجتمع بأسره ثالثاً؟ في الواقع، ارتفاع نسبة البطالة لهذه الفئة، يعني تزايد البحث عن العمل، ولكن سوق العمل لا يستجيب لهذه الزيادة. الحقيقة الأخرى التي تستحق الإنتباه، أنه في الوقت ذاته، سجلت نفس الفئة التعليمية أعلى نسبة تشغيل للنساء والبالغة 59%، بنسبة 53% من العاملات في الضفة الغربية، 77% من العاملات في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، 69، 88-90).

تحديات تواجه النساء في سوق العمل

ضعف فرص العمل وتدني نسب النساء في سوق العمل، والارتفاع الصارخ في نسب البطالة، يشكل التحدي الأبرز الذي تواجهه النساء في سوق العمل. هذه التحديات ما هي إلا انعكاسات ونتائج للتحديات الرئيسية المتمثلة بالاستعمار الاستيطاني من ناحية، وسياسات اقتصاد السوق الحر من ناحية أخرى. وتواجه النساء في سوق العمل تحديات أخرى متعددة، أبقت على أدنى نسب تشغيل للنساء في فلسطين دون غيرها من المجتمعات العربية والعالمية! وأبرز التحديات التي تواجه النساء العاملات تتركز في:

غالبية النساء تعمل بشكل غير منظم/ لا نظامي

يتسع العمل غير المنظم للنساء بفضل العولمة والسياسات النيوليبرالية، فمشاركة النساء في أسواق العمل بصفة عامة والعمل غير المنظم بصفة خاصة مقابل أجر نقدي فاقت مشاركتها لسنوات طويلة مضت. من الواضح ان حجم قوة العمل النسائية في معظم دول العالم تتمحور في الاقتصاد غير المنظم من خلال انتشار الشركات متعددة الجنسيات، ومحاولة هذه الشركات تخفيض تكلفة الإنتاج وزيادة الأرباح عبر نقل الإنتاج الى تعاقدات من الباطن واستغلال عمالة النساء غير المنظمة، للتخلص من تكلفة الحماية الاجتماعية والحقوق الأخرى (Pearson n.d؛ عدلي 2016، 147، 148).

ويرى البعض أن السياسات الحكومية بضوابطها المفرطة المفروضة على الدخول للاقتصاد المنظم، ساهمت في اتساع الاقتصاد غير المنظم، وتنوع أنشطته، أي أن السياسات الحكومية محبطة وتحد من الدخول للاقتصاد المنظم وتسبب بطء النمو فيه، وهي مثالاً مثالياً لاقتصاديات السوق، بالإضافة للتحول غير المكتمل للرأسمالية، كضيق السوق ومحدودية رأس المال، وهذا يعود إلى تأسيس اقتصاديات العالم الثالث في ظل التبعية للنظام الرأسمالي (Kalpagam 1987, 33). كذلك ينعكس ضعف البنية الاقتصادية على عجز الاقتصاد عن توفير فرص عمل جاذبة للعمال، توفر الحماية الاجتماعية والأمن الوظيفي (الفلاح 2014، 12).

ويختلف السياق الفلسطيني عن دول العالم بحكم خضوع فلسطين لهيمنة احتلال استعماري استيطاني، وممارساته الكولونيالية التدميرية، في تدمير مقومات الزراعة والصناعة. وسياسات اقتصاد السوق الحر السائد، في بلد لا زال مسعمَراً. هذا الواقع عمق عجز الاقتصاد الفلسطيني المشوه أصلاً، وزاد من عدم قدرته على توليد فرص العمل في القطاعات الإنتاجية، مما دفع العمالة الفلسطينية خاصة النساء للبحث عن فرص العمل غير المنظمة، في ما يمكن تسميته **استراتيجيات الحماية الفردية العفوية من الفقر**. وعلى الرغم من النسبة المرتفعة للنساء العاملات بشكل غير منظم، ستبقى هذه النسبة مرشحة للزيادة المحتملة، في ظل الواقع الفلسطيني، **وبالتالي أعداداً أكبر من النساء ستتعرض للفقر والتهميش.**

والعمالة غير المنظمة أو اللانظامية هي عمالة تفتقر للحماية، من حيث فرص العمل اللائقة؛ والأمن الوظيفي؛ وعدم المساواة؛ والضمان الاجتماعي بكافة منافعه؛ تدني الأجور وعدم تطبيق الحد الأدنى للأجور؛ ساعات العمل الطويلة؛ لا إجازات عادية أو مرضية أوعطل أسبوعية مدفوعة الأجر؛ وشروط السلامة والصحة المهنية غير متوفرة؛ لا مكافأة نهاية خدمة ولا تعويضات الفصل التعسفي؛ وكذلك كافة الحقوق الإنجابية كإجازة الأمومة المدفوعة وساعة الرضاعة؛ ونادراً ما يسمح للعاملين والعاملات فيه بالمشاركة في

المفاوضات الجماعية، بالإضافة للارتباط بشكل وثيق بالفقر وانعدام فرص العمل (Bergan 2009,219; Baruah 2004, 608; هلال، الكفري وكتاب 2008، 9-10؛ منظمة العمل الدولية 2011، 1؛ عدلي 2016، 147-148).

تشير التقديرات الى أن ما يقارب من 60% من النساء في سوق العمل هي عمالة غير منظمة. ويشير مسح القطاع غير المنظم أن 90% من مجمل العاملات بشكل غير منظم تعمل بدون أجر (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008). أي أن معظم العاملات تعمل في مشاريع الأسرة، وهي مستثناة من تطبيق تشريعات العمل وفقا لنص المادة رقم 3 البند الثالث من قانون العمل (قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2000). وعليه تحرم النساء العاملات في مشاريع الأسرة كما العاملات بشكل غير منظم في سوق العمل من الحماية القانونية التي توفرها تشريعات العمل، وتبقي عملها في دائرة العمل المنزلي، وضمن دورها الإنجابي بعيداً عن الدور الإنتاجي للنساء.

الإطار القانوني الناظم لعلاقة العمل

وبالرغم مما قيل عن قانون العمل كقانون عصري، فهناك من انتقد رؤية المشرع الفلسطيني لثانوية الدور الإنتاجي للمرأة؛ واعتماد المجتمع على الرجل كمعيل للأسرة، وذلك من منظور الاقتصاد الكلاسيكي الذي يربط مفهوم العمل الإنتاجي بإنتاج السلع بهدف البيع في السوق. هذه الرؤية انعكست على نصوص التشريعات المتعلقة بالحماية والحقوق للنساء. الأمر الذي يعكس قصور التشريع في تحقيق المساواة بين الجنسين ومحاربة التمييز في عالم العمل. ويمكن النظر إلى القضايا والفجوات التالية في قانون العمل، التي تعكس تمييزاً مباشراً وغير مباشر:

محدودية نطاق تطبيق قانون العمل لتعدد الفئات المستثناة من تطبيق القانون وهي؛ العاملين في المنازل -خدم المنازل وفقا للقانون- ومن في حكمهم؛ أفراد أسرة صاحب العمل من الدرجة الأولى؛ وعمال الزراعة الموسميين (قانون العمل الفلسطيني 2000، مادة 3؛ هلال، الكفري، وكتاب 2008، 37؛ Al-Botmeh 2013، 48-50). هذه الاستثناءات تعتبر شكلاً من أشكال التمييز غير المباشر بحق النساء في سوق العمل، حيث تشكل النساء غالبية هذه الفئات. وبالرغم من محاولة تنظيم عمل فئتي عمال المنازل وعمال الزراعة الموسميين في لوائح/ تعليمات، إلا أن هذا الاستثناء انتقص من حقوق هاتين الفئتين الواردة في القانون. وبقيت النساء العاملات في مشروع الأسرة مكشوفة على مستوى الحماية والحقوق، في ظل غياب قانون تقاسم الممتلكات المشتركة في مؤسسة الزواج، وعدم شموليتها بالحماية والضمان الاجتماعي لعدم اعتراف القانون بها كعاملة.

يفتقر قانون العمل لنصوص خاصة لحماية النساء من كافة أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي والتحرش الجنسي في مكان العمل، أو أية تدابير، وإجراءات، وأنظمة تعرف العنف في مكان العمل، وتجرمه وتعاقب عليه، لمنع ممارسة هذا العنف. وهذا يترك النساء العاملات عرضة لكافة أنواع العنف والتحرش الجنسي أثناء العمل سواء من قبل صاحب العمل/ المسؤول أو أفراد أسرته أو من ينوب عنه، أو من زملاء العمل والمراجعين لمنشأة العمل. ما تواجهه النساء من انتهاكات بسبب تعرضهن لهذا الشكل من أشكال العنف يشكل سبباً رئيسياً لترك العمل، في غياب الحماية القانونية، بالإضافة للوصمة التي يمكن أن تواجهها النساء في محيطها الاجتماعي، ومنعها من العمل بشكل نهائي.

بالرغم من نص قانون العمل في المواد (16، 100) على حظر التمييز، إلا أن النساء عمليا تتعرض للتمييز في الأجور والتوظيف والمعاملة، لأن القانون لم يتضمن تعريفاً للتمييز لتوضيح الأفعال والممارسات التي يمكن اعتبارها تمييزاً. بالإضافة لغياب آليات إثبات التمييز للنساء المميز بحقهن، بدءاً من الإعلان عن الوظائف، مروراً بعملية التوظيف، وانتهاء بكافة ظروف وشروط العمل، والتدريب والترقيات. علماً أن هذه الآليات تحتاج أيضاً لتوضيح إجراءات التقاضي الضرورية لمكافحة التمييز.

هذا بالإضافة للقصور والتمييز المتعلق بضمان تكافؤ الفرص والمسؤوليات العائلية وإجازة الوالدية وخدمة الحضانات لأطفال العمال والعاملات، والأجر المتساوي للعمل ذي القيمة المتساوية، وعدم النص على حظر التمييز في تلقي التدريب المهني. بالإضافة إلى العديد من المواد المتعلقة بالأحكام التفصيلية، في شروط العمل وظروفه، ساعات العمل والعمل الإضافي، منها إجازة الأمومة من حيث شرط استحقاقها ومدتها، وفترات الرضاعة، بالإضافة للعقوبات غير الرادعة، علماً أن العقوبات لا تشمل الأبواب الأربعة الأولى من القانون (هلال، الكفري، كتاب 2008، 37؛ الكفري وآخرون 2011؛ Al-Botmeh 2013، 48-50).

وفي النهاية تتغاضى النساء عما تواجهه من تمييز في سوق العمل، حتى وإن توفرت النصوص التي تمنع وتقيد التمييز، في ظل ارتفاع نسب البطالة وضعف فرص العمل أمامها.

التمييز في الأجور

تتركز النساء في المهن التقليدية التي تشكل امتداداً لدورها الإنجابي والرعائي، وتتركز أيضاً في المستويات الوظيفية الدنيا، هذا بالإضافة إلى النظرة الثقافية المتجذرة بأن الرجل هو المعيل، والمسؤول عن احتياجات الأسرة، وبالتالي أجر المرأة مساعداً وليس أساسياً، عكس نفسه بشكل سلبي على أجور النساء. حيث يبلغ معدل الأجر اليومي للنساء العاملات 82 شيكلاً مقابل 108 شيكلاً للذكور، أي أن أجر العاملات

يساوي ما نسبته 76% تقريباً من أجر العمال. وتختلف قيمة الأجر اليومي للنساء وفقا للقطاعات الاقتصادية، فهي 46 شيكلاً في الصناعة التحويلية، والتجارة والمطاعم والفنادق، ويبلغ 64 شيكلاً في الزراعة، و يصل الأجر اليومي للنساء في الخدمات إلى 89 شيكلاً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2015، 103).

في الواقع قطاع الخدمات يشمل أنشطة اقتصادية متعددة؛ منها أنشطة التمويل، كالبنوك ومؤسسات الإقراض، وأنشطة التأمين؛ ومؤسسات التعليم العالي؛ والمؤسسات البحثية وغيرها. هذه الأنشطة هي التي ترفع الأجر اليومي للنساء في الخدمات. ولكن العدد الأكبر من النساء تعمل في أنشطة الخدمات الصغيرة والصغيرة جداً، كأعمال السكرتاريا؛ ومساعدات إداريات وفنيات؛ ورياض الأطفال والحضانات؛ وعاملات المنازل؛ وبائعات في المتاجر الصغيرة؛ وتصفيف الشعر؛ ومكاتب الخدمات وغيرها من أنشطة الخدمات الصغيرة جداً.

ويصل معدل الأجر اليومي للنساء العاملات في هذه الأنشطة 62.5 شيكلا، علما أن 77% من هؤلاء العاملات لا يتجاوز أجرهن اليومي 50 شيكلاً فقط. وتتراوح الرواتب الشهرية لهن من 400-1500 شيكل شهرياً، هذا بالإضافة لتأخر دفع الراتب الشهري، وتجزئته (سمارة وعبد المجيد 2015، 30). هذا التمييز في الأجور بحق النساء في سوق العمل يعكس نفسه على النساء أنفسهن وعلى أطفالهن وعلى الخدمات التي تتوفر للأسرة بشكل عام، لا سيما الأسر التي ترأسها "تعيلها" نساء، والتي تشكل نسبة 11% من مجموع الأسر الفلسطينية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017).

ضعف تطبيق الحد الأدنى للأجور

عالجت أحكام قانون العمل رقم 7 لسنة 2000 موضوع الأجور بشكل عام في الفصل الثالث من الباب الخامس من القانون، من حيث حق العامل/ة في الأجر وطريقة دفعه والحسومات والغرامات التي يسمح باقتطاعها من الأجر، واعتبرت الأجور من الديون الممتازة على صاحب العمل. فيما عالجت المواد (86-89) موضوعة الحد الأدنى للأجور من حيث تشكيل لجنة الأجور وعضوية هذه اللجنة وآليات عملها، وصولاً إلى تحديد الحد الأدنى للأجور (قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2000). وبالرغم من صدور قراراً بتشكيل لجنة الأجور في العام 2004 (قرار مجلس الوزراء رقم 46 لسنة 2004 بلائحة تشكيل لجنة الأجور)، لم يتم تشكيل هذه اللجنة حتى العام 2012. وتم التوافق على الحد الأدنى للأجور ب 1450 شيكلاً شهرياً، و 65 شيكلاً يومياً لعمال المياومة غير المنتظمين، و8.5 شيكلاً للعاملين بالساعة (قرار مجلس الوزراء 2012). ولا زال هناك 26,800 من النساء العاملات (معظمهن من قطاع غزة) تقل أجورهن عن

الحد الأدنى للأجور. وقد بلغ متوسط الأجر لهؤلاء النساء 1,055 شيكلاً شهرياً في الضفة الغربية، و857 شيكلاً في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2015، 114).

وبغض النظر عن التجاذبات المتعلقة بقيمة الحد الأدنى للأجور، من حيث عدم كفايته، لكن المشكلة الرئيسية تكمن في عدم الإلتزام بتنفيذ هذا القرار بالرغم من عدم كفايته، وبالرغم من موافقة أصحاب العمل عليه. وهناك ما نسبته 23% من العاملين/ات في الضفة الغربية و60% من العاملين في غزة، (البيانات غير مقسمة على أساس الجنس) يتقاضون أجوراً أقل من الحد الأدنى. وعملياً تتركز عمالة النساء في قطاع الخدمات بنسبة 57%، حيث أجور العاملات في قطاع الخدمات الصغيرة متدنية جداً وبما لا يقاس بالحد الأدنى للأجور. ويشكل عدم كفاية كادر تفتيش العمل، وعدم وجود عقوبات رادعة لغير الملتزمين، أسباباً رئيسية لضعف تنفيذ الحد الأدنى للأجور (اللجنة الوطنية لتشغيل النساء 2017).

وختاماً وطالما تتحكم السياسات الاقتصادية النيوليبرالية، ونظام السوق الحر وحرية التجارة، الذي عمق ولا زال التشوهات البنيوية الناتجة عن السياسات الاستعمارية. هذه السياسات التي جاءت في شرط استعماري استيطاني. الامر الذي أضعف القطاعات الإنتاجية الفلسطينية، فيما قطاع الخدمات سيزداد تضخماً حتى التخمة، وسيزيد سوق العمل هشاشة. وفي هذه الحالة ستدفع الطبقة العاملة الثمن، وتُدفع النساء إلى الوظائف الأضعف حيث التمييز وتدني الأجور، وغيرها من الإنتهاكات.

بالرغم مما قيل ويقال عن المساواة وعدم التمييز، وبالرغم مما صُرف ويصرف من مال سياسي من قبل المانحين ووكالات الأمم المتحدة لنفس الغرض، فالنتائج محدودة، وستبقى كذلك، في غياب الإرادة الحقيقية لسياسات اقتصادية تركز على الإنفكاك من التبعية لاقتصاد المستعمر، دعم القطاعات الإنتاجية وحمايتها، لتوفير فرص العمل، وتحد من استباحة السوق الفلسطينية، من قبل السلع المنافسة. وطالما أن المساواة والعدالة الاجتماعية وجهة نظر للاستهلاك الإعلامي، وطالما أن تعيين موظفة إدارية في هذا المكتب أو ذاك يعتبر إنجازاً يستحق التهليل والمفاخرة، لن تتمكن النساء من المحافظة على هذا الواقع الرديء، بل سيزداد الأمر سوءاً.

الفصل الخامس
الزراعة التصديرية من منظور العاملات فيها
نتائج المقابلات

في يوم روحت من الشغل الساعة 12 بالليل لقيت ولادي بدون فطور لأنه ما في خبز في البيت، وما في دكان قريب من البيت. اذا بدهم يروحوا على السوبر ماركت بدهم يقطعوا شارع 90 وهذا الشارع خطر بمر منه سيارات المستوطنين طول الوقت، أنا بخاف عليهم وما بخليهم يقطعوا الشارع. أنا وصلت تعبانة وهلكانة، بس لما شفتهم جوعانين بدون أكل، عدمت عقلي، مع إنه أبوهم نايم في الدار بس مش سائل فيهم. رجعت مباشرة على السوبر ماركت اجبلهم خبز، عشان يوكلوا، فطور أو غدا أو عشا؟ المهم يوكلوا. هديك الليلة ما نمت غير ساعة واحدة، ظليت سهرانة معهم أطيب خاطرهم.

أجهشت نعيمة بالبكاء طويلا، وكنت مضطرة لوقف جهاز التسجيل حتى تتمالك نعيمة نفسها، لتخبرني عن أطفالها الذين غابت عنهم 18 ساعة متتالية، من الساعة السادسة صباحا حتى الساعة الثانية عشرة في منتصف الليل، وعادت إلى المنزل لتجدهم لم يتناولوا طعام الإفطار.

سيركز هذا الفصل على تحليل المقابلات، والمعاني التي أعطتها المتقابلات لواقع وظروف عملهن من خلال الإجابة على أسئلة المقابلات. وجاء التحليل مرتكزا على الإطار المفاهيمي في الأدبيات العالمية، لنقص الأدبيات على المستوى الوطني التي بحثت في واقع النساء في الزراعة التصديرية. وقد أظهرت نتائج المقابلات توافقا مع الأدبيات العالمية في مدى الاستغلال الواقع على العاملات في الزراعة التصديرية، من حيث كونه عملاً مرناً بدون إجازات أو عطل أسبوعية مدفوعة، وساعات عمل مضاعفة في معظم الأيام. وفي ظل عدم توفر بدائل أخرى للعمل لا سيما أن جميع المتقابلات لم ينهين تعليمهن، وفي ظل عدم كفاية أجورهن التي بالكاد تكفي للاحتياجات الأساسية لأسرهن. العمل الإنتاجي في الزراعة ترافق مع عبء الأعمال المنزلية والرعاية لتصبح أعباء النساء مضاعفة داخل المنزل وخارجه، باستثناء بعض المساعدة من الأطفال الإناث أحيانا. بالإضافة إلى تقسيم العمل في الزراعة التصديرية على أساس الجنس، الأمر الذي يتم من خلاله تقييم عمل النساء على هذا الأساس، وهذا يعكس نفسه على أجورهن، ويخضعهن بشكل مطلق لمسؤولية وإدارة الذكور.

ومن جانب آخر لم ترصد نتائج المقابلات أية ضمانات لسلامة وصحة العاملات في بيئة العمل. جميع العاملات اللواتي تمت مقابلتهن يعملن حالياً أو عملن سابقاً من خلال السمسار\المعلم، وتعرضن للاستغلال والتمييز. وأخيراً وكون النساء تعمل في مراكز التعبئة، آخر مراحل إعداد المحصول للتصدير،

فهن من يتحمل تكلفة المعايير الغربية، أو ما يسمى بالممارسات الزراعية الجيدة، وهن المسؤولات عن أدق التفاصيل لضمان سلامة المنتجات المصدرة حتى لا يتم إعادتها من البلد المستورد على حساب المُصدر.

أنواع المحاصيل وأنماط العمل التي اختبرتها المتقابلات

جميع المتقابلات اختبرن العمل في كافة محاصيل الزراعة التصديرية وفقاً للمواسم الزراعية؛ الأعشاب الطبية؛ والتمور؛ والخيار؛ والعنب؛ والبهارات الخضراء؛ والفول والبازيلاء. جميع العاملات أيضاً اختبرن العمل في المستوطنات الزراعية، قبل العمل في الزراعة التصديرية للفلسطينيين أو خلاله، حسب فرص العمل المتوفرة. وجميع العاملات أيضا عملن من خلال السماسرة. كافة المتقابلات في منطقة أريحا، يعملن بأجر فقط. وفي الأغوار الوسطى والشمالية، عملت متقابلتان بأجر بشكل دائم، وعملت متقابلتان في مزرعة الأسرة، فيما ستة متقابلات اختبرن أشكال مختلفة من العمل في الزراعة التصديرية؛ العمل بأجر؛ والمحاصصة؛ والضمان.

تعريف بأنماط العمل في الزراعة التصديرية

العمل المأجور: حيث تعمل العاملات في المزارع ومراكز التعبئة للمحاصيل الزراعية المعدة للتصدير، مقابل أجر، وغالباً ما يحتسب وفقاً لساعات العمل. ويتم دفع الأجر كل أسبوعين، باستثناء اثنتين من المتقابلات اللواتي يتقاضين أجورهن شهرياً.

العمل في مزرعة الأسرة، يقوم بالعمل فيها بشكل رئيسي (رب الأسرة) وزوجته، وفي الغالب يشارك في العمل معظم أفراد الأسرة.

ويقسم إلى ثلاثة أقسام هي، الأول: مزرعة الأسرة المملوكة: حيث تمتلك الأسرة قطعة الأرض، وتقوم بزراعتها بالمحاصيل المطلوبة. كما في حالة مريم في قرية كردلة.

الثاني: مزرعة الأسرة المتضمنة: في هذه الحالة لا تملك الأسرة أرض المزرعة. ويأخذ الضمان شكلين مختلفين كالتالي: **أولاً** ضمان الأسرة لمساحة معينة من الأرض، تدفع مقابلها مبلغ مالي محدد بشكل سنوي لمالك الأرض، بغض النظر عن نجاح العملية الزراعية، أو نوع الإنتاج وكميته. وتكون الأسرة المتضمنة مسؤولة عن جميع مراحل العملية الزراعية، بدءاً من تهيئة الأرض للزراعة وانتهاء بمرحلة قطف المحصول، كما في حالة غيداء من عين البيضا. **ثانياً** تتضمن الأسرة محصولاً معينا في فترة القطف فقط، إما من المالك مباشرة، وإما من متضمن للأرض يقوم هو بكافة مراحل الزراعة، ثم يقوم بتضمين المحصول لأخرين وقت القطف. والأسرة المتضمنة لقطف المحصول غير مسؤولة عن تكاليف الزراعة، أو خسارة المحصول بسبب تقلبات الطقس. وتأخذ مقابل عملها، نسبة أو حصة من المحصول الذي يتم قطفه، وتسمى

هذه العملية بالعمل على النسبة أو المحاصصة. وبالتالي تنتقل الأسر من مكان جغرافي إلى آخر وفقاً للمحاصيل المتوفرة موسميا. كما في حالة كل من المتقابلات: أم سعيد من اليامون الحجة علياء من طمون.

الثالث: مزرعة الأسرة بالمشاركة مع المالك أو المتضمن للأرض. وفي هذه الحالة تنتقل الأسرة للعيش في أرض المزرعة، وتقوم بجميع العمليات الزراعية على مدار السنة، باختلاف المحاصيل المزروعة وفقا للمواسم المختلفة، بدون المشاركة بأية تكاليف، أي (مشاركة بالجهد). ويقسم الريع الناتج عن العملية الزراعية بكاملها في نهاية كل موسم زراعي كالتالي: يرصد ثلث عائد المحصول لتكاليف العملية الزراعية، ويكون نصيب/ حصة الأسرة المزارعة ثلث المحصول، والثلث المتبقي لمالك الأرض أو متضمن الأرض. وعادة ما يتضمن بعض الأفراد مساحات واسعة من الأراضي، يتقاسمونها مع عدد من الأسر المزارعة، كأسرة المتقابلة أم جميل من طوباس، وتعيش بشكل دائم في المزرعة في عين البيضا.

تعريف بالمتقابلات (جميع الأسماء مستعارة باستثناء الحجة علياء)

يمكن تقسيم المتقابلات إلى ثلاث مجموعات وفقاً لأنماط العمل التي اختبرنها، وهذه المجموعات كالتالي: أولاً: العمل المأجور. ثانياً: العمل لحساب الأسرة، في المزرعة المملوكة أو المتضمنة. ثالثاً: الجمع بين العمل المأجور والعمل بالضمان والمحاصصة والنسبة، سواء مع جميع أفراد الأسرة أو مع جارات أو مع أقارب.

العمل المأجور، العاملات بأجر:

1. فريحة من قرية النويعمة، عمرها 30 سنة، وهي عزباء، أنهت الصف العاشر من التعليم. تعيش مع أسرتها، المكونة من خمسة أفراد اثنين من الذكور واثنتين من الإناث بالإضاف لها، الأب والأم متوفيين. عملت في الزراعة وهي في السادسة عشرة من العمر، انتقلت للعمل في الزراعة التصديرية منذ بدايتها. تنقلت في العمل وفقاً للمواسم الزراعية، عملت في العنب والتمر والأعشاب الطبية والبندورة الكرزية والبهارات الخضراء.
2. نعيمة من محافظة طولكرم في شمال الضفة الغربية ومتزوجة في قرية العوجا، عمرها 40 سنة، منفصلة عن زوجها ولديها خمسة أبناء 3 إناث و 2 ذكور، هي المسؤولة عن كافة احتياجات المنزل والأسرة. تنقلت أيضا في العمل وفقاً للمواسم الزراعية، العنب والتمر والأعشاب الطبية والبندورة الكرزية والبهارات الخضراء إلى أن استقرت في الأعشاب الطبية منذ خمس سنوات. هي من دفعت كامل تكاليف بناء المنزل، الذي تم بناءه على مراحل، ولكن المنزل مسجل باسم زوجها المنفصل عنها، لأن قطعة الأرض التي تم البناء عليها منحت من البلدية للذكور من سكان القرية.

3. هنية من أريحا العمر 46 سنة، عزباء. أنهت الصف السابع من التعليم. تعيش مع والدها المصاب بالشلل منذ خمس سنوات، ووالدتها وهي مريضة قلب. تعمل منذ سبع سنوات فقط في موسم تعبئة التمور، لأسباب صحية. عملت سابقاً في العنب والبطاطا والبندورة والبهارات الخضراء. هنية معيلة رئيسية لأسرتها.
4. لميس من العوجا، العمر 29 سنة، عزباء. أنهت الثانوية العامة ولم تنجح في امتحان التوجيهي. الأب والأم متوفيان عدد أفراد الأسرة 5 أفراد، 3 إناث و2 ذكور يعيشون في نفس المنزل، يعملون ولديهم دخل. لميس هي شقيقة فريحة، تعمل في الزراعة التصديرية في المستوطنات، ولم تعمل في المزارع الفلسطينية. وتم مقابلتها فقط لرصد أية فروقات في ظروف العمل. تعمل منذ 11 سنة في قطف البندورة الكرزية والعنب وتعبئة التمور والبهارات الخضراء. لميس مريضة بما تسميه (قلة المناعة وقلة الصفائح) وتعالجت في الاردن، وتحتاج للمراجعة بشكل دوري.
5. مهيرة من أريحا، العمر 30 سنة، مطلقة. أنهت الثانوية العامة ولم تنجح في التوجيهي. تعيش مع أسرتها المكونة من 8 أفراد. مهيرة تعمل في تعبئة التمور منذ ثلاث سنوات فقط (بعد الطلاق)، ولم تعمل سابقاً.
6. منال من أريحا العمر، 38 سنة، عزباء. أنهت الصف التاسع من الدراسة. عدد أفراد أسرتها 12 فرد، منهم خمسة مستقلين عن الأسرة، تعيش مع أسرة حالياً عدد أفرادها 7. تعمل منال في مركز تعبئة للتمور منذ 3 سنوات. لم تعمل منال في الزراعة التقليدية أو التصديرية سابقاً. وعملت لمدة 15 سنة في مغسلة لغسل الملابس في مستوطنة في الخان الأحمر.
7. فتحية من مخيم الفارعة، العمر 46 سنة، عزباء، أنهت الصف التاسع. تعيش مع والديها واثنين من أبناء أخيها. معيلة للأسرة المكونة من خمسة أفراد. ومسؤولة عن تعليم أبناء أخيها المقيمين معها في المنزل، تعمل في الأعشاب الطبية منذ 8 سنوات، ولم يسبق لها العمل في الزراعة. أمضت في عملها الحالي 5 سنوات. هي المسؤولة عن العاملين والعاملات في مركز التعبئة.
8. أم منصور من طمون، العمر 56 سنة. أم لتسعة أبناء، 4 منهم مستقلين عن الأسرة، عدد أفراد الأسرة المقيمين في المنزل 7 أفراد. تعمل بأجر في سهل البقيعة شرق طمون منذ 6 سنوات، في قطف المحاصيل على مدار السنة وفقاً للمواسم المختلفة منها، البصل والقنار (البصل صغير الحجم المعد للزراعة، وهو أساس محصول البصل) والجزر والفليفلة والباذنجان والبندورة والبطاطا والخيار والنعنع والأعشاب التركية.

العمل لحساب الأسرة، في المزرعة المملوكة أو المتضمنة.

9. غيداء من طوباس، متزوجة في عين البيضا، العمر 30 سنة. أنهت الصف العاشر من التعليم. أم لخمسة أطفال، تتراوح أعمارهم 6-13 سنة. تعمل مع زوجها في مزرعة الأسرة ومساحتها 40 دونماً، وهي متضمنة وليست مملوكة، مقابل مبلغ مالي سنوي يدفع لمالك الأرض الذي يعيش في الأردن. علماً أن أرض أسرة زوجها تمت مصادرتها لقربها من المستوطنة.
10. مريم من قرية كردلة، متزوجة ولديها خمس بنات وثلاثة أولاد. تعمل في مزرعة الأسرة، التي يملكها الزوج، مساحة المزرعة 15 دونم، منها 3.5 دونم بيت بلاستيك، تعمل في قطف الخيار والبندورة والبهارات الخضراء والفاصولياء، والكوسا والباذنجان والبهارات الخضراء، والجوافة. مريم تعمل أيضاً في التصنيع الغذائي لفائض المحاصيل الزراعية، مع مجموعة من النساء من خلال المركز النسوي في القرية.
11. أم سعيد من اليامون، تمت مقابلتها في سهل سميط شرق الفارعة، عمرها 40 سنة، أنهت المدرسة الثانوية من الدراسة. متزوجة وأم لخمسة أبناء. تنتقل مع كامل أسرتها للعمل في مناطق جغرافية متباعدة. تعمل في قطف الخيار في سهل سميط واليامون، وقطف الزيتون في المجدل.
12. أم جميل من طوباس، عمرها 48 سنة، أنهت الصف التاسع من التعليم. عدد أفراد الأسرة 8 أفراد، وأم لستة من الأبناء، 2 ذكور و4 إناث. تعيش وتعمل مع جميع أفراد الأسرة في مزرعة في عين البيضا بالمحاصصة، تعمل في قطف جميع المحاصيل الزراعية، بالإضافة للعناية بالأغنام وتصنيع منتجاتها. تسكن أسرة أم جميل في منزل بسيط من ألواح الزينكو، وأحياناً تغمره المياه في الشتاء الماطر.
13. الحجة علياء من طمون العمر 70 سنة، عزباء، غير متعلمة. تعيش في نفس البيت مع والدتها وأختها وأخيها وزوجته وأبناءه وعددهم 11، مجموع الأفراد الذين يعيشون في نفس المنزل 16 فرداً. لا تتذكر الحجة علياء عدد سنوات عملها في الزراعة، ولكنها تتذكر أنها أفنت عمرها في العمل الزراعي، بكل أنماطه ومحاصيله، في مختلف محافظات شمال الضفة الغربية. تعمل في قطف الخيار في وادي سميط منذ عشرة سنوات بنمط المحاصصة. في الثلاث سنوات الأخيرة، بسبب الوضع الصحي وكبر السن، اكتفت الحاجة علياء بقطف الخيار في وادي سميط، وقطف الزيتون في جبال الفارعة واحياناً في ياصيد أو الزبابدة أو الكفير، وتعمل معها أختها وزوجة أخيها بينما أخيها يرافقهم إلى الحقل ولكنه لا يعمل لأسباب صحية. في فترات سابقة عملت علياء كمشغل للنساء، فهي تتضمن قطف المحاصيل، وتشغل معها عدداً من العاملات بأجر.

الجمع بين العمل المأجور والعمل بضمان المحصول بالمحاصصة/ النسبة، سواء مع جميع أفراد الأسرة أو مع جارات أو مع أقارب.

14. أم سليم من مخيم الفارعة، عمرها 53 سنة، أنهت الصف الخامس من الدراسة. متزوجة وأم لإبن واحد. تعيش في نفس المنزل مع زوجها وابنها وزوجته وأطفاله الأربعة، عدد أفراد الأسرة 8 أفراد. عملت أم سليم في قطف الخيار بالمحاصصة، وعملت بأجر في الأعشاب الطبية وبيوت التعبئة في التمور، والعنب والباذنجان والبازيلاء والفول والشومر والبطاطا وفقا للمواسم الزراعية. عملت أم سليم كسمسارة فرعية للإتصال وجمع العاملات، من خلال السمسار الرئيسي من النصارية.
15. أم أنس من مخيم الفارعة، عمرها 48 سنة، أنهت الصف السادس من الدراسة. متزوجة وأم لستة من الأبناء والبنات، عدد أفراد الأسرة 8 أفراد، اثنتين من بناتها تدرسان في الجامعة. عملت أم أنس في كافة المحاصيل الزراعية، باستثناء الأعشاب الطبية. فقد عملت بأجر في تعبئة التمور، والعنب والباذنجان والخيار والبازيلاء والفول والشومر والبطاطا، وعملت هي وجاراتها كمجموعة في قطف الخيار بنمط المحاصصة.
16. أم مهدي من مخيم الفارعة عمرها 53 سنة، أنهت الصف السادس من الدراسة. متزوجة وأم لخمسة أبناء، أحدهم من ذوي الاحتياجات الخاصة، وعمره 29 سنة، يحتاج لرعاية تامة. عملت في الزراعة منذ 18 عاما، وتوقفت عن العمل منذ أشهر للعناية بابنها. عملت هي وزوجها في قطف الخيار من خلال المحاصصة وعملت بأجر في الأعشاب الطبية.

ظروف العمل في الزراعة التصديرية:
عمل مرن بدون إجازات أو عطل أسبوعية مدفوعة

يقصد بالمرونة هنا عدم تحديد ساعة بدء العمل أو ساعة الانتهاء منه. يبدأ يوم العمل في الزراعة بشكل عام بين الساعة السادسة والنصف والسابعة، حتى لو اضطرت العاملات للانتظار ساعة أو ساعة ونصف قبل القطف كما في الخيار في حالة الندى (الرطوبة)، وبذلك تمكنت جميع العاملات من تحديد بداية يوم العمل، ولكن لم تتمكن أي منهن من تحديد نهايته. نهاية يوم العمل يحددها عادة طلبيات المستوردين. شهادات المتقابلات توضح طبيعة هذه المرونة، من حيث بداية ونهاية عملها على مدى أيام السنة، نعيمة تشرح طبيعة عملها: "بطلع على الشغل الساعة ستة بروح حسب الطلبية في طلبيات بتخلص على الخمسة وطلبيات بتخلص على الثمنية وأحيان كثيرة لل 12 بالليل، وإذا كنت تعبانة وطلبت أروح قبل ما تخلص الطلبية بحكولي ما ترجعي على الشغل خلص اقعدي في البيت، وأنا كيف بدي اقعد، ومين بدو يصرف على ولادي".

وتضيف فريحة: بصحى على الخمسة بنبلش شغل الساعة ستة او ستة ونص بنضل للاربعة مثلا حسب اذا في طلبية ممكن ياخرونا ساعتين أو ثلاث. في الاعشاب بنصحى ابكر من الخمسة بنتأخر ساعات طويلة للسبعة للثمانية حسب الطلبيات، بقضي وقت الشغل في الاعشاب تقريبا ما بشوف الناس، لما بروح في الليل كيف بدي أشوف الناس؟.

هذه المرونة الإجبارية في توقيت بداية العمل ونهايته، تنعكس بشكل سلبي على واقع العاملات وظروف حياتهن، سواء من حيث المسؤوليات الأسرية، أوالعلاقة بأطفالهن، ومن حيث حياتهن الإجتماعية، بالإضافة لتأثيره على الصحة النفسية والجسدية للعاملات، وعندما تجتمع الحاجة مع الاستغلال لتنتج القهر، في واقع اجتماعي أقل ما يقال عنه أنه متشابك التعقيد تكون النتائج وخيمة على النساء جسدياً ونفسياً واجتماعياً، ولكن هؤلاء النساء تتمكن من إعادة إنتاج القوة الكامنة بداخلهن ليتمكن من الاستمرار، ولكن ليس بدون خسائر. وفي هذا السياق تضيف غيداء وتعمل في مزرعة الأسرة:

> بتحرك من البيت على الخمسة ونص بنوصل على المزرعة الساعة ستة، أنا بضل بالمزرعة لبعد المغرب (بعد غروب الشمس) في الصيف بنروح ساعتين ع البيت نتغدا ونرتاح شوية، وبنرجع بعدها للساعة ثمنية أو تسعة ومرات بعد هيك، الصبح ممكن نلقط (نقطف) خيار، بعد الظهر بنلقط كوسا، وبعد المغرب في شغل كثير، بنلف الخيار على الخيوط في الحماموت (البيوت البلاستيكية)، بنرش الأعشاب وبنعبي الخضرة، لأنه جوه مضوي (يوجد إنارة داخل البيوت البلاستيكية).

أضافت لميس: "أنا بصحى الساعة 4:30 وبطلع من البيت الساعة خمسة أو خمسة وربع، بالصيف وبالشتا مع إنه الطريق بدها بس تلت ساعة (20 دقيقة)، بس بنقضي وقت طويل نلم البنات (يتم جمع العاملات من بيوتهن) وهيك بضيع علينا ساعة أو أكثر في الطريق. انا اشتغلت عند الزراعون العرب ونخيل فلسطين فترة بسيطة، بخلي المكينة تكب بلح بالهبل، (ماكنة فرز التمور تفرز بشكل سريع لا تتمكن العاملات من مجاراتها بالتعبئة) واحنا لازم نلحق عليها، ولما تحشر المكينة ممنوع نرجعه بخلونا نفرزه يدوي، يعني بأخرونا ساعتين أو ثلاث لازم نخلصهن عشان هيك كان الشغل متعب (شاق)".

في مراكز التعبئة تتحكم طلبيات المستوردين بنهاية يوم العمل، بغض النظر عن قدرة العاملات واحتياجاتهن الشخصية والأسرية. تضيف هنية من أريحا: "هو شغلنا للساعة ثلاث ونص وبنروح الا اذا في

ضغط شغل بنتاخر ساعتين أو ثلاث، هم بجيبو مثلاً من المزارعين بلح (تمر) لازم يخلصوه، بحكولهم المزارعين لازم تخلصولنا شغلنا عشان هيك باخرونا حسب كمية الشغل". مراكز التعبئة التي تقوم بفرز التمور وتعبأتها وتهيئتها للتصدير، توظف من العاملات ما يكفي لطاقتها من الإنتاج لكبار المصدرين ، ولكنها أيضا تقوم بالفرز والتعبئة لصالح صغار المزارعين أيضاً، وهذا ما يزيد ساعات العمل على العاملات بدون سابق إنذار.

في الحقل، يتحكم نضج المحاصيل ورغبة المستوردين في يوم العمل كذلك، الحاجة علياء وأم سعيد، تعملان في (ضمان) قطف الخيار في سهل سميط، تفسران ذلك بقولهما: "بنظل ورا الخيار تيخلص، لانه اذا بات الخيار بصير كبير، كله بروح على (اسرائيل)، والمصانع بدها صغير". وتضيف أم سليم وأم أنس، وتعملان في الأغوار الوسطى والموازية لمدينة نابلس: " الفول والبازيلا بتعسى (تجف) وبتنشف إذا ظلت يوم زيادة، وبقل سعرها، لازم نظل لحد ما تخلص القطعة مش مهم أي ساعة نروح". وتضيف أم جميل وتعمل مع وزوجها وثلاثة أبناء:

> في ذروة اللقاط (القطف) بنطلع من الساعة خمسة الصبح وبنرجع الساعة خمسة المغرب وبنوخذ اكلنا وشربنا.لأنه الخيار مزروع في منطقة بعيدة، ولازم يتحمل مباشرة على المصنع في طوباس أو على (إسرائيل). بس لما نكون حولين الدار بنظل للساعة 12 وبنيجي نوكل لقمة هالفطور وبنرتاح ساعة او ساعة ونص وبعدين بنرجع نشتغل احيانا باذن علينا المغرب واحنا بنشتغل اما اذا بدنا نجلتن (لف الخضار بالنايلون) بأذن علينا العشاء هون.

يبدأ نهار معظم المتقابلات ما بين الساعة (3:30-4:30) صباحاً، ويبدأ يوم العمل (التواجد في مكان العمل) ما بين الساعة (6:00-6:30) صباحاً. وتختلف ساعة بدء العمل باختلاف موقع العمل، فالعاملات في أماكن التعبئة يبدأن العمل مباشرة، وتتحكم احوال الطقس (الرطوبة وحالة التربة) بالعاملات في الحقل، العاملات اللواتي يجمعن بين العمل في الحقل ومراكز التعبئة يبدأن بمكان العمل المتاح، لا سيما أن مراكز التعبئة أحياناً تكون داخل المزرعة، وعليهن جميعاً إنهاء العمل المطلوب، بغض النظر عن أية معيقات أو تأخير ناتج عن ظروف العمل وبيئته، وبالتالي لا يمكن تحديد وقت انتهاء يوم العمل.

الإجازات والعطل الأسبوعية

أجمعت المتقابلات العاملات بأجر على عدم الحصول على عطلة نهاية الأسبوع، أو أي نوع من الإجازات. أجابت فريحة على السؤال بخصوص الإجازات والعطل الأسبوعية قائلة: "لا ما في اجازة

سنوية، إذا احتجنا نعطل بكون على حسابنا، وإذا اضطرينا لعطلة أسبوع أو أسبوعين، ممكن يجيبوا غيرنا وما يرجعونا. بنوخذ عطلة أسبوعية، بس ما بدفعولنا أجرها، في فترة الاعياد بعطلونا بس على حسابنا ما بدفعولنا كمان". هنية وتعمل في مراكز التعبئة تجيب عن السؤال "اليوم اللي بنشتغله بنوخذ أجاره، واليوم اللي بنعطله لما نمرض أو نضطر أو في وفاة ... بكون على حسابنا". أم منصور، تعمل بأجر في سهل البقيعة شرق طمون، أجابت على السؤال قائلة: "بنعطل يوم الجمعة على حسابنا ما بدفعولنا، ما في عقود عمل كل واحد بسجل شو اله وبحاسبوه، بس الاشي اللي بربط العامل عندهم اذا بوخذ موسم خيار لازم يخلصه، يعني بقدرش يعطل أو يوخذ إجازة إذا احتاج".

العاملات في الحقل أيضا، يتحكم نضج المحصول بالإجازات والعطل الأسبوعية لديهن، فمن الصعب جداً على العاملات بأجر الحصول على الإجازات والعطل أثناء القطف، إلا في الحالات المرضية القصوى، لأن هذا يعني تلف المحصول ويترتب عليه خسارة مادية. وفي حالات العمل لحساب الأسرة كضمان قطف المحصول، (ضمان قطف المحصول، يختلف عن ضمان الأرض ذاتها، فضمان القطف يعمل به معظم أفراد الأسرة). تأخير عمل يوم واحد يؤدي إلى خسائر متتالية، وعليه تزيد ساعات العمل على بقية أفراد الأسرة، أو شريك العمل في حالة مرض أي منهم، الأمر الذي يزيد ساعات وأعباء العمل. أم سعيد تضيف:

> احنا سبعة انا وزوجي واربع ولاد وبنت أعمارهم من 9-18 سنة كلنا بنشتغل ما عدا الصغير، ما بقدر يشتغل لانه عنده شحنات كهربا زيادة. بنيجي هون بشهر 4 بنخلص هون بننتقل على ميثلون وبنظل لشهر 7، بعدين بنروح على المجدل بنلقط زيتون باول شهر 9، في الزيتون بأجر احنا مش ضامنين بحاسبونا على المخال (كلمة عبرية تعني صندوق)، ما بنقدر نعطل ولا نوخذ إجازات، بخرب المحصول لازم يروح كله على (إسرائيل) كل يوم بيومه، إذا حدا مرض، بتزيد ساعات الشغل، بس لازم يخلص الشغل.

أم جميل أيضاً تتنقل مع أولادها الثلاثة بين طوباس وعين البيضا وطمرة في الداخل الفلسطيني، بالإضافة لأريحا في سنوات سابقة، تؤكد على عدم وجود عطل أو إجازات قائلة: "فش ولا يوم راحة في ذروة الشغل. بالصيف بنروح على طمرة، كنا نشوف الويل والمر بنقعد يومين او ثلاث على الطريق لحد ما نقدر ندخل. خيار طمرة بنزل بشهر ستة وهون بنزل بشهر اربعة. بنوخذ خيمتنا وجميع اغراضنا وبنروح جميع العيلة بس جوزي كان يضل هون عشان الغنمات، كيف بدنا نقدر نرتاح ولا نعطل".

لا يختلف العمل في مزرعة الأسرة أيضا من حيث العطل والإجازات، حتى وإن كانت غير مدفوعة الأجر، طالما وصلت الزراعة التصديرية إلى الملكيات الصغيرة، ويتم تسويق إنتاجها من خلال الوسطاء أو شركات التصدير، وبالتالي عليهم الإلتزام بمتطلبات واشتراطات الوسيط والمستورد. غيداء من عين البيضا تعمل في مزرعة الأسرة مع زوجها في مزرعة مساحتها 40 دونم، وتزرع بأصناف متعددة من المحاصيل الزراعية، الأرض مستأجرة وليست ملك للأسرة، تؤكد غيداء:

> ما بنقدر نعظل ولا يوم لانه لازم نروح يوميا نلقط، احنا عنا 6 دونمات خيار. في عز الموسم بنظل في المزرعة ما بنرجع على الدار، الخيار متعب ولازم يتحمل أول بأول وحجمه حسب ما بطلب التاجر المتعاقدين معه. لما ولدت بنتي الأخيرة بعد 20 يوم رجعت على الشغل لانه فش حدا مع زوجي والخيار بخرب. ولادي كلياتهم (جميعهم) رضعوا مني بس شهرين ويا دوب 3 شهور وكنت اخليهم عند ستهم (جدتهم) وكانوا يرضعوا حليب صناعي بدهم كل يومين علبة.

وفي هذا السياق تدعي السياسات الاقتصادية النيوليبرالية أنه من خلال إنخراط رأس المال المحلي في الاقتصاد المعولم، ونقل الأنشطة الاقتصادية التي تحتاج للعمالة المكثفة، إلى البلدان الفقيرة، أو ذات الاقتصاديات الهشة للعمل في المنتجات التصديرية، يمكن أن توفر فرص عمل تتسم بالمرونة، تتمتع فيها النساء بالحماية، والأجور المرتفعة. ولكن ما حدث ولا زال، أن النساء وجدن أنفسهن يعملن في ظروف أبعد ما تكون عن هذا الادعاء؛ أجور منخفضة، بدون إجازات سنوية أو مرضية مدفوعة، وافتقار لأدنى شروط السلامة والصحة في العمل، ومخصصات تقاعد معدومة (Lee 2010, 329-31; Pearson n.d.)

وبالنظر للنساء العاملات في العمل المرن، والزراعة التصديرية جزءاً منه، يتضح الواقع الطبقي لهؤلاء العاملات، وبالتالي يتضح التناقض بين رأس المال المعولم والعاملات. ويطلق عليهم\ن هاريس الطبقة العاملة غير المنظمة، طبقة العمال الفقراء، كدليل على اللامساواة، في اشارة للعاملين الثانوين الذين يفتقرون للحماية في شروط العمل والتوظيف، وهم الاكثر فقراً، مثل الحرفيين وصغار المنتجين والتجار، وعمال الأجر المؤقت، خاصة إذا كانوا يفتقرون لرأس المال الثقافي والاجتماعي والمهارات (Harriss 2006).

تتعدد أشكال العمل المرن، ولا تقتصر على العاملين\ات بأجر فقط، بل تشمل العاملين\ات في مزارعهم\ن سواء المملوكة أو المستأجرة أو المتضمنة. وفي الزراعة التصديرية لا تتحكم العاملات بساعات العمل، وأيام العمل الأسبوعية، بل يخضعن لاشتراطات المصدرين والموردين.

أجور متدنية وعمل مؤقت وانعدام الخيارات لفرص العمل

الحاجة الاقتصادية هي الدافع الرئيسي لعمل النساء في الزراعة التصديرية، وارتفاع نسب البطالة كنتاج للسياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي أضعفت القطاعات الإنتاجية ذات القدرة على توليد فرص العمل لصالح قطاع الخدمات الذي يزداد تضخماً بشكل مستمر. عمل النساء يشكل جزءاً من منظور اقتصادي واجتماعي وثقافي، أسرياً ومجتمعياً، جوهره النظر لعمل النساء على أنه مساند وليس أساسي، فيما ينظر للذكور ككاسبي الرزق ومعيلي الأسر، وهذا يعكس نفسه سلبياً على أجور النساء.

ومع ذلك تضطر النساء للعمل في الزراعة التصديرية، بل تبحث عنه وتسعى إليه في ظل شبه انعدام لخيارات فرص العمل أمام النساء العاملات في الزراعة التصديرية، ويعود ذلك، إلى ارتفاع نسب البطالة للإناث، وبذلك تتمسك النساء بالخيارات المطروحة في الزراعة التصديرية، بغض النظر عن ظروف العمل، وتدني الأجور. وزاد الأمر تعقيداً السياسات الاقتصادية وتطبيقاتها، الواردة في خطة الحكومة وبرنامج الإصلاح والتنمية الفلسطيني، الذي التزمت السلطة الفلسطينية من خلاله، ببرنامج تقشف تخطى التدابير التي فرضها صندوق النقد والبنك الدوليين على الدول الأخرى. حيث شملت تلك التدابير تقليص حاد في عدد العاملين في القطاع العام، وألزمت السلطة الفلسطينية نفسها بتقليل وظائف هذا القطاع بنحو 21% مع حلول عام 2010 (هنية 2012، 41).

هناك فرق شاسع لمكونات الأجر بين ما هو متعارف عليه دولياً في المعايير الدولية للعمل، وبين مكوناته في التشريع الفلسطيني. ففي الوقت الذي يتضمن الأجر في المعايير الدولية، مكونات تضمن وسائل الراحة، بل أيضاً بعض وسائل الرفاهية للعاملين/ات، الذي يساهم في زيادة إنتاجيتهم، ويضمن حقوقهم. وتقتصر مكونات الأجر في قانون العمل الفلسطيني على الحدود الدنيا، التي لا تفي بالمتطلبات الدنيا لمعيشة العمال/ات وأسرهم. وبالرغم من تدني هذه الأجور خاصة للنساء، يتم التحايل على معظم مكونات الأجور من قبل أصحاب العمل، ويتم التحايل عليها بشكل كامل للعاملات في الزراعة التصديرية. فلا تحصل العاملة على أي بدل من البدلات المذكورة.

فالأجر كما تعرفه منظمة العمل الدولية، هو المرتب العادي، أو الأساسي، وجميع التعويضات الأخرى، التي يدفعها صاحب العمل للعمال بصورة مباشرة أو غير مباشرة، نقداً أو عيناً، مقابل استخدامه له (منظمة العمل الدولية 1951). وتتوسع منظمة العمل الدولية بالعناصر المكونة للأجر، نذكر منها على سبيل المثال؛ الأجر الأساسي؛ الأجر الأدنى؛ الأجر العادي؛ بدل الساعات الإضافية؛ مكافأة الإنتاجية؛ مكافأة الأداء؛ علاوة الأقدمية؛ مخصصات العائلة أو الأطفال أو الأشخاص المعالين؛ دفع مخصصات للسفر أو تغطية مصاريف السفر، أو تأمين سيارة؛ تأمين المسكن أو بدلات السكن؛ تأمين الملابس أو دفع بدلات

الملبس؛ عمولة التأمين على الحياة؛ التأمين الاجتماعي الذي يغطيه صاحب العمل؛ تأمين الوجبات أو دفع بدلات الطعام (أولز وأخرون 2013).

بينما يورد قانون العمل الفلسطيني تعريفاً للأجر الأساسي وهو: المقابل النقدي و/ أو العيني المتفق عليه، الذي يدفعه صاحب العمل للعامل مقابل عمله، ولا تدخل في ذلك العلاوات والبدلات أيا كان نوعها. ويعرف الأجر على أنه: الأجر الكامل وهو الأجر الأساسي مضافا إليه العلاوات والبدلات (قانون العمل رقم 7 لسنة 2000). حيث يشمل الأجر بالإضافة لما ذكر أعلاه، بدل الإجازات السنوية والمرضية، وبدل العمل الإضافي، والعطلة الأسبوعية، المنصوص عليها في قانون العمل.

النصوص القانونية سواء الدولية أو المحلية، المتعلقة بالأجور، لن تجدي نفعاً، ولن تحصل النساء على مكونات هذه الأجور بحدودها العليا أو الدنيا، في ظل النظم والبنى الاقتصادية السائدة، والتي تتحكم بظروف عمل النساء وأجورها.

توضح فريحة من النويعمة أسباب عملها في الزراعة التصديرية بقولها: "بشتغل عشان اصرف على حالي لأني انا وضعي مش متل وضع باقي الناس، يعني كيف بدي احكيلك، احنا شبين وتلت بنات بس لا أبو ولا إم، اول إشي انا ما خلصت تعليمي كل شغل بدو يكون معي شهادة عشان اشتغل، حكمت علي الظروف اطلع من المدرسة وأول ما اشتغلت بالاعشاب الطبية". وتؤكد العاملات أيضاً على عدم كفاية الدخل من العمل، خاصة معيلات الأسر والمشاركات بشكل رئيسي في الإعالة، فالدخل لا يكفي لاحتياجات الأسرة الأساسية، حيث يتراوح الأجر اليومي للمتقابلات 60-80 شيكل وبمعدل 68 شيكل، علماً أن العطل الأسبوعية والإجازات بأنواعها غير مدفوعة.

وتضيف العاملتان أم أنس، وأم مهدي –عدد أفراد اسرتيهما 8، 7، على التوالي-عن عدم كفاية الأجر بالقول: "يعني هسه احنا بنروح مع واحد بنشتغل في النصارية بنلقط بازيلا من الساعة ستة للساعة ثنتين أو ثلاثة، بعطونا يومية 60 شيكل، قبلها 3 سنين كانو يعطونا 55 شيكل، شو بدهن يسوين هذول! ولا اشي ما بسوين بنحملهن وبنفوت على الدكان بندفع فوقهن، مهو حق كيس الطحين صار 60 شيكل، وبس يخلص الموسم بنعطل لحد ما نلاقي شغل ثاني". هذا يعني أنهما إذا عملتا 25 يوم شهرياً، -لأن الجمعة عطلة غير مدفوعة- يصل أجر كل منهما 1500 شيكل. وهذا يعني أقل من عشرة شيكل في اليوم لكل فرد في الأسرة. وإن كان هذا المبلغ يقارب الحد الأدنى للأجر البالغ 1450 شيكل، أدنى من خط الفقر المرجعي البالغ 2,293 شيكل وخط الفقر المدقع البالغ 1,882 شكيل، لأسرة من أربعة أفراد (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2015).

وتحصل العاملات على هذا الدخل في حالة توفر العمل بشكل دائم، بدون تعطيل بين المواسم. وكون العمل في الزراعة التصديرية مؤقت، تكون العاملة مجبرة على البحث عن العمل في مكان آخر، وهذا يؤدي إلى عدم الاستقرار الوظيفي، وحدوث أزمات بوجه خاص لمعيلات الأسر، المتزوجات والعزباوات على حد سواء، اللواتي يتحملن المسؤولية الكاملة عن تغطية جميع احتياجات أسرهن الأساسية، فإذا كان الأجر لا يكفي لهذه المسؤوليات، فكيف سيتمكن من توفير المال لفترات البطالة.

تضيف نعيمة:

> وضعنا مش سهل انا مش مكفيه البيت، وهمي صغار غير وهمي كبار (تعني مسؤلية الاولاد تتغير عندما يكبروا) المسؤولية زادت بطلت توفي معي يعني انا لو معي ما بحب أقصر فيهم حتى لو بتدين، بحب اجيب لبناتي واعملهن عشان الواحد بعرفش لقدام شو بصيرمعاهن، ولازم بناتي يتعلمن، عشان ما يعشن ويتعبن التعب اللي أنا بتعبه. أبوهن! ما بدفع اشي، ولا مسؤول عن إشي.

وتعمل نعيمة غالباً 13-16 ساعة يومياً، وتعمل ثمانية عشرة ساعة أحياناً، لتتمكن من إعالة أسرتها، ولكنها غير قادرة على توفير كافة الاحتياجات الأساسية لأسرتها، فقد لجأت للعديد من المؤسسات المجتمعية لتعليم ابنتها الكبرى، دبلوم تصوير، وعلاج ابنها الذي لا زال يخضع للعلاج من مرض خطير في الرأس، وتسعى لاستكمال تعليم ابنتها الثانية التي أنهت الثانوية العامة، ولم تتمكن من الالتحاق بالجامعة. وفي نفس الوقت وضعها الصحي يجعلها متخوفة من عدم قدرتها على توفير الاحتياجات الأساسية لأطفالها الأصغر سناً.

وتوضح هنية، "زمان لما كنت اقعد كنت اشتغل في محل ثاني عشان أقدر أكفي البيت، وكانت الطاقية ع قد الراس، (تقصد أن الدخل يكفي الاحتياجات)، ما قدرت أوفر منه إشي، وأخوتي وضعهم مش كتير منيح ومسؤولياتهم كثيرة. هلكيت (في الوقت الحالي) خلص كبرنا، ... فش دخل ثاني شو بدي أقلك من الشؤون 750 شيكل كل 3 اشهر هذول شو بدهم يعملوا؟ ما بفتحو بيت ولا مصاريف علاج". تعمل هنية في تعبئة التمور لموسم واحد في السنة مدته 3-4 شهور ولا تتمكن من العمل في مواسم زراعية أخرى لأسباب صحية. وتتلقى مساعدة من الشؤون الاجتماعية، ومساعدة متقطعة من أشقائها الذكور. تعيش مع والد مصاب بالشلل الجزئي ووالدة مريضة بالقلب. هنية تعرف مقدار أجرها اليومي ولكنها لا تعرف مقدار أجرها عن ساعات العمل الإضافي، ولا تحاول أن تعرف كيفية إحتساب أجرها اليومي إذا تأخرت ساعات عمل إضافية،

تقول هنية: "كنا مرات نتاخر في الشغل، وبعرفش كيف بحسبولنا، انا بشتغل وبقبض ما بحسب، اذا كانت الساعة 10 شيكل بكون مطلعة اكثر من 80 شيكل، ولا مرة عرفت قديش بحسبو، في ناس براجعوهم بس انا براجعش، خلص هم بحسبوا وبعطوني وأنا ما براجع". وتضيف لميس:

> انا الي بشتغل من عمري 18 سنة والمعاش ما تغير، 60 شيكل يوميا، وبزيدوا خمسة شيكل أحينا في بعض المواسم، وصيف شتا بصحى 4:30 طبعا عشان نلف ونجمع البنات وبنوصل عالسته عالشغل. وصار في مغاوزة (تمييز) بين البنات، يعني البنات اللي بجيبهم سمسار تاني، بعطوهم معاش أحسن، ما بعرف ليش، يمكن عشان السمسار تبعهم بشتغل معهم، والسمسارة تبعتنا ما بتشتغل معنا. كثير حابة اشتغل في ريحا بس المعاش ما بكفي، يعني حابة اشتغل سكرتيرة او أبيع في محل بس المعاش ما بكفي، أحيانا بكون 700 لـ 800 شيكل وانا من قرية بدي ادفع منهن مواصلات وبدي أوفر منهن للعلاج في الأردن.

ومن جانب آخر، فالدخل غير متكافئ مع الجهد المبذول في العمل، فالعاملات في تعبئة الأعشاب الطبية وتهيئتها للتصدير، تقضي ساعات العمل مهما طالت، تقف على قدميها، فتحية تعمل في مركز تعبئة للأعشاب الطبية تؤكد: "إحنا شغلنا على الواقف، وطاولات التعبئة عالية، إحنا عارفين إنه شغل الأعشاب هيك ومتعب كثير، بس شو نعمل"، هل يمكن أن يكون الأجر المدفوع متكافئا للوقوف 10-13 ساعة وأحيانا تزيد عن 15 ساعة عمل. أم مهدي وأم سليم، يعملن في قطف المحاصيل في الحقل يصفن مدى الإرهاق والجهد المبذول في قطف البازيلاء والخيار مقارنة بما يدفع لهن من أجر، " البازيلاء بنلقطها واحنا قاعدات، بنزحف على الارض وبنخلع البيت (تقصد النبتة) بنلقطه (نقطفه) وبنرميه ورانا لانه البازيلا قطفة وحدة ما بنرجع عليها بس الفول بنرجعله مرة ثانية. النا يومين في البازيلاء، الدنيا نار واحنا قاعدات تحت الشمس ما في لا عريشة ولا اشي يغطينا من الشمس".

لم يُنتهك حق النساء في الأجر خلال فترة العمل فقط، بل يخطط رأس المال لسرقة مستحقاتهن بعد انتهاء علاقة العمل، سواء بالفصل أو الاستقالة أو العجز وكبر السن، وذلك من خلال توقيع العاملات في بداية كل موسم عمل، على مخالصات تنص على أن العاملة استلمت كافة مستحقاتها عن الموسم الماضي، وهذا ما أكدته العاملات، بالرغم من عدم قانونية دفع هذه المستحقات أثناء العمل، وبالتالي بطلان هذا الإجراء، سواء بدفعه قبل أوانه، أو إجبار العاملة على التنازل عنه، حيث لا يجوز كقاعدة قانونية التنازل عن حق غير مستحق، بمعنى أن الحق في مكافأة نهاية الخدمة، يكون استحقاقه بعد انتهاء العمل، وليس أثناء

العمل. إلا أنه أسلوب للتحايل من قبل أصحاب العمل على حقوق العاملات، واستغلال الجهل بالقانون. وبسؤالها عن توقيع عقد عمل أجابت هنية:

> لا ما بنوقع عقد عمل، بس بنوقع إنا قبضنا لما يسلمونا الراتب. انا بدي احكيلك في مرة، ما كنت اشتغل كنا معطلين، جابتلي السكرتيرة ورقة ع الدار، وبعرفش اذا جابت لحدا ثاني، وانا غلطت لاني ما صورتها حتى ما وقعتها بنفس اليوم وضلت معي الورقة لثاني يوم، ترددت بس في الاخر وقعت ما عرفت شو اعمل. مكتوب فيها إني ماخذه كامل المستحقات في الموسم اللي قبل هذا، واشتغلت بعد هاي الورقة موسم واحد معهم، وهذا الموسم ما اتصلوا عشان نروح ع الشغل وجابو عاملات غيرنا. انا من يومها وانا افكر في هاذ الاشي، يعني اذا بوقعو الوحدة انها اخذت كامل مستحقاتها يعني انه الها مستحقات، انا غلطانة لأني ما صورت الورقة.

وتؤكد العاملات مهيرة، ومنال، أنه يطلب منهن التوقيع على ورقة في بداية الموسم بأنها استلمت راتبها كاملاً عن الموسم الماضي فتقول: "اللي بتخلص شغل أو ما بتعجبهم بحكولها الله معك وبس، ما في إشي إسمه مكافئة نهاية خدمة، ولما ببلش الموسم الجديد بجيبولنا وراق نوقعها، احنا بنسال على شو بدنا نمضي بحكولنا امضو انكم الموسم اللي خلص، الاربع شهور اخذتو راتبكم الكامل. ما بعرف شو فيها مش متأكدي ولا مرة قرأتها، ما بخلونا نوخذهم على البيت، بخلوهن معنا خمس دقايق، عشر دقايق، واحنا ما بنهتم شو فيها".

هذا التحايل على مستحقات العاملات بعد انتهاء العمل، إنما يمثل سرقة لقوت عجزها وكبر سنها، وسرقة لثمن أدوية الضغط والسكر وأمراض المفاصل والعمود الفقري لهؤلاء العاملات بعد طول خدمتهن. أجورهن بالكاد تكفي للاحتياجات اليومية، ومستقبل عجزهن يتم سرقته أيضاً. هنية عملت لموسم واحد بعد توقيعها على استلام كافة مستحقاتها ثم تم الاستغناء عنها، وبدون تبليغها رسميا كما تؤكد هنية بقولها: "هم ما بعتو ورانا لما بدا الموسم، ما اتصلت فينا السكرتيرة اللي بتشتغل في الإدارة، بتتصل علينا كل موسم وبتحكيلنا اليوم الفلاني بدكم تنزلوا ع الشغل. زميلتي في الشغل اتصلت علي وحكتلي إنهم جابوا عاملات جداد وما بدهم ايانا وخلوا شوي من العاملات العتاق (القدامى)، قلتلها ليش يا ويلي احنا بنعرفش عن هذا الاشي، مش اللي بدو يبطل واحد لازم يحكيلو انه أنت خلص انتهى عنا شغلك".

تتعدد أشكال التحايل على العاملات من قبل رأس المال، وهذا أحد أشكال الاستغلال غير المرئي، فهنية تدرك أن لها مستحقات أخرى حين يطلب منها التوقيع على استلامها لكافة هذه المستحقات. والعاملات اللواتي يدركن حقوقهن ليس من السهل عليهن المقامرة بفرصة العمل في ظل ارتفاع نسب البطالة. شكل آخر للتحايل على مستحقات نهاية الخدمة تكشف عنها فتحية، في إجابتها على سؤال حول محتويات عقد العمل، وهي المتقابلة الوحيدة التي وقعت على عقد عمل، تقول فتحية: "في العقد، الاجر الاصلي حطولنا الحد الأدنى للأجر للعامل الفلسطيني يعني 1450 شيكل بالشهر، همي بحاسبونا يومي، وبقبضونا (تسليم الأجر) كل أسبوعين بالإيد، أنا بوخذ اكثر من هيك (تعني أجرها أعلى من 1450) بس العقد 1450".

في الواقع علينا أن نعترف أن هذا التحايل يعبر عن بعد نظر، لا سيما إذا عرفنا أن هذه العاملة التي عملت بشكل مستمر في مركز لتعبئة وتغليف الأعشاب الطبية، امتلكت الجرأة لمقاضاة صاحب عمل سابق في الزراعة التصديرية، وحصلت على مستحقات نهاية الخدمة من خلال المحكمة على أساس الفصل التعسفي. وبالتالي إذا تجرأت مرة أخرى، وطالبت بمستحقات نهاية الخدمة، عند انتهاء خدمتها لأي سبب كان من عملها الحالي، فلن تحصل سوى على 1450 شيكلا، مهما بلغت قيمة آخر راتب لها، حيث المفروض أن تحتسب نهاية الخدمة في حالة الفصل، راتب شهر عن كل سنة خدمة، على أساس آخر راتب تقاضته العاملة. أما الوجه الأخر لهذا التحايل، فهو تحسباً لتطبيق قانون الضمان الاجتماعي، الذي تمت المصادقة عليه، ونشره في الجريدة الرسمية، في نهاية أيلول 2016. الذي تعثر تطبيقه في نهاية العام 2018 كما كان مقرراً، قبل أن يتم وقف تنفيذه في كانون ثاني 2019. وعليه، وفي حالة تطبيق هذا القانون يكون أصحاب رأس المال قد أتموا إجراءات التحايل على كافة مستحقات الضمان الاجتماعي للعاملات مسبقاً ، بما فيها الراتب التقاعدي.

إذا كانت الأجور لا تكفي لاحتياجات الحياة اليومية لأسر العاملات، خاصة معيلات الأسر المتزوجات والعزباوات على حد سواء، ولا تشمل أجر العطل الأسبوعية والإجازات السنوية والمرضية. ولا يتوفر للعاملات أي نوع من الحماية أو الضمان الاجتماعي؛ والتأمين الصحي؛ والتأمين ضد الإصابات والأمراض المهنية، (4 متقابلات فقط يعملن في مراكز تعبئة التمور والأعشاب، مشمولات بتأمين ضد إصابات العمل وأمراض المهنة،). فهل يمكن أن يكون هذا الأجر ضمانة في حالة البطالة والتعطل في العمل الموسمي والمؤقت؟ وهل يمكن أن يوفر الخدمات الأساسية الاجتماعية والتعليمية والصحية لأطفال العاملات وأسرهن؟ إنهن تماما كما تقول بيغوت "إنهم يطعمون العالم، لكن أطفالهن يعانون من الجوع" (Pigot 2003, v). وهذا ما تعنيه بيرسون بقولها: "الأجر ليس فقط لكفاية الاستهلاك اليومي، بل يفترض أن يحقق الأجر، الكفاية للخدمات الأساسية، الاجتماعية والإنجابية" (Pearson n.d. 2005).

جميع المتقابلات غير منتسبات لنقابات عمالية، فكيف يمكن لهن مواجهة هذا الاستغلال، والدفاع عن مصالحهن واحتياجات أسرهن وأطفالهن، وهن فرادى. وبالتالي لا يمكن التفاوض على زيادة الأجر، أو شموله لكافة أو بعض العناصر الأساسية. تحسين الأجور وشمولها للعناصر الأساسية المتعارف عليها دولياً ووطنياً، قد يخفض نسبة ضئيلة من أرباح رأس المال الجشع، ولكنه يخفف من حدة الفقر والتهميش للعاملات في الزراعة التصديرية. وهذا يتفق مع ما تقوله فيرم "وكون النساء العاملات لا يحصلن على وظائف إشرافيه، فإنهن غير قادرات على التفاوض بشأن زيادة الأجور أو زيادة الاستقرار الوظيفي، وبالتالي لا تستطيع المرأة أن تقدم لأطفالها التغذية الكافية والتعليم العالي الذي يمكن الأسرة من الخروج من دائرة الفقر" (Ferm 2008, 23).

انعدام السلامة والصحة المهنية

تتعدد أنواع المخاطر في العمل الزراعي بشكل عام، والزراعة التصديرية بشكل خاص، لكثافة استخدام المبيدات الكيماوية؛ والآلات؛ بالإضافة لمخاطر اللدغات (لسعات الحشرات) وضربات الشمس؛ والتعرض لدرجات الحرارة المرتفعة والمنخفضة؛ وضجيج الآلات؛ والوقوف الطويل أو الجلوس الطويل؛ وأنواع الغبار المختلفة؛ وإصابات الوخز بالإبر والأدوات الحادة؛ والعضات؛ بالإضافة إلى الأمراض المنقولة بالنواقل في البيئة الزراعية (أبو الذهب 2013، 150).

والسلامة والصحة المهنية، هي أحدى العلوم الهادفة الى تعزيز والمحافظة على أعلى درجة من اكتمال الصحة البدنية والعقلية والاجتماعية للعمال في جميع المهن، وتسعى لحماية الإنسان، وتجنيبه المخاطر في مجال العمل، ومنع الخسائر في الأرواح بتوفير بيئة عمل آمنة خالية من الحوادث أو الأمراض المهنية (أبو الذهب 2006، 1).

وبشكل عام، أكدت جميع المتقابلات تعرضهن لكل أو بعض هذه المخاطر. نعيمة تعمل 13-16 ساعة يومياً، لتتمكن من إعالة أسرتها، أجريت لها عملية جراحية في العمود الفقري، بسبب الإرهاق في العمل والوقوف لفترات طويلة، ومنعت من العمل لفترة 4 شهور. ولكنها كانت مضطرة للعودة للعمل بعد شهر ونصف من إجراء العملية. وعادت لتمارس نفس العمل المرهق، لتعود للمعاناة الصحية بشكل أكبر من السابق. وعلمت خلال مكالمة تلفونية لاحقة، أنها مُنعت بشكل نهائي من العمل في الزراعة، لسوء وضعها الصحي. نعيمة تصف وضعها الصحي بقولها: "بعد عملية الدسك قلي الدكتور بدك تقعدي أربع أشهر، طيب مين بدو يصرف على بيتي؟ قعدت شهر ونص ورجعت على الشغل أقلك تعبت كثير لاني عامله عملية ما بقدر أوطي، (تعني الإنحناء) اشتغلت بالمخزن (مركز التعبئة) وأنا واقفة وقوف لأنه الطاولة مرتفعة ما بقدر

أشتغل وانا قاعدة، إلا إذا بدي أقعد على بكسه (صندوق الخضار البلاستيكي)، وهذا صعب، بتوجع ظهري أكثر، عشان هيك بظل واقفة من الستة للعشرة بالليل".

استهلكت نعيمة جسدها النحيل، وتُركت مكشوفة الظهر، بعد أن أصبح هذا الظهر وعموده الفقري غير لائقان للعمل، وهي لا زالت في مقتبل العمر (40 سنة)، الأمر لم يتعلق يوماً بنعيمة وحدها، ولن يكون كذلك، فساعات العمل الطويلة، بدون راحة أو إجازات لما يزيد عن 20 عاماً متتالية من عمرها، كانت لأجل أسرتها وأطفالها، في ظل الحضور العدمي للأب. وبالنتيجة تُرك أطفالها في منتصف الطريق بدون معيل، لا زال لدى نعيمة طفلين بأعمار التاسعة والعاشرة، وفتاة أنهت الثانوية العامة، ولا زالت تنتظر المساعدة لاستكمال تعليمها الجامعي، وإبنة أخرى تكمل استعداداتها للزواج (عقدت قرانها في نفس يوم المقابلة)، أما ابنها الأكبر فهو لا زال يخضع للعلاج والعمليات الجراحية في الرأس (لم تشأ نعيمة التصريح عن طبيعة المرض، واحترمت ذلك)، ابنها متزوج ولا يعمل. هذا يعني أن على نعيمة أن تعيل أسرتين، وتعالج المريض، وتكمل استعدادات زواج ابنتها، وتكمل تعليم ابنتها الثانية، وترعى الطفلين.

ما سبق ليس مبالغة في وصف أوضاع نعيمة، أو تعاطفاً شخصياً معها، ولكنها حالة معبرة جداً للعاملات في هذا النمط من الزراعة، لا سيما معيلات الأسر. ومن جانب آخر لتسليط الضوء على الجانب المخفي من الاستغلال الذي تواجهه هؤلاء العاملات بعد انتهاء العمل لأي سبب كان. أما الجانب الأهم فهو تخلي الجهات الرسمية عن العاملين والعاملات في الزراعة بشكل عام والزراعة التصديرية بشكل خاص، رغم وجود بعض الأنظمة القانونية المنقوصة، وبالرغم من تطور معايير الحماية الخاصة بالعاملين/ات في العمل الزراعي، في التشريعات الدولية.

وتؤكد مدونة منظمة العمل الدولية لممارسات السلامة والصحة في الزراعة على ضرورة أن يعمل العمال/ات الزراعِين بموجب عقود استخدام؛ ويكون لهم الحق بالحصول على تعويض كافي في حال حدوث إصابة أو مرض مهني؛ والحق في الحصول على إعانات المعيلين؛ والتأمين على الحياة؛ والحصول على الخدمات الملائمة بما يتعلق بالتأهيل والعودة للعمل؛ والاستفادة من التغطية بالضمان الاجتماعي. في البلدان حيث لا يستفيد كافة العاملين الزراعيين حالياً من تلك الحماية، ينبغي للسلطة المختصة أن تعمل مع أصحاب العمل ومنظمات العمال ليبتكروا أساليب متجددة لضمان التغطية، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات العمال/ات المؤقتين والعرضيين والمهاجرين. وتساهم ساعات العمل الطويلة، -لا سيما العمل اليدوي الشاق، للعاملين بالقطعة والساعة في العمل الزراعي- بحدوث تعب لدى العمال وتؤدي إلى وقوع الحوادث في العمل ينبغي ترتيب ساعات العمل اليومية والأسبوعية بغية توفير فترات كافية من الراحة (أبو الذهب 2013، 267، 268).

ولكن الحصول على هذه الحقوق هي درب من الخيال بالنسبة للمتقابلات، في ظل عدم توفر وسائل السلامة والصحة المهنية في أماكن العمل، أو أجهزة قياس ملوثات بيئة العمل. تتحدث لميس التي عملت في تعبئة التمور عن الضجيج والصداع الذي تسببه ماكنات فرز التمور بقولها: "لا يوجد أدوات سلامة وصحة مهنية، بس مريول أبيض وربطة شعر للي مش محجبات، عشان ما ينزل الشعر على التمر، صوت الماكينة مزعج كثير، كنا مرات نحط سماعات الجوال ونسمع أغاني بس عالفاضي صار صوت الأغاني وصوت المكينة، كثير هيك، أنا إذني لهلأ بوجعوني، بروح ع البيت وبنام وبظل صوت المكينة براسي".

ويعتبر الضجيج من المخاطر المهنية الجسيمة التي يتعرض لها العاملون في الزراعة. يمكن لنقص السمع أن ينجم عن تعرض شديد لمرة واحدة للضجيج، أو تعرض تراكمي له. وعلى صاحب العمل توفير وسائل الحماية الملائمة للوقاية من الضجيج وحماية السمع للعاملين/ات في أماكن العمل التي يعلو فيها الضجيج، وتدريبهم على استخدامها، وتوفير الصيانة الدورية الملائمة لهذه الوسائل (أبو الذهب 2013، 56، 57، 180).

وتضيف نعيمة في وصف ظروف العمل في الحر الشديد والبرد، والتعرض للشمس الحارقة، وعدم توفر حمامات خاصة بالنساء بقولها:

> معظم الاحيان بنقضي الاستراحة تحت الشمس اللي بتحرق بتوصل درجة الحرارة 45 درجة، ومرات بقينا نغيب (نفقد الوعي) من الشمس والحر، في الصيف، بنفوت على الحماموت من الصبح وبنتطلع الساعة أربعة العصر. ما في حمامات للنساء، في بنات بدبرن حالهن في الوديان، بس أنا بضل لحد ما أروح عالدار، وهذا عملي مشاكل صحية والتهابات. إيدي بتتحسس من الريحان بصيرو يتشققوا وينزفوا، ولا بقدموا علاج ولا فحص طبي، بقولوا روْحي وبس تطيبي "تشفي" ارجعي عالشغل، عطلي بدون أجر.

وهذا تؤكده فريحة بقولها: " بننصاب بضربات الشمس أو جروح عادية من المقص أو السكين، وفي ناس كان يصير معهم أزمات دائمة وناس بصير معهم حساسية، أنا صار معي حساسية من عشبة حكولي انتقلي اشتغلي في عشبة ثانية وما أعطوني أي علاج".

وتجمع المتقابلات العاملات في الحقل، على عدم وجود حمامات، باستثناء العاملات في موسم قطف الخيار في سهل سميط، حيث يتم توفير حمامات مؤقتة. وتجمع أيضاً على التعرض لضربات الشمس وضيق التنفس أحياناً، ولدغات الحشرات والعقارب، والتحسس من أعشاب معينة أو خضار معينة. ويؤكدن أيضاً

على عدم تجاوب المسؤولين في العمل، وعدم توفير وسائل الحماية، أو العلاج اللازم، والإجابة دائماً واحدة وهي أقعدي في البيت لحد ما تشفي وبعدين ارجعي على الشغل. وعليه تعمل العاملات في الحقل والبيوت البلاستيكية في بيئة عمل شديدة الخطورة، يرافقها الإهمال المقصود من قبل المشغلين في توفير العلاج اللازم لما يصيب العاملات نتيجة العمل في البيئة الخطرة. وينظم قانون العمل الفلسطيني في الباب التاسع مسؤولية صاحب العمل في توفير البيئة الصحية للعمل، ومسؤوليته المتعلقة بالإصابات المميتة، وإصابات العمل والأمراض المهنية، وما ينجم عنها من مصاريف العلاج؛ وأجر الإجازة المرضية؛ وتعويض العجز الجزئي والكلي.

والتعرض لبيئات عمل حارة لفترات طويلة يسبب مخاطر صحية كالإجهاد، والإنهاك والطفح الحراري، والإغماء وما يسببه من نقص الإنتاجية. ويشكل التعرض لدرجات الحرارة الشديدة خطراً لا سيما على العاملات الحوامل والجنين. وتقع المسؤولية كاملة على أصحاب العمل في توفير معدات الوقاية الشخصية؛ ومواد الإسعاف الأولية؛ وزيادة فترات الراحة في البيئات الحارة والخطرة؛ وتوفير أماكن مظللة للاستراحات. بالإضافة لتوفير مصادر كافية وقريبة لمياه الشرب؛ وأماكن نظيفة ومريحة لتناول الطعام. وتوفير المراحيض بعدد كافي، ويمكن الوصول إليها بسهولة من كافة مواقع العمل. ومراحيض منفصلة للجنسين مع مراعاة الخصوصية المناسبة، وتجهيزها بقفل من الداخل. وتوفير مراحيض متنقلة في مواقع العمل البعيدة، والمحافظة عليها نظيفة وبحالة صحية، وتتوفر فيها المناديل الصحية، والإضاءة والتهوية (أبو الذهب 2013، 247، 262).

وهناك أشكال أخرى من المخاطر في العمل الزراعي، منها التزحلق والوقوع من الأماكن المرتفعة. وتتذكر أم منصور من طمون حوادث العمل وكيف تم التعامل معها بقولها: "اشتغلنا قبل سنتين في الزيتون في عصيرة الشمالية، وقعت بنت عن ظهر الزيتونة، عالجها صاحب الزيتون في عيادة البلد، وروحها على البيت، قعدت بجوز شهر، مرجعتش على الشغل، وقت الحساب، حسبلها ثلث اربع ايام، والباقي وعدها يوديلها زيت عن الفترة اللي قعدتها، ولهسة ما ودالها إشي، وراحت عليها".

التعرض لهذه المخاطر، لا تقتصر آثاره النفسية والجسدية والمالية، على العاملات أنفسهن، بل تتعداه لأسر العاملات وأطفالهن، بما يتطلبه من احتياجات الرعاية ونفقات العلاج، التي تتحملها العاملات وأسرهن. بالإضافة لفقدان الدخل للأسرة جزئياً أو كليا في حالات الأسر التي تعيلها نساء. وفيما أكدت العاملات عدم العمل في رش المواد الكيماوية، وأكدن عدم معرفتهن بأنواع ومركبات هذه المواد، إلا أن تأثير استخدام المركبات الكيماوية عالية السمية في مبيدات الحشرات والأعشاب، لا يقتصر أيضاً على سلامة وصحة

العاملات في هذه الزراعة، إنما تتعداه للتأثير على صحة أطفالهن في حالات الحمل والرضاعة، والصحة الإنجابية للعاملات.

هذا بالإضافة إلى استخدام مبيدات كيميائية محرمة دولياً يتم رشها على الخضروات في منطقة طوباس، وهي عالية السمية، ويُعتقد أنها من مسببات السرطان. ويعمد بعض أصحاب المزارع أثناء الليل لرش هذه السموم، إما عن الطريق الري مع المياه، أو الرش مباشرة، ويحرقون العبوات ليلاً، لإخفائها من المزرعة، لعدم كشف أمرهم. وبعض هذه المبيدات ليست صالحة للاستخدام لرش المحاصيل الغذائية، وتستخدم في المستوطنات لرش محاصيل أخرى، كتعقيم القطن. ملاك هذه الأراضي لا يستخدمون الخضار الملوثة بالمبيدات في بيوتهم (أبو عرة 2016).

وتصدر مديريات وزارة الزراعة شهادة بالصحة النباتية بناءً على طلب صاحب المحصول الذي يتحمل تكلفة الفحوصات المطلوبة، باعتبارها احدى اشتراطات التصدير، وتختلف هذه الفحوصات وفقا للدول المستوردة. وتشمل الفحوصات خلو المحصول من اي نوع من السمية، وخلوه من اي من الآفات الزراعية. وهذا جزء من شروط ومتطلبات ومعايير الممارسات الزراعية الجيدة. من الواضح أن معايير الازدهار والسلامة والصحة المهنية التي تفرضها الممارسات الزراعية الجيدة، التي لم توضع للتنفيذ، فقط سلامة الغذاء ورضا المستهلك هي المعايير الوحيدة المراد تنفيذها، بدليل الفحوصات المخبرية للمحاصيل، دون الاكتراث بالبيئة أو الإنسان. ومن البديهي أن تتحمل العاملات تكلفة تطبيق هذه المعايير من خلال أجورها وساعات عملها.

العمل من خلال السمسار/ المعلم

يحصل السمسار أو المعلم على نصيب ثابت من أجر كل عاملة، قد يكون أكبر من نصيب أطفالها، فهو يتقاسم مع العاملة أجرها قبل أن تتسلمه. ولديه تصبح العاملات مجرد أرقام. غالبيتهم ذكور ولكن للإناث أيضاً مكان. ظاهرة منتشرة وقديمة قدم الاستعمار ومستوطناته، وبمسميات مختلفة، إنه السمسار أو المعلم. وهذه الظاهرة منتشرة في العمل الزراعي بشكل رئيسي، ومهمتهم تزويد أصحاب المزارع الكبيرة وأماكن التعبئة، بالعاملات، وفقاً لاحتياجات مزارعهم، في المستوطنات سابقاً، وامتدت للمناطق الفلسطينية حالياً. بعض السماسرة يقوم بدور المسؤول أو المشرف على العاملات في مكان العمل، بالإضافة لتوفير العدد المطلوب من العاملات، ويسمى المعلم. وبعضهم يكتفي بدور توفير العدد المطلوب من العاملات لأصحاب المزارع. أم سليم (إحدى المتقابلات) عملت كسمسارة فرعية، أو ما يمكن تسميته تعاقد من الباطن مع السمسار الرئيسي. تقول أم سليم: "أنا كنت عند بنت خالي بتشتغل بالتمر قلتلها شكله المعلم بده بنات للشغل؟

حكتلي أه بدو، قلتلها خلص أنا بدبرله بنات وبنسرح (نذهب للعمل) معه. روحت وبعدها الزلمة، من النصارية، أجى علي اتفقت انا واياه ولميت البنات وسرحنا معه، أنا بعطيني زيادة خمسة شيكل لأني أنا بلم البنات وبتصل عليهن".

المتقابلات جميعاً أكدن وجود السمسار، ولكن البعض أكدن أنهن ذهبن للعمل من خلال صديقة أو من خلال أحد الأقارب، وغالباً نساء من الأقارب، علماً أنهن عملن سابقاً من خلال سمسار، ولكن في الوقت الذي بدأن فيه العمل أصبحن ضمن مسؤولية السمسار في مكان العمل، ورقماً في كشف حسابه، وشاغلاً في مقعد سيارته التي تنقل العاملات للعمل ذهاباً وإياباً. ولكل من هذه المسؤوليات ثمناً، جزء منه تدفعه العاملة، وهو الجزء المقتطع من أجرها، والجزء الآخر يفرض عليها، كالحرمان من المكافآت، والتمييز، والتحكم بالعاملة في مكان العمل، وصولاً إلى التحرش الجنسي. معظم المتقابلات لا يعلمن مقدار أجرهن الحقيقي، فهن يتسلمن الأجر من خلال السمسار الذي يتسلمه من صاحب العمل كشيك بنكي يتضمن أيضاً، ما يدفع له نظير خدماته في توفير العاملات.

لميس تصف دور السمسار بقولها:

> أنا اشتغلت مع معلمين اثنين، واحد من عنا من البلد، والثانية من الديوك، همي بوخذوا نسبة عالية علينا، المعلم كان يوخذ 15 شيكل عشرة للسيارة وخمسة إله. المعلمة، اليهود بتصلوا عليها بدنا مثلاً عشرين بنت، بتوديلهم يعني هي مثل سمسار هي بتدبرلنا الشغل، بتودينا وبتجيبنا، بس ما بتشتغل معنا. بتوخذ الشيك وبتقبضنا، وبتوخذ حصتها قبل ما تعطينا الراتب. هي كمان زي المعلم، بتوخذ 15 شيكل، عشرة للسيارة وخمسة إلها، بتحسبهم وبتوخذهم من أجرنا لما تصرف الشيك قبل ما تقبضنا.

اكتفت السمسارة المذكور أعلاه بنصيبها من أجر العاملات، مستغنية بذلك عن العمل وما يرافقه من تعب وإرهاق ومسؤوليات، هذه السمسارة بدأت حياتها عاملة في مزارع المستوطنات، وما نسجته من العلاقات المباشرة مع أصحاب هذه المزارع، سمح لها بالقيام بهذا الدور، الذي لم يقتصر فيما بعد على المستوطنات. وحصة السمسار من أجر العاملات، غير معروفة بالنسبة لهن، المؤكد أنه يتقاسم أو تتقاسم معهن أجورهن. وقد شككت المتقابلات في المبلغ الذي يتقاضونه من أجورهن، لا سيما أن أجور العاملات في نفس مكان العمل تختلف من سمسار لأخر. وأحيانا بعض العاملات تعمل كمساعد للسمسار من خلال التواصل مع العاملات وتجميعهن، مقابل مبلغ معين، أحياناً بزيادة خمسة شواكل على أجرها اليومي. وكلما

اتسعت سلسلة السماسرة كلما انخفض أجر العاملة. المعلم أحيانا هو نفسه السمسار، وأحياناً أخرى شخص آخر، يتابع العاملات في مكان العمل، يراقب عملهن ويقيمه، وفي كثير من الأحيان له صلاحية إنهاء العمل.

لا يقتصر ما تتعرض له العاملات على تقاسم السمسار لأجرها، بل يتعرضن لأشكال مختلفة من التمييز في المعاملة والأجر والمكافآت، والتمييز في قيمة المكافأة المالية، والتمييز في التوقف المؤقت عن العمل، كاستراحات متعددة خارج وقت الاستراحة الرسمية، وإتاحة الفرصة للعمل المتقطع في نهاية الموسم كما في التمور. ويمارس السماسرة التمييز لتحقيق غايات شخصية متعددة، وتستخدم المكافآت المالية في معظم الأحيان، لمكافأة العاملات اللواتي خضعن للابتزاز، وكأداة للابتزاز والضغط على باقي العاملات للاستجابة لرغباته الشخصية. المتقابلات أكدن تعرضهن لشكل أو أكثر من أشكال التمييز. مهيرة تعمل في تعبئة التمور، تتحدث عن أجواء العمل ودور السمسار/ المعلم في التمييز بين العاملات قائلة:

> طبعا في تمييز بحكيلنا في مراقبين سريين همي بقرروا مين توخذ مكافأة، أنا ما اخذتش ولا مرة خلال ثلاث سنين، سألت المعلم ليش؟ حكالي في مراقبين همي بحددو مين يوخذ المكافأة ومين ما بستحق المكافأة. مع إنى بحس إنى ببذل جهد كبير بس ولا مرة اخذت، غيري بوخذوا. أنا ما بعرف مين المراقب لأنه سري وما بقدر احكم عالسبب، أو أعرف ليش بستحقش، حاولت اراقب شغل العاملات اللي أخذوا مكافآت، وأقارنه مع شغلي، ما شفت فرق لأني بشتغل بكل طاقتي. كانت وحدة موظفة كنت اشك إنها هي المراقبة بس بطلت من الشغل كنت شاكة لأنها ما بتحبني، بس ما أخذت برضو بعد ما بطلت هي من الشغل، أنا سألت المعلم أكثر من مرة، بحكيلي ما بقدر احكيلك مين. كمان أنا ما بقدر أترك الشغل، أنا محتاجيته، أنا مطلقة وبدي أصرف عحالي، وأهلي سمحولي أشتغل في هذا الشغل بس لأنه فيه معي بنات قريباتي وبنات جيرانا.

بهذا الأسلوب يحاول السمسار الضغط على العاملات، فهو يستخدم الأساليب المباشرة وغير المباشرة، لتحقيق مآربه الشخصية، مستغلاً كونه ليس سمساراً فقط، بل معلم أيضاً، يقوم بدور الإشراف المباشر على العاملات، ويوزع المهام، وبالتالي يستغل موقعه ليتحكم بالعاملات، ومن تريد الوصول لحقوقها، عليها نيل رضاه أولاً. لم يقتصر موضوع التمييز على المكافأة في هذه الحالة، بل تعداه ليزرع بذور الشك في الوقت ذاته بين العاملات، ويمنع إمكانية أي تضامن بين العاملات، أو مطالبات جماعية لتحسين ظروف عملهن.

نفت المتقابلات تعرضهن شخصياً للتحرش الجنسي من قبل السمسار/ المعلم، واعتبرنه وصمة عار، من الصعب التحدث عنها مجتمعياً. ويعتقدن أن الحديث عن تعرضهن للتحرش الجنسي ، من الصعب إثباته من قبل النساء الرافضات له، لا سيما أن السمسار يبدأ تحرشاته مع النساء بشكل فردي، أو من خلال الضغط والتمييز ليجبر العاملة للحديث المنفرد معه ليسهل ابتزازها. لميس أكدت وجود هذا التحرش مع أخريات بقولها:

بنكون في الشغل وهي بتطلع بره، ما بعرف شو بصير بره، أنا ما بطلع إلا عالحمام، بس الشباب بعلقوا. يعني إنه المعلم مهتم بهاي البنت، وبميز معها وبجيبلها هدايا، وبسمحلها تطلع برة كتير. أنا حسيت الشغل صار شوربة والوضع مش طبيعي. بطلت (تركت) الشغل، بلاش يصير حكي ويوصل لاهلي إنه البنات اللي بشتغلن مع هذا المعلم بعملن أشياء وبصير معهن أشياء مش منيحة. أنا قلت بنسحب قبل ما يصير سمعه مش منيحة ويمنعوني أهلي من الشغل بالمرة. وفي كم بنت تركن لانه المعلم كان يضايقهن بالكلام أو بالأسلوب حكين هذا وقح ما بدنا نشتغل عنده.

تتحدث هنية عن مسؤول العمال في مركز التعبئة ودوره في التمييز بين العاملات قائلة:

هو اللي بتعامل مع أصحاب الشغل ومعنا، إحنا ما بنتعامل معهم. هو بجيب العمال، وهو بوديلنا السيارة، وبقبضنا، هو ماسك كلشي. ما بعرف شو بدفعولوا علينا، بس فيه تمييز. بعد ما يخلص الموسم، بجيهم طلبيات، بوخذوا مجموعة بنات بخلوهم يشتغلوا، مش بحكو هذا الشهر اخذنا كم بنت الشهر اللي بعده نوخذ غيرهن. لا بضلوا نفس البنات، وهذا مش عدل، لازم كل البنات يشتغلوا مناوبة كل شهر كم وحدة. ما بدفعولنا بالتساوي، ناس بتوخذ اكثر من ناس، مع إني أقدم وحدة بالشغل، وبشتغل مثلي مثلهم. هذا الشغل ما فيه شطارة، كلنا بنشتغل نفس الإشي. بتوقع هو المسؤول اللي بقول هاي شاطرة وهاي مش شاطرة، ما في عدل، ما بعرف ليش هيك بعمل.

تتلقى العاملات هذا التمييز وسوء المعاملة، سواء من السمسار أو المعلم أو المسؤول، وهي تدرك بداخلها الأسباب الحقيقية لذلك. ولكنها تتجاهله وتتنازل عن حقها في التساوي مع باقي العاملات، كما عبرت

هنية. وبذلك تنجو بأقل الخسائر، في ظل ضياع أشمل لحقوقها الأساسية، وهي بذلك تعتقد أنها تحافظ على مصدر رزقها وأسرتها، ولكن من يضمن ذلك؟

لم تؤكد أي من المتقابلات في محافظة طوباس وجود تحرش، قد يكون ذلك بسبب اختلاف عمر المتقابلات في هذه المنطقة، الذي يتراوح بين 46-70 عاماً. بالإضافة لعملهن في معظم المواسم مع الأسرة، وفقا لأنماط العمل التي تم تعريفها في بداية هذا الفصل وهي: إما في المزرعة المملوكة، أو المتضمنة أو على نسبة من الإنتاج/ المحاصصة –الخيار- أو على وحدة الإنتاج –قطاف الزيتون-.

وهذا يتيح لنا القول أن العمل في مزرعة الأسرة، يوفر لهن الحماية على هذا الصعيد، ولكن لم تكشف المقابلات فروقا أخرى، كساعات العمل وأيامه، ومخاطره، أو ما يتعلق بالإجازات والأمومة، وذلك لارتباط الزراعة التصديرية بشكل عام بشرط الإلتزام بالمواعيد المحددة للقف المحصول وشحنه.

لا شك أن ظاهرة السماسرة هي إحدى إفرازات الاستعمار الصهيوني، وهي شكل آخر من الاستغلال. بالإضافة لكافة أشكال الاستغلال الممارس على العاملات، فالسمسار له الصلاحية المطلقة بالتحكم بفرصة عملهن ودخلهن، ويشاركهن ثمرة حبات عرقهن ومرارة معاناتهن بدم بارد.

تقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي

تطور الزراعة التصديرية وانتشارها، ساهم في إرساء أدوار محددة للذكور والإناث، ارتكزت على الفصل والعزل للنساء في أنماط استخدام محددة. وهذا التطور ليس معزولا عن سوق العمل بشكل عام. فالعزل القائم في سوق العمل، وتأنيث بعض المهن وبعض الوظائف، هي سمة عامة لأسواق العمل في الاقتصاد الكلاسيكي، ناتجة عن عدم الاعتراف بقدرات النساء في العمل خارج المنزل.

وبعد أن كانت النساء تعمل في كافة العمليات الزراعية؛ في المزرعة؛ والحقل؛ ومراكز التعبئة، أصبح عملها يقتصر على أعمال محددة قد تكون الأصعب أحياناً، ويعمل الذكور في أعمال أخرى منفصلة. هذا التقسيم بشكل رئيسي قائم على أساس الادعاء بالقدرات الجسدية التي يسود الاعتقاد بتفوق الذكور فيها! علماً أن عمل كلا الجنسين يتطلب قدرات جسدية، بل الأعمال التي تقوم بها النساء تتطلب قدرات جسدية، بالإضافة للقدرة على التركيز والتحمل أكثر من الذكور. منال وأم سليم تعتقدان أن نقل صناديق التمر وتحميلها تحتاج لقدرات جسدية، وتقران أيضاً أن العاملات تتميز بالإنتباه والتركيز: "على الماكينة ما بشتغلوا الشباب، نادراً ما نشوف شب على الماكينة لانه شغلها بدو طولة بال، والشب ما بعرف يعمل هيك اشياء وهمي بشتغلوا بتحميل ونقل الكراتين (صناديق)، وهذا وزن ثقيل بده شباب، يعني لما يتعبى مشتاح (كلمة عبرية تعني صندوق كبير) همي برفعوه برافعة صغيرة".

وقد أكدت جميع المتقابلات مشاركتهن السابقة في عمليات القطف في الحقل، سواء في الأعشاب الطبية والعنب، والخيار وكافة أنواع الخضار الأخرى، والعاملات في مواسم العنب أكدن مشاركتهن في جميع العمليات الزراعية في الحقل. تتحدث نعيمة في إجابتها على سؤال يتعلق بطبيعة عملها في العنب قائلة: "في البداية بنزل الورق اللي مغطي القطوف، ولما يكبر القطف (العنقود) وينزل بنصير نخفف من حبات العنب عشان ما يرصرص (يضغط) الحَب على بعضه ويخرب. ووقت القطيف بنقطفه وبنحطه بكراتين وبنفرزه كل كيلو لحالها. وقت التقنيب (التقليم) بقنب شجرة العنب. وكمان عند التحميل والتنزيل بنشتغل. بعدين صار الشغل يتوزع، الشباب بقطفوا وإحنا بنفرز وبنعبي". وتؤكد فريحة ما قالته نعيمة بقولها:

> إلي من خمسة إلى سبع سنين بشتغل في العنب والأعشاب، كنا قبل نقطف العنب وبطلنا. من فترة صاروا الرجال بس للقطف واحنا بنفرز وبنعبي في الكراتين. بنبلش بالعنب من لما يطلع على الشجرة القطف (العنقود) إحنا بنروح نشتغل بنزل الورق اللي مغطي القطفان (العناقيد). همي برشو دوا، وبعدها بنظل شغالين فيه، بنظف القطف من الحب الخربان وبعدها بنخفف الحب عن القطف عشان ما يرصرص على بعضه ويخرب. يعني لما ينقطف ويتعبى للتصدير، بكون أوله حبة وأخره حبة منيحة، ولا حبة خربانة. أصلا هيك شغل البنات، بس لما زادت الطلبيات صاروا يجيبوا عمال يقطفوا واحنا نعبي.

وبسؤال العاملات عن سبب تقسيم العمل بهذه الطريقة، أجبن، أن عملية الفرز والتعبئة تحتاج إلى الدقة والمهارة، خاصة في المحاصيل المعدة للتصدير. لا سيما أنه تم إعادة بعض الشحنات المصدرة لعدم التزامها بالمعايير المطلوبة، من حيث مستوى الجودة أو الوزن. ولكن العاملات تعتقد أيضا أن تقسيم العمل جاء على أساس تفوق القدرات الجسدية للذكور. تعبر منال عن أهمية الفرز بقولها: "هاي بدها انتباه منيح، هاي المرحلة النهائية وبروح على التغليف والتصدير لازم نكون منتبهين". من الواضح أن معيار المهارة وإتقان العمل لا يتم الالتفات له، في تقييم العمل والإشراف، هل هذه الأعمال تتطلب مهارات يمتلكها جنس دون الأخر؟ وتضيف مهيرة وتعمل في مركز تعبئة التمور:

> إلي ثلاث سنين في مركز التعبئة، أحيانا بنكون 30 بنت، وبنوصل مرات 40، بكون في حوالي عشر شباب، بس معظمهم بشتغلوا بالقطف أو بالثلاجات، بس شبين تلاتة معنا في المصنع، ما بشتغلوا على ماكينة الفرز، هاي بدها انتباه منيح، هم بس للتحميل والتنزيل.

يعني أنا بفحص التمر وأنا اعبي الحبة الخربانة بدي اشيلها، وبنفصل التمر لثلث انخاب أول وتاني وتالت، وكمان إذا الحبة خربانة لازم افحصها لأنه هاي المرحلة النهائية وبروح على التغليف والتصدير لازم نكون منتبهين، بعدين الشباب برفعوا الكراتين وبجمعوها عشان تتحمل.

هذا يعني أن القوة الجسدية ليست المعيار الوحيد المطلوب أخذه بعين الاعتبار في العمل في مراكز التعبئة، العمل يحتاج لمهارات محددة تمتلكها النساء دون الرجال، كالتركيز؛ والحذر؛ والدقة والحرص. وتلقي هذه المهام على كاهلهن عبء ومسؤولية نجاح عملية التصدير أو فشلها. ولكن هل تؤخذ هذه المهارات بالحسبان في تحديد الإشراف والأجور؟ ولكن عادة ما يتم ربط النساء بالعمل غير الماهر حتى وإن كان الأمر غير ذلك، لتبرير قيمة عمل النساء، وبالتالي تدني أجورهن. وتوضح هنية ومهيرة بالقول: "حتى لو أخذو أكثر منا، هم بتعبوا في التحميل، الله يعطيهم العافية". علماً أن وزن الصناديق التي يتم تعبئتها في التمور يتراوح بين كيلو غرام واحد وخمسة كيلو غرامات، وهذا الوزن لا يحتاج إلى قدرات جسدية عالية، من كلا الجنسين، لتكون مقياساً لتقسيم العمل. فيما يتم تحميل مجموعات الصناديق الكبيرة من خلال رافعة آلية صغيرة.

وهذا التقسيم ينطبق على الأعشاب الطبية، فتحية توضح هذا التقسيم بقولها: "أنا جيت على هذا الشغل مع بنات جيرانا، كانوا يشتغلوا في المستعمرات في منطقة الحمرا في الغور، ولما بلشوا شغل الأعشاب في طوباس، انتقلوا يتشغلوا هون. أنا تعلمت منهم، أول ما اشتغلت كنا نقطف في المزرعة، بنقطف للساعة 11 وبعدين بنفوت على التغليف. بس لما توسع الشغل أكثر، صاروا الشباب في القطف وإحنا بس في الفرز والتغليف، ولما تزيد الطلبيات، بيجوا الشباب بعد الظهر بشكل مؤقت بساعدونا". وتؤكد فريحة أيضاً هذا التقسيم قائلة:

في الأعشاب الطبية، كنا نشتغل مع بعض إحنا والشباب، نقطف في البيوت البلاستيكية، بكون معنا ميزان بنضل من الصبح من الستة للساعة وحدة وبنطلع على المخزن (مركز التعبئة) بنعبي الطلبية اللي جبناها، الكل بكون يعبي، بطلعوا تنتين تلات بكون بدهم إشي تاني، أو طلبية جديدة كمان، بنزلوهم يقطفوا، أو بنقطف وبنطلع ساعتين فوق بنعبيهم وبنرجع نقطف إشي تاني، لقبل الغروب، لحد ما نقدر نشوف الأعشاب منيح من العتمة. في الفترة الأخيرة، صاروا الشباب يقطفوا واحنا بنفرز وبنعبي حسب الطلبية. موضوع

الأعشاب حساس، كل إشي إله لمسات، يعني في أعشاب ما بنقدر نضغط عليها بصير لونها أسود، لأنه إذا ضغطنا عليها وصار لونها أسود، بترجع وبخسر الشغل، وكمان لازم ننتبه عالوزن، حكولنا إنتن مسؤولات عن الفرز والتعبئة.

ما وضحته العاملات يتفق مع ما جاء في الأدبيات العالمية، حيث تتم في بيوت التعبئة، أهم مراحل العمل التي تتطلب الدقة والحرص، فيتم تحويل المحصول إلى سلعة للتصدير، من خلال عمليات معالجة ما بعد الحصاد التي تتم في المصنع. مما يجعل هذه الخطوة الأكثر أهمية في الزراعة التصديرية، ويجب أن يتم العمل بدون تشوهات وأضرار مادية على المحاصيل. هذه الاشتراطات يجب الوفاء بها، وإلا يمكن رفض الشحنة بكاملها، ويتحمل المُصدِر كافة التكاليف، وبالتالي رفض المشتري هو الأكثر إثارة للقلق بين المصدرين وتتحمل النساء اللوم عادة لأنها تعمل في مراكز التعبئة، ولا يتحملها العمال في المزرعة، مما يجعل المعالجة أكثر خطوة هامة اقتصادياً (Lee 2010, 329).

تختلف مظاهر تقسيم العمل باختلاف طبيعة المحصول الزراعي، وعلى النساء العاملات (العاملات بأجر) أن تقوم بالأدوار المحددة لها وفقاً لهذا التقسيم، فهي تقوم بعمليات القطف في الخيار والبازيلاء والبهارات الخضراء، وغيرها من المحاصيل التصديرية التي يرفض الذكور القيام بها، بينما يعمل الذكور في تهيئة الأرض ويساهمون في زراعتها، ورش المبيدات. في بعض هذه المهام التي تستدعي استخدام الآلات، يتم محاسبة العمال على عدد ساعات العمل، فيما يزيد أجر ساعة العمل لهم عن أجر يوم العمل للعاملة أحياناً.

هذا يختلف أحيانا في مزرعة الأسرة، توضح أم سعيد التي تعمل في مزرعة الأسرة المتضمنة، بالمحاصصة وأحيانا وحدة الإنتاج كقطف الزيتون، هذه الأسباب، والأدوار التي تؤديها النساء ولا يتم النظر لها بالتقدير الكافي، علماً أن أسرة أم سعيد تعمل في ضمان المحصول، وبالتالي في مرحلة القطف فقط ولا تعمل في باقي مراحل العملية الزراعية، ولكنها تصف المراحل السابقة للعملية الزراعية:

اللي بحضروا الأرض وبزرعوها معظمهم رجال ... في القطف معظمهن نسوان (نساء) إلا إذا عيلة مع بعضهم زينا الزلام بشاركو بالقطف...الزلمة هو اللي بتفق مع صاحب الخيار، وهو اللي بوقف على الوزن، يعني مش كل وقته بقطف خيار...ونفس الإشي في الزيتون، هم بحبوا يشتغلوا ع الواقف، بيني وبينك، أريحلهم، مع إنهم بحملوا السلم (يستخدم في قطف أعلى الشجرة) بس هالأيام السلالم خفيفة أي حدا بحملها حتى البنت الزغيرة (الصغيرة)...إحنا بخلونا نفرش تحت الشجرة (يتم وضع غطاء بلاستيكي على الأرض أسفل

شجرة الزيتون أثناء عملية القطف ليسهل جمع المحصول)، ونلقط (نجمع) حب الزيتون عن الأرض، لأنهم بتفرفط روحهم منه (ما عندهم طول بال عليه)، ولما نخلص بنقطف معهم على الزيتونة، وبعدين بقولوا شو اشتغلتن.

الحاجة علياء تصف عملها في الخيار قائلة: "عشر سنين إلي بشتغل بالخيار، موسمه حوالي خمسين يوم، كل يوم بنروح على الشغل، الخيار فش فيه يما ارحميني (تقصد أنه عمل جدي ومرهق)، قطف الخيار موت، مخليتش إشي إلا اشتغلت فيه، بس الخيار موت، اذا بدك تحكمي حدا إعدام شغليه في الخيار، ما خلينا مطرح إلا اشتغلنا فيه بس اصعب إشي الخيار. الزلام (الرجال) ما بشتغلوا في القطف، بتشوفي كل هالسهل نسوان (نساء) في موسم القطف، بعض الزلام موجودين بوزنوا ومرات بعبوا، أخوي ما بقدر يشتغل بروح معنا بس الخيار تعب (مرهق) عليه، ما بقدر يقطف".

وتضيف أم أنس من الفارعة: "كنت بتضمن الخيار أنا وجارتي، لانه جوزي برضاش يلقط خيار ظهره بوجعه يعني بفضل يشتغل في البنا ولا يلقط خيار. جارتي بطلت من فترة، وأنا بقدرش عليه لحالي دشرته (تركت العمل) يعني مضطرة أدشره لحالي بقدرش اشتغل وجوزي مش راضي يساعدني". أم طارق من كردلة تعمل في مزرعة الأسرة تضيف : "أنا بزرع كل الزرع وبلقطو (بقطفو) وبعبيه في الصناديق، جوزي بس عليه الري وبيع الخضرة". وتضيف ام مهدي: "الزلام ما إلهم طولة روح (طول نفس) مثل النسوان إحنا بنظل نلقط، صح بنتعب وبنتريح شوي، همي بدهم يظلهم يدخنو ويشربو قهوة إحنا لأ، عن جد جوزي مثلا بظل دخان دخان وأنا بظل القط".

عملياً يعكس هذا التقسيم الأدوار النمطية للإناث والذكور في العمل الزراعي. فهناك بعض الأعمال الزراعية التي تقتصر على الذكور، وبشكل رئيسي الأعمال التي تعتمد على استخدام التكنولوجيا في مراحل متعددة من العمل الزراعي، كتحضير الأرض وحراثتها، ورش المبيدات، والتحميل باستخدام الرافعات الصغيرة. بالإضافة للدور الرئيسي للذكور في الرقابة والإشراف على عمل الإناث، كما أفادت جميع المتقابلات باستثناء فتحية العاملة في أحد مراكز تعبئة الأعشاب الطبية، التي تشرف على العمل في مركز التعبئة. فيما عدا ذلك، المسؤولين؛ المعلمين؛ المحاسبين، المراقبين؛ جميعهم من الذكور لمراقبة عمل النساء.

الأمومة والمسؤوليات العائلية

تفيض مشاعر الأمهات بمعانيات أبناءها وبناتها، إنه العبء المزدوج الذي تتحمله العاملة ذات المسؤوليات العائلية، لا سيما إذا كانت الحاجة هي الدافع الرئيسي لعملها، وضمن معدلات الأجر السابقة

الذكر. فالبدائل مكلفة على العاملات. مسؤوليات متعددة بالإضافة لعملها؛ رعاية أطفالها وكبار السن، والمرضى، فالحضانات نادرة في الأماكن الريفية، ورياض الأطفال غير كافية أو بعيدة، وإن وجدت لن تتمكن العاملات من الاستفادة منها بالأجور المتدنية التي تحصل عليها. بالإضافة لندرة وارتفاع تكلفة مؤسسات الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة أو كبار السن. ومن جانب آخر، ما يتحمله الأطفال من مسؤوليات في رعاية وحماية أنفسهم، خاصة الإناث، ورعاية الأصغر سناً، هذا يعني أطفال في رعاية أطفال. الرعاية ليست واجبات وتلبية احتياجات فقط، كوجبة غذائية أو مساعدة في ارتداء الملابس. يحتاج الطفل للرعاية كنظام متكامل، عاطفياً ونفسياً واجتماعياً، بالإضافة إلى الرعاية الغذائية والصحية.

يتم ذلك في ظل نظام ذكوري، يعتقد فيه الذكور أن الأطفال مسؤولية مطلقة ومنفردة على الأم، مهما تعددت مسؤولياتها. وقد نواجه أجيالاً قادمة تلاحقها مختلف أشكال الأمراض الاجتماعية والنفسية، وسوء التغذية. وهنا أتفق مع ما قاله الخالدي وتقديسى "من الواضح أن سوق العمل الفلسطينية يعطي القيمة الفضلى لرأس المال الاقتصادي على رأس المال الإنساني والاجتماعي، فيما لا تقدم السلطة أية مساهمات في التخفيف من أعباء ومسؤوليات الأسرة التي تتحملها النساء وحدها، كالحضانات ورياض الأطفال (الخالدي وتقديسي 2009).

تحدثت جميع المتقابلات عن يوم العمل الطويل والمرهق، والغياب عن أطفالهن. وبسؤالها عن أطفالها أجابت غيداء: " أختهم الكبيرة بتصحيهم وبتلبسهم وبطلعوا على المدرسة، أنا بركن عليها كثير وهي شاطرة، وبرجعوا مع بعض من المدرسة، وأختهم بتغديهم. ولادي كلياتهم رضعوا مني شهرين ويا دبوب 3 شهور وكنت اخليهم عند ستهم وكانوا يرضعوا حليب صناعي، بس يكبروا شوي، بعددين أختهم بدير بالها عليهم".

أطفال المتقابلات الإناث أيضا يتحملن جزء من مسؤوليات الرعاية. غيداء لديها خمسة أطفال، أكبرهم طفلة تبلغ من العمر اثنتا عشرة عاما، وأصغرهم طفل عمره ست سنوات. تعمل في مزرعة الأسرة، تغادر المنزل الساعة 5:30 ويختلف موعد عودتها للمنزل، وفقاً لاختلاف التوقيت في المواسم الصيفية والشتويه، توضح غيداء: " بنطلع من البيت الساعة 5:30، في الشتاء ما بنروح ع الغدا، بنظل لبعد المغرب ومرات بعد العشاء، لأنه الحماموت مضوي. في الصيف بنطلع في نفس الموعد، وبنروح ساعتين ع البيت نتغدا ونرتاح شوية، وبنرجع بعدها للساعة ثمنية أو تسعة، وأحيانا بنكون مضطرين للتأخير لوقت أطول".

كيف يمكن لغيداء أن توفر الرعاية والاهتمام لأطفالها؟ وهل لطفلة تبلغ من العمل اثنتا عشرة عاما، أن تقدم الرعاية والحماية لخمسة أطفال، وهي نفسها تفتقر للرعاية والحماية؟ هذه الطفلة تتحمل مسؤوليات الأب والأم تجاه أطفالهما، ومن ناحية أخرى تشارك والدتها في نصيبها من الاستغلال الواقع عليها. هذا

بالإضافة لما يمكن أن يتعرض له خمسة أطفال من ترك الدراسة والتجهيل، والحرمان، وإمكانية الإنحراف. الأطفال الخمسة يشاركون في العمل في المزرعة أيضاً أثناء العطل المدرسية. وتتحدث نعيمة عن معاناتها بين عملها ومسؤولية أطفالها حتى بوجود الزوج، قبل الانفصال" فتقول:

> أقلك إني ما أبعدت عن أولادي؟ لأ، أبعدت كثير بس حتى وأنا بعيدة بحسسهم إني قريبة حتى لو أروْح على 12 بالليل بظل سهران معهم للساعة تنتين احكي معهم، وبنام ساعة أو ساعتين وبروح على الشغل. مزبوط إنه أنا بحب أروح بدري بس مجال شغلي ما بخليني ما بسمحلي، يعني اليوم في طلبية المعلم ما بخليني أروح لحد ما تخلص. البنت بتحتاج الأم أكثر من الأب وأنا بحتاج بناتي لأنهن هني قراب مني وأنا قريبة منهن، أنا همومي ما بشكيها لحدا إلا لبناتي، إبني الصغير مش أنا اللي ربيته، أخته ربته ودارت بالها عليه، مرة روحت من الشغل بدل ما يناديني ماما، بنادي على أخته ماما. قعدت عن الشغل ثلاث أشهر لحد ما حكالي ماما.

وتتحدث أم أنس عن أطفالها بقولها: "أنا ولادي مقصرة فيهم إبني بقلي الصبح إذا رحتي على الشغل بديش اروح على المدرسة وهو بصف خامس، بقلي بدي إنت تلبسيني وطلعيني، مع إني بحكي لأخته تدير بالها عليه وتدرسه، هي حاملة المسؤولية إللي لازم اتحملها أنا. وإلي ولد في تاسع يعني بدير باله على حاله، وبنت في صف عاشر، بتقلي لما تروحي على المزرعة بديش أروح على المدرسة، بتصير تعيط (تبكي) بدهاش أطلع، بس بنتي اللي في الجامعة بتجهزهم، وبتسد محلي".

حاجة العاملات لتوفير الدخل لأسرهن وأطفالهن، تصطدم بتحكم المصدرين والمستوردين في دخلهن وساعات عملهن، وتوضع العاملات في موقع الاختيار بين توفير متطلبات الحياة اليومية لأطفالهن، وبين توفير الرعاية والحماية لهم، وهذا ما تعبر عنه لي بقولها: "الهاجس الأساسي للنساء ليس قضاء الوقت مع أطفالهن بل إمكانية توفير الدخل لاحتياجات الأسرة، والعديد من الأمهات العزباوات لا تتمكن من توفير الدخل الكافي لأطفالها، وصعوبة ظروف العمل تشكل تحدي للنساء مع جود الأطفال الصغار" (Lee 2010, 330).

وتتحدث أم مهدي عن مأساتها مع ابنها، وهي جريمة تضاف إلى سجل وتاريخ طويل من الجرائم التي سببها الاستعمار الاستيطاني في معظم بيوت فلسطين، تقول أم مهدي:

إبني كان شاب صغير، ضربوه اليهود على راسه هو بقى يروح يراجد (يضرب حجار) مع الأولاد، مسكوه عند البيارة، بعرفوش إنه ما بحكي، ضلوا يضربوه على راسه، أجوا الأولاد حكولنا، رحنا أنا ونسوان عمامه وخلصناه منهم، بعدها بطل يقدر يمشي بالمرة، اخذتو على المستشفى التركي في طوباس، صار يمشي على ووكر. إله أربع شهور نايم، بقدرش يقوم عن التخت، أنا بمسكه وبرفعه، وبخدمه بكل احتياجاته، انا هسه (حاليا) قاعدة لأبني في الدار لأنه ما فش حدا يقوم فيه تاخذنيش (بدون مؤاخذة) انا بغيرله انا بطعمه انا بقوم فيه. عشان هيك وقفت عن الشغل من كم شهر.

أم مهدي عملت في الأعشاب والخيار لسنوات طويلة، ولكنها اضطرت لترك العمل منذ عشرة أشهر لرعاية إبنها وعمره 29 عاماً، الذي يعاني من آثار جرائم الاستعمار. استشهد شقيق أم مهدي ولديها طفل لا زال في فترة الرضاعة، أبلغها الأطباء أن الصدمة التي أصابتها باستشهاد شقيقها، قد أثرت على طفلها الرضيع وسببت له فقدان النطق. وفي سن المراهقة تعرض إبن أم مهدي للضرب على رأسه أثناء مشاركته برشق الحجارة على جنود الاحتلال في أحد الاقتحامات لمخيم الفارعة، فقد جراء ذلك القدرة على الحركة بشكل نهائي. أم مهدي وجد ت نفسها مجبرة على ترك العمل، وفقدان مصدر دخلها لأسرة مكونة من 8 أفراد والتفرغ لرعايتة .

فئة أخرى تشارك في الزراعة التصديرية تتمثل في الأطفال الذين يشاركون أسرهم العاملة لحساب الأسرة، سواء في المزرعة الملوكة أو المتضمنة أو المستأجرة، بالرغم من المخاطر الصحية والاجتماعية التي يتعرض لها هؤلاء الأطفال. أطفال أم سعيد الخمسة وتتراوح أعمارهم بين 9-19 عاما، يرافقون الأسرة إلى المزرعة على مدار العام في مناطق جغرافية مختلفة في الضفة الغربية، وأراضي فلسطين التاريخية خلف الخط الأخضر. تؤكد أم سليم مشاركة أطفالها بقولها: "ولادي أنا هسا بجيبهم كلهم معي بعطلهم من المدرسة ولما يخلص الموسم برجعهم، في المدرسة بسقطوهم وبعيَدوهم السنة. إبني هاذ الصغير منيح في المدرسة مش مثل أخوه، أنا حابة أدرسه لانه ما بقدر يشتغل معنا بطلع بقطف شورة (تعني مساحة صغيرة من المزرعة) وبقعد. أخوه هذاك عندو شحنات كهربا وبتعرفي شو يعني شحنات، بستوعبش ولا إشي، ولادي الثانيين بطلوا من المدرسة الولد الكبير درس لتاسع والبنت لسابع والثالث لسادس همي بطلو بدهمش يدرسوا".

من الواضح أن ظروف العمل الموسمي في الزراعة التصديرية وانتقال الأسر لمناطق جغرافية متعددة وفقاً للمواسم المختلفة، وحاجة الأسرة لمشاركة أطفالها في العمل الزراعي، هي الأسباب الحقيقية لترك أطفال الأسرة للدراسة، وأطفال أم سعيد، ليسوا وحدهم من يترك المدرسة، ويرافق أسرته إلى سهل سميط، بل هذا حال معظم الأسر، مئات الأسر، تعمل في سهل سميط في موسم قطف الخيار، من مختلف مناطق الضفة الغربية بما فيها جنوب الخليل. بعض هذه الأسر تتسرب الفتيات من المدارس لتهتم بصغار الأطفال الذين يصعب اصطحابهم إلى المزرعة. مثال آخر لأسرة يعمل جميع أفرادها بغض النظر عن أعمارهم، في مزرعة الأسرة، المزرعة ليست مملوكة للأسرة وهم يعملون بنظام المحاصصة، ولهم ثلث المحصول. هذه الأسرة حرصت على التعليم، ولكن نصيب الإناث فقط الثانوية العامة.

يشارك جميع أفراد الأسرة في العمل كما تقول أم جميل: "جميعنا بنشتغل أنا وجوزي وأولادنا الأربعة وبنتي الكبيرة قبل ما تتزوج، وبنتي الثانية بتشتغل بعد ما ترجع من المدرسة. ولما نوخذ موسم الخيار في طمرة، بكون بشهر 6 والأولاد معطلين من المدرسة، بنوخذ خيمتنا وجميع أغراضنا وبنروح جميع العيلة، بس جوزي كان يضل هون عشان الغنمات. بس إلنا سنتين ما رحنا، لأنه ولادي ثنين كان عليهم توجيهي، كل سنة واحد، الحمد لله نجحوا".

وتوزع مريم يومها في عملية القطف بين بيت البلاستيك، وبقية المزرعة، وتقوم أيضاً بعملية الري والتسميد. زوج مريم يهتم بحراثة الأرض وتهيئتها للزراعة. اثنتان من بنات مريم يعملن معها بشكل دائم في المزرعة، بِالإضافة لثلاثة أطفال يعملون في العطل المدرسية ويعملون أيضا بعد الظهر، تقول مريم: "بساعدوني بالمزرعة بناتي الثنتين اللي رسبوا في المدرسة، وبنتي وولادي التنين اللي بدرسوا، في أيام الجمعة والسبت وعطل المدارس ولما نحتاجهم بنزلوا بعد الظهر".

أعباء العمل المضاعفة والأعمال المنزلية

أجبرت النساء على العمل في أوضاع هشة، بدون أن يصاحب هذا التغيير تغيراً في أدوار النوع الاجتماعي، فحملت النساء عبء العمل في الزراعة، والمسؤوليات العائلية، ورعاية الأطفال، بالإضافة لعبء الأعمال المنزلية. فهي مجبرة على تحمل هذه الأعباء، التي يتم إنجاز معظمها ليلاً، قبل الذهاب للعمل أو بعد العودة منه، وسواءَ كانت متزوجة أو عزباء، عليها تحمل كافة الأعباء. أطفال المتقابلات الإناث أيضا تتحمل جزءاً من أعباء العمل المنزلي، كما في الرعاية.

ام مهدي تتحدث عن يوم العمل ومسؤوليات الأعمال المنزلية، "أنا بصحى على أذان الصبح بوكل لقمة وبوخذ دوا الضغط والسكري وبنطلع أنا وجوزي بنلقط عشان نروح بدري، بنظل نلقط لحد ما نخلص، مرات بنظل للمغرب، بنروح وبصير أشتغل في الدار". وهذا أيضا ينطبق على ام أنس "ولادي صغار يعني أنا لما كنت أسرح (تذهب للعمل) على التمر كنت اصحى على الثلاث أغسل قبل ما أطلع وأجلي وأجهز لبناتي قبل ما يروحن على المدارس. واشتغلت في الأعشاب، وفي العنب والخضرة. وحتى وأنا بشتغل في محل معين، في أيام الجمع بروح على شغل ثاني القط (أقطف) ريحان، عشان اصرف على ولادي ".

.وتضيف هنية أيضاً: "طبعا أنا بشتغل شغل البيت، إمي مريضة، الأسبوع الجاي عندها قسطرة، ما بتقدر تعمل كاسة شاي، وأبوي مشلول مثل ما شفتي، أنا بحضرلهم كاسة زهورات أو يانسون، وفطورهم، ودواهم، قبل ما أروح ع الشغل. بس أرجع من الشغل، بشتغل كلشي في البيت وبحضر الأكل لبكرة". وهذا ما تؤكده غيداء، "أنا بصحى على الساعة أربعة بجهز فطور إلنا وبعمل شاي، وبجهز سندويشات للأولاد، وبنتحرك من البيت الساعة خمسة ونص وبنرجع على الثمنية، تسعة وأحيانا بعد، حسب المواسم صيف أو شتى. أنا كل شغل البيت بشتغله في الليل، الغسيل والطبيخ وتنظيف البيت".

العمل المنزلي غير المدفوع وغير المقيم، وغير المحتسب في الناتج المحلي الإجمالي، يحرم هؤلاء النساء من مجرد الاهتمام بأطفالهن، ويسرق منهن لحظات الراحة النفسية والجسدية. معظم المتقابلات من ربات الأسر، يعانين من أمراض مختلفة؛ السكر؛ الضغط؛ ألام المفاصل والظهر؛ والتجلطات. الوضع الصحي لنعيمة شاهد على ما يمكن أن تصل إليه هؤلاء العاملات، وتتذكر نعيمة طفولة أبنائها قائلة: "كانوا بناتي صغار وكنت أركن عليهن يظلوا لحالهم، ما إلي حدا هون أركن عليه، كنت اخبز واطبخ قبل ما أطلع، وانا بشتغل في الخضرة قريب من البيت، وفي استراحة الساعة وحدة، أحياناً كنت ارجع انظف الدار وارجع ع الشغل. أما في شغل الأعشاب، لازم اشتغل كل شغلي في الليل، مرات بنام ساعتين أو ثلاثة، لما كبروا بناتي صاروا يساعدوني". أطفال العاملات الإناث تتحمل مسؤولية العمل المنزلي كما الرعاية في سن مبكرة، وهي لا زالت على مقاعد الدراسة في المرحلة الأساسية والمتوسطة، إذا قدر لها الاستمرار في الدراسة. مريم تؤكد بقولها، "شغل البيت أنا عندي بناتي بساعدوني، مش كل الشغل علي في الوقت الحاضر، بس قبل لما كانو البنات في المدرسة، وهمي صغار كل شغل البيت علي عجين وخبيز وطبيخ".

مساهمة صغار الفتيات في تحمل أعباء الرعاية والعمل المنزلي، لا يعني بالضرورة تخفيف العبء عن النساء العاملات. فالعناية بالمواشي وتصنيع منتجاتها أيضا جزء من الأعباء الإضافية على النساء، تقول أم جميل: "الغنمات، أنا بحلبهم وبعمل الجبنة واللبنة عشان نوكل في البيت". وأضافت مريم عبئا إضافيا على

نفسها، فهي تشارك في مشروع تصنيع غذائي بالإعتماد على فائض المحاصيل الزراعية في مزرعة الأسرة، وفي القرية. توضح مريم بقولها:

> عنا مركز نسوي، دعمتنا فيه جايكا عشان نعمل مشاريع إنتاجية، وبلشنا ننتج مكدوس ولبنة وشطة من عنا من الأرض، لما يصير الفلفل أحمر ما بنباع، بنعمله شطة، والباذنجان بنعمله مكدوس، بنشتري كمان من عند المزارعين في البلد، ما بنشتري من برة بنوخذ من إنتاج النساء اللي بشتغلوا في المركز، مثل الزعتر إحنا بنعملوا. دعمتنا جايكا في مشروع نحل لحد هسة هو قائم، إحنا وبردلة وعين البيضا، بس بدنا ننهي هذا المشروع. لأنه النحل بدو عناية خاصة وظروف خاصة، ولأنه في جنبنا مستوطنات بترش مبيدات سامة، بموت النحل عنا وما عمل إنتاج منيح.

تزرع مريم الزعتر الأخضر في أطراف مزرعة الأسرة، وتستخدمه في التصنيع الغذائي في المركز النسوي، توضح مريم: "الزعتر اللقطة الأولى (القطفة الأولى) بنبيعها اخضر وبعدها بشهر 4 لما تجف شوي بنصنعها في المركز النسوي أو بنشفها، والفلفل اللي ما بنقدر نسوقه أخضر بنعمله شطة". إنها جزء من استراتيجيات النساء للحصول على الدخل، لا سيما أنها تتحكم بالعوائد المالية لهذا المشروع، "في أشياء ببيعها أنا مثل الزعتر، شو بطلع منه بكون معي 1000 أو 2000 شيكل، يعني في أشياء بتعامل فيها لحالي". هذا بعكس الإنتاج الرئيسي للمزرعة، الذي تقضي فيه معظم وقت العمل، ولا تحصل منه على دخل مستقل. ونعيمة أيضا، العاملة بأجر، تسعى لزيادة دخلها لتتمكن من تلبية احتياجات أسرتها، فتعمل في أيام العطلة الأسبوعية في مكان عمل أخر، تقول نعيمة "اشتغلت عند معلمين كثار في الاعشاب وفي العنب والخضرة، كنت اروح عندهم أيام الجمع عشان أصرف على ولادي ألقط (أقطف) معهم ريحان". هذه الأعمال الإضافية، بالرغم من أهميتها في زيادة دخل الأسرة وتوفير احتياجاتها، إلا أنها تضاعف الأعباء على مريم ونعيمة وأم جميل ومثيلاتهن من النساء العاملات.

تحكم النساء في الأجر ومستوى المشاركة في صنع القرار في الأسرة

يساهم عمل النساء المأجور وغير المأجور، في تحسين دخل الأسرة، ويخفف من حدة الفقر لهذه الأسر. ولكنه لا يمنح النساء الحق بالتحكم بأجورهن، أو التشارك الموارد المتحققة جراء مساهمتها غير المدفوعة الأجر في مشاريع الأسرة، لا سيما للنساء المتزوجات، وبنسبة أقل للنساء العزباوات. فقد أوضحت

شهادات المتقابلات ضعف تحكم النساء المتزوجات بمواردهن، على اختلاف نمط العمل الذي تؤديه هؤلاء النساء؛ في العمل المأجور؛ والعمل في مزرعة الأسرة، المملوكة والمستأجرة والمتضمنة، على حد سواء. وهذا ينطبق على النساء العزباوات، وبتفاوت نسبي. تستغرب أم جميل السؤال المتعلق بدخلها قائلة:

> شو قصدك؟ يعني أنا لازم أوخذ حصة؟ عنا هالحكي ما بصير. أبو جميل بتحاسب مع المتضمن الأرض إللي إحنا بنشتغل عنده على الثلث. وبوخذ المبلغ وبصرف على الدار. إذا بحتاج بعطيني، والأولاد بعطيهم، وبعطيني شو بحتاج اجيب للولاد أو أي إشي للدار. بعطيني، يعني اذا بدي لبس (ملابس) بشتري أو إذا بدي أتداوا (أتعالج) أو بنتي أو إبني، بنتداوا جميعنا، مش هو جوزي، أنا بجيبلوا كسوتو (ملابسه). أنا المسؤولة عن هذي الشغلات، بس بطلب منه وهو بعطيني.

وتؤكد غيداء عدم ضرورة حصولها على جزء من الدخل المتأتي من المزرعة بقولها: "أنا ما بوخذ حصة، ما بلزمني. زوجي هو اللي ببيع المحصول وبوخذ الغلة وبحاسب صاحب الأرض وهو اللي بصرف على الدار وبصرف على الأولاد، أنا بعطيني أروح مشوار أو إذا احتجت أي إشي دايما معي مصاري". وتكتفي مريم بما تحصل عليه من إنتاج النحل والزعتر (وهو إنتاج ثانوي جداً في المزرعة) وبعض التصنيع الغذائي، الذي يتم صرفه على احتياجات الأسرة، ولكن بدون الحاجة للجوء للطلب من الزوج، كما عبرت مريم: "شو بنحتاج للبيت شو بحتاجن البنات بجيبه من اللي بطلعلي من النحل والزعتر والمكدوس والشطة اللي بعملهم". وتحصل مريم من الدخل الرئيسي للمزرعة على ما تحتاجه لاستكمال الإنفاق على ما تبقى من احتياجات الأسرة، تقول مريم: جوزي هو اللي ببيع الغلة وبوخذ ثمنها أنا بعطيني مصروف البيت وشو بنحتاج لما ننزل على السوق وبجيب كل اشي". أم منصور، وهي عاملة بأجر، تؤكد على عملية التشاور "يعني بنتشاور وبشارك في القرارات من زمان قبل ما أشتغل، وبعد الشغل عادي مثل قبل ما تغير إشي، ولما نقبض هالراتب يعني بنشتري اللي محتاجيته هالدار، يا دوب هالراتب يكفي، ما بظل منه إشي".

أم سليم، وأم أنس، وأم مهدي، وأم سعيد، كان قرار التصرف بدخلهن وأجورهن بيد الزوج أيضاً. فقد تشكل النساء نسبياً الحافظة المالية للأسرة، ولكنها لا تمتلك حق التصرف بأي جزء منه منفردة، كما تقول أم جميل: " دائما بنحط مبلغ من ألفين لثلاث آلاف شيكل عندي في البيت لا سمح الله حدا صارلوا إشي أو مرض أو حدا احتاج أي إشي بكونن موجودات في البيت على جنب". وعليها أن تقدم لائحة الإحتياجات للبيت وأفراد الأسرة لتحصل على الموافقة باستخدام المبلغ المطلوب. وكانت إجابتهن على موضوع التحكم

بدخلهن كالتالي: "دخلنا كلنا مع بعض لأنه بنصرف على البيت والأولاد والتعليم، وإذا بدنا نبني أو نوسع البيت أو نشتري إشي عفش للبيت". وبالسؤال عمن يتخذ القرار المباشر في الصرف كانت إجاباتهن متشابهة جدا ومضمونها يتمثل في الجملة التالية التي عبرت عنها أم سعيد بقولها: "بنتناقش مع بعض، مرات بسمع ومرات بطنشن، بخلاش الأمر مرات بسمع ومرات لأ"

لعبت أم جميل، ومريم، وغيداء، وأم سليم، وأم أنس، وأم مهدي، وأم سعيد، وأم منصور، دوراً ومشاركة رئيسية في عملية الإنتاج وتوفير الدخل للأسرة، سواء عملن بأجر أو في مزرعة الأسرة. وعملن في أنماط مختلفة ومتعددة من الزراعة التصديرية، كالعمل بأجر، والضمان والمحاصصة، في مزرعة الأسرة المملوكة والمستأجرة. بالإضافة إلى الأعمال الثانوية الأخرى المدرة للدخل. قامت النساء بالدور الإنتاجي في مجتمع أبوي بامتياز، وفي ظل أدوار تقليدية للنوع الاجتماعي، في الأسرة والمجتمع، وعلاقات قوة، لا زالت تنظر لدور النساء في العملية الإنتاجية بشكل هامشي، وأبقت على دورهن الهامشي في القرارات الهامة في إدارة شؤون الأسرة، عبرت عنه أم جميل قائلة:

> يعني اتحكم؟ احنا كلنا شركا في القرار إذا بدنا إشي بنتشاور عليه، مثلا بدنا نعمل هالشغلة شو رايكم اه زي هيك. إذا رأيي مش صحيح او هما الاغلب بسكت الحق للأغلبية. لما جوزنا البنت، صحيح أنا قلت البنت صغيرة وبدها تتعلم، بس عمامها وأبوها بدهم يجوزوها، أنا الوحيدة قلت بدها تتعلم، بس خلص رأي الاغلبية هما شايفين أكثر من ما أنا شايفة أو عندهم نظرة لقدام (بعد نظر). خلص قالولك البنت لازم تتجوز ما تتعلم، المتعلمين كثار كان شباب أو بنات مش لاقيين شغل قاعدين في البيوت هسة بنتك تروح تتجوز وتعيش في بيتها بخف الهم عنك جانب (ترتاح من همها).

لم تتمكن أم جعفر من إقناع أسرتها الصغيرة والعائلة الممتدة بتعليم ابنتها، في ظل السياق الاجتماعي والثقافي للأسرة ومحيطها، الذي ينظر للإناث (هماً) يمكن التخلص منه بتزويجها. ومن ناحية أخرى، الواقع الاقتصادي، وارتفاع نسب البطالة، أثر في تغير وعي الأسرة الفلسطينية، لا سيما في الريف، إتجاه تعليم الفتيات، واعتباره استثماراً خاسراً. وأجابت مريم أيضاً على موضوع مشاركتها في قرار الأسرة بالتالي: "عنا في المنطقة هون الزلمة هو اللي بوخذ القرار وفي مرات بنتشاور، زوجي بقرر بهيك مواضيع، هيك قرار برجع للزلمة لأنه هو رب البيت، إحنا طبيعتنا هيك، بس بحكي مثلاً البنت لازم تدرس، بنتناقش،

وممكن أقنعه بالفكرة مرات، بس مش دايماً". نعيمة وكونها منفصلة عن زوجها، وهي معيلة الأسرة، فهي صاحبة القرار في كافة مناحي حياة الأسرة.

وفيما أكدت العاملات المتزوجات على التشاركية في نقاش القضايا الخاصة بالأسرة، أو أحد أفرادها، ويبدين وجهة نظرهن، وقد ينجحن في التأثير في القرارات الخاصة بحاجات الحياة اليومية للأسرة وأفرادها. وعندما يتعلق القرار بالقضايا الاستراتيجية، تخضع الأسرة بأكملها لتأثير الثقافة المجتمعية لمحيطها، وبالتالي ينعدم تأثير النساء في هذه القرارات.

الفئة الثانية من المتقابلات، معيلات الأسر العزباوات، والعاملات بأجر. بدا واضحاً من المقابلات أنهن يمتلكن حق التصرف بأجورهن، وذلك بالتشاور مع أفراد من الأسرة، مقابل ما يتحملن من مسؤولية منفردة في تدبير شؤون الأسرة. تختصر الحجة علياء مشوار العمر بقولها:

> أنا طول عمري بروح وبتفق مع صاحب الأرض على الشغل ...ما بوقع عقد ولا إشي، كلمتنا احسن من العقد، بنتفق وخلص. بنشتغل أنا وأختي ومرة (زوجة) اخوي. زمان كنت أوخذ عمال وعاملات معي، وبحاسبهم على اليومية، وأخوي بقى (كان) يشتغل، وهسا مريض ما بقدر عالشغل عنده أزمة وعندو القلب وسكري وضغط ما بقدر على الشغل. الحمدلله إلي قرار في العيلة، يعني بنقرر كل اشي مع بعض. كل مصارينا (أموالنا) بنصرفها على العيلة بحب ورضا. ولاد أخوي أنا علمتهم كلهم الولاد والبنات، وإلي الفخر اسألي هسا في البلد بقولولك زي ما بقلك (يؤكدون على كلامها). تخرجن ثلاث بنات من الجامعة، وثلاثة بدرسن هسا (حالياً)، ثنتين في النجاح ووحدة في القدس المفتوحة.

وأكدت كل من هنية وفتحية تحكمهما بدخلهما ومشاركتهما الفعلية في قرار الأسرة، ساعدهما في ذلك، عدم إقامة أي من أفراد الأسرة الذكور في نفس المنزل، وكبر سن الوالدين وأوضاعهما الصحية. ومن ناحية أخرى، كونهما مصدراً للدخل، أجبر الذكور على الموافقة على عملهما لتخفيف مسؤولياتهم اتجاه الوالدين، وبالتالي قرروا عدم التدخل. تقول هنية: "أه بسمعولي وما بقلولي (بحكولي) لأ، يعني أنا وإمي بنحكي وبنقرر. أبوي زي ما تحكي بعرفش عن الأمور هاي إمي من زمان هي ماسكة أمور البيت، كنا أنا واياها بنشترك في أمور البيت. هساع (حالياً) عشان اخفف عنها بتحكم أنا في كل أمور البيت. والله كل الأشياء اللي بتنقص البيت أنا بجيبها وأشياء بحتاجها إلي بجيبها". وتؤكد فريحة: "انا راتبي بحطه بالدار، ما

حدا بتدخل فيه. كل يوم بعطي امي مصروف الدار ومصروف إبن أخوي اللي بالجامعة. أنا اللي قررت إنه يروح على الجامعة وأنا بصرف عليه، وبصرف على أخته في المدرسة، هي صارت بصف 11".

الفئة الثالثة من المتقابلات، العزباوات غير المعيلات. أكدت كل من فريحة، ومنال على مساهمتهن في احتياجات الأسرة مع باقي الأفراد العاملين في الأسرة. وذلك وفقا لانتظام عملهن وأجورهن في المواسم المختلفة. ويحتفظن بما يتبقى من رواتبهن لاحتياجاتهن الشخصية. فيما لميس ومهيرة، لم يتمكن من المساهمة قي مصاريف الأسرة. فريحة توضح آلية التوافق الداخلى على المساهمة في توفير احتياحات الأسرة. بقولها:

> يوم ما أقبض، بعطي أختي الكبيرة المسؤولة عن مصروف البيت، 500 شيكل. وأنا مثلا بشتري أواعي، أو بكون مسجلة علي ديون، بسكر ديوني، ومرات بخبي مبلغ صغير. إذا بدي اروح مع صاحباتي، وأحياناً بدي أعالج سناني وأحياناً بكون اخر الشهر معي مصاري بس ما بزبط اخبي بالبنك لانه مش كل الأشهر راتبي عالي، يعني ألف وميتين أو ألف وخمسمية، بوخذهن ويا دوب اسلك حالي. إحنا بالبيت خمسة بنشتغل بنكون مقسمين كل واحد شو عليه مثلا أخوي بدفع كهربا ومي وبجيب إشي معين للبيت. وأخوي الثاني عشان بدو يتجوز ما بنوخذ منه أما أنا وأختي بنحط في البيت، وبنجيب كل الأغراض والحمدلله.

النظام الأبوي الذي يحكم العلاقات الأسرية والمجتمعية، تختلف حدته بين الأسر، وفقاً للسياق الاجتماعي للأسرة، و/ أو وعي أفرادها. ومن ناحية أخرى وفقاً للشخص القائم على تنفيذ هذا النظام، الأب أو الأخ الأكبر أو الأخت الكبرى. في أسرة فريحة، غياب الأب والأم، سمح للأخ الأكبر والأخت الكبرى، أن يكونا القائمين على تنفيذ هذا النظام، وتحمل مهمة توزيع المسؤوليات. ويمكن تلمس بعض النضوج في علاقات النوع الاجتماعي في هذه الأسرة، من خلال التشاركية في صنع القرار وفقاً للمسؤوليات التي يتحملها الأفراد، توضح فريحة قائلة:

> احنا في البيت الحمدلله بنتشاور في كل اشي، ما في حدا بوخذ قرار من راسه إلا في الأشياء الخاصة، الأشياء هاي ما حدا بتدخل فيها. لو بدنا نشتري مكيف للصالة، أختي بتوخذ القرار. وبنتشاور يعني وين بدنا نحطه، وكيف، وقديش حقه (ثمنه)، وكم حجمه ومين رح يدفع، وبنتفق. أنا انخطبت وفرضت رأيي وعملت متل ما بدي، بس ما في نصيب. ورجعت خطبت مرة ثانية، بس تعلمت من المرة الأولى، يعني بالمرة الأولى كانو أهلي معارضين. لما التاني أجى، أنا حطيت النقاط على الحروف. يعني اسألوا عنه، ما في إشي يعيبه. أنا عمري مش

صغير، صرت أفرض أشياء. التجربة الأولى خلتني أتعلم. يمكن لأني كنت صغيرة، واحنا ماخذين فكرة إنه الكبار همي بعرفوا كل إشي، وبفهموا أكثر منا، والكبير بوخذ قرار عنا. بس لما كبرت عرفت إنه هاي حياتي. كل إشي ممكن أخوي يوخذ قرار فيه، مثلاً بدوش أطلع بشعري (بدون حجاب) أوك، بدوش اياني اشتغل في مكان معين أوكي، بس يتحكم بزواجي لأ، هاي حياتي.

منال لم يسبق لها الزواج، وترتيبها الثالث في أسرة تتكون من 12 فردا. كان لموقع منال في الأسرة مسؤلية كبيرة في الإعالة، حيث يعمل الأب موظفاً في البلدية. فحملت منال عبء المشاركة في احتياجات الأسرة لسنوات تزيد على خمسة عشرة عاماً، وكانت مساهمتها أساسية، تصل 50%-70% من أجرها.

كنت زمان اشتغل في الخان الأحمر واجيب 3000-4000 شيكل وكنت اعطي أبوي منهن 2000 شيكل، كانت الظروف سيئة كثيرمالياً. لما كبروا أخوتي وخواتي، تزوج منهم خمسة، وصرنا كلنا في البيت بنشتغل، ما عدا أخت صغيرة لساها في المدرسة. تركت واشتغلت في التمر، بقبض كل 15 يوم 1000-1100 شيكل، بعطي أبوي مبلغ صغير. يعني يا دوب أشتري اللي بلزمني، وإذا بحس إنو في إشي نقص في البيت بجيبوا. مثلا اتزوجت اختي السنة الماضية، أنا ساعدت منيح في مصاريف التحضير. وبيتنا قديم أبوي بصلح في البيت، أنا بساهم قد ما بقدر.

في بداية عملها، المشاركة في قرار الأسرة لم يكن متاحاً لمنال، كان الأب والأم في قمة تحكمهما، وسطوة السطة الأبوية الممارسة من قبل الأب، والأخوة الذكور، بمساعدة الأم، كانت مشددة، فقد عبرت منال: "ما كنت أشارك بإشي، بس بساعد بالمصاري (مالياً). بمرور الوقت، واستقلالية ثلاثة من أفراد الأسرة الذكور، أصبحت منال الأكبر سنا في الأسرة، الأمر الذي ساعدها في الدخول النسبي إلى دائرة التشاور فيما يخص صنع القرار في الأسرة. تقول منال: "أنا حاليا بناقش وإلي وجهة نظر، وبسمعوها طبعا، إذا مثل ما انا فاهمة سؤالك، بحكيلك صحيح أنا بشارك في القرار، مش زي زمان. مثل ما حكيتلك بنصلح بدارنا، أدفع أنا وغيري ما يحطش (ما يساهم)، الواحد بنقهر على حاله.

استغربت المتقابلات كافة، السؤال عن ملكية المنزل أو الأرض. فالأمر الطبيعي أن تكون الملكية للذكور، ولا ملكية للنساء. وقد فرض هذا الأمر على نعيمة، كنتيجة للنظام الأبوي للمجتمع، تقول نعيمة بأسى: "بيتي ملك أنا بنيته وأنا منفصلة عن جوزي، بس مسجل بأسمه، لأنها الأرض من البلدية أعطوني اياها ابني فيها ولما طلعنا الرخصة، البلدية سجلوها باسم جوزي، لأنها البلدية بتعطي الارض لولاد البلد وأنا مش من البلد". الحجة علياء تتقبل النظام الأبوي للمجتمع، الذي يفرض عليها في سياق ما نشأت عليه، فهي تشيد المنزل وتسجله باسم أخيها، حتى في غيابه. تقول علياء: بيتنا ملك إحنا بنيناه وسجلناه باسم أخوي بقينا نسوي الإشي ونسجله بأسمه وهو بالكويت هو وعيلته".

تعمل النساء وتعيل الأسرة، أو تساهم في دخلها وإعالتها. بل وتتحمل أعباء مضاعفة في العمل أيضا، بالإضافة لمسؤولياتها الأسرية والرعائية، والأعمال المنزلية، التي لا يتم تقييمها. كل هذه الأعباء والمسؤوليات تتولاها النساء منفردات، بدون أن يتم الإعتراف بحقها في التحكم بدخلها وأجرها، أو المشاركة في قرار الأسرة، أو المشاركة في ملكية الأرض التي تعمل بها.

استخلاصات وملاحظات ختامية

ما يمكن استخلاصه هنا أن توسع الزراعة التصديرية، كإحدى إفرازات السياسات الاقتصادية النيوليبرالية، التي فرضها رأس المال والاحتكارات العالمية على الدول النامية، قائمة على استغلال النساء في بيئة العمل وشروطه. ودفعت بملايين النساء وأسرهن إلى الفقر والتهميش. وقوضت سيادة الشعوب وبالأخص الفلاحين/ات على غذائهم. فالنساء ينتجن المحاصيل ولا يتمكن من دفع ثمن غذاء أطفالهن. وأدت إلى تحولات في ملكيات الأراضي، والمحاصيل. الزراعية، الأمر الذي إلى خلق شعوراً بالاغتراب لدى المزارعات، عن الأرض والمحصول (Lee 2010; Nidhi 2010; Nidhi 2009; Ferm 2008; Calisaya and Flores 2006; Pearson n.d.; Barrientos et al).

وشكلت السياسات النيوليبرالية في فلسطين، الحاضنة للزراعة التصديرية، ورأس المال المعولم هو الأداة الرئيسية لها. والمستعمِر هو الحاوية الرئيسية لكليهما. توسعت الزراعة التصديرية، من حيث مضاعفة مساحات الأراضي المخصصة لها، حيث تضاعفت عدة مرات خلال ثلاث سنوات، (وهي الفترة التي تمكنت من الحصول على إحصاءات تتعلق بهذا الموضوع)، ووصلت إلى 25-30% من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية في محافظة طوباس، ولا زال التوسع مستمرا. بالإضافة لزيادة تنوع المحاصيل المزروعة. بالرغم من الحداثة النسبية لنشأة هذه الزراعة في منطقة الأغوار الفلسطينية، والتي استحدثت في العام 2006.

ويقوض استمرار توسع الزراعة التصديرية أية محاولة لسيادة صغار المنتجين على غذاء أسرهم. في ظل الزراعة التصديرية تراجعت نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الإطار الزمني للدراسة، من 5.5% في العام 2006 لتصل 3.3% في العام 2015. في حين أن طبيعة النظام الاقتصادي النيوليبرالي الذي يحكم التوجهات والسياسات الاقتصادية، ويدفع بالعملية الإنتاجية إلى الإنحدار، والرسملة، ويلقي بظلال وخيمة على سوق العمل، وتحديداً فرص النساء. دفع بالنساء إلى التسول على أبواب المشغلين، في حالة من الاستغلال والاضطهاد والتجويع واللامساواة.

وفي الوقت الذي تقوم فيه الزراعة التصديرية على استغلال النساء العاملات فيها، وتحويل جزاً منهن من مُنتجات للغذاء لأسرهن والمجتمع المحلي، إلى عاملات بأجر في أرض كانت ملكاً لأسرهن يوماً ما. لم تساهم هذه الزراعة في زيادة فرص تشغيل النساء أو تتخفيض نسب البطالة المزتفعة. على عكس ذلك فقد

تراجعت نسبة العاملين والعاملات في القطاع الزراعي بشكل عام من 19% في 2006 منهم 38% إناث و13% ذكور، لتصل إلى 9.5% في العام 2015 منهم 15% إناث و8% ذكور.

ولتحليل واقع النساء العاملات في الزراعة التصديرية من الضروري النظر إليها وفهمها في السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمع بشكل عام. فنمط الإنتاج الرأسمالي واستخدام التكنولوجيا وتنميط عمل النساء والرجال، حدَّ من خيارات العمل المتاحة للنساء، ودفع بالعاملات بأجر إلى الوظائف المساندة والهامشية، في الحقل وفي مراكز التعبئة. وحين يتحول عمل النساء بدون أجر في الزراعة في مشاريع الأسرة، أو العمل المأجور في الزراعة التقليدية، إلى العمل في الزراعة التصديرية، سواءً في مزرعة الأسرة، أو في العمل المأجور. تنتقل النساء من الاستغلال الفردي من قبل المالك أو حائز المزرعة، لتصبح رهينة لاستغلال منظومة رأس المال، وتجتهد لإرضاء رغبات المستهلك الذي يتحكم بظروف عملها وأجرها من خلال معاييره. بعيدا عن كل ما يحفظ كرامتها وكرامة أطفالها.

وفي الوقت الذي تعتمد فيه الزراعة التصديرية على عمل النساء، ترتبط هذه الزراعة بمنظومة أسوأ أشكال العمل للنساء. حيث تتعرض العاملات لكافة أنواع المخاطر الضارة بسلامتها وصحتها، كالمبيدات السامة المستخدمة، وحساسية الجلد والعيون من بعض الأعشاب، ولسعات الزواحف، ودرجات الحرارة المرتفعة والضجيج، وغيرها من الأمراض المهنية، بدون الحصول على العلاج والرعاية المناسبتين والراحة للاستشفاء. انعدام المرافق الصحية كالحمامات، وأماكن تبديل الملابس، ومياه الشرب النظيفة، للعاملات في الحقل. وبالتالي تحرم العاملة نفسها من شرب الماء رغم حرارة الطقس لتأجيل قضاء الحاجة إلى ما بعد العودة للمنزل. أو تضطر العاملة للسير مسافات طويلة إلى مكان منزوي لقضاء حاجتها. الأمر الذي يعرضهن لمخاطر صحية وخيمة كما عبرت عنها المتقابلات.

وتعمل النساء في شروط عمل لا إنسانية وغير لائقة، صحياً واقتصادياً واجتماعياً وأسرياً كما اتضح من العاملات اللواتي تمت مقابلتهن. فهن يعملن في عمل مرن تتحكم بساعاته مصلحة المصدر والمستورد والمستهلك الأجنبي. فيما مصلحة العاملات وأسرهن، لا تلقى اهتماما من أية جهة. ولا يتم النظر لها بأي حال، ومنها تدني الأجور والتحايل على مستحقاتها، والحرمان من الإجازات بأنواعها؛ السنوية؛ والمرضية؛ وإجازة الأمومة المدفوعة الأجر؛ والحرمان من العطل الأسبوعية التي تقضيها مع أطفالها وأسرتها، وتريح جسدها المستهلك، وتجدد نشاطها. والتعرض للاستغلال والتحرش الجنسي والتمييز من قبل السماسرة، الظاهرة المرافقة للاستعمار والاستثمارات الرأس مالية في الزراعة.

تقسيم العمل على أساس الجنس في الزراعة التصديرية بشكل عام، انتقل أيضا إلى المشاريع الأسرية للزراعة، المحصول، وهم من يوقع العقود مع التجار وسيارات النقل، ومع أصحاب الأرض

المتضمنة. وهم من يتسلم ثمن المحصول، أو حصة الأسرة في نظام المحاصصة، وهم من يشغل النساء والأطفال في الأسرة بدون أجر.

كما اتضح من المقابلات، فإن مساهمة النساء في دخل الأسرة، لم تنعكس على مشاركتهن في صنع القرار المتعلق بالأسرة وأفرادها، وبقيت هذه المشاركة ضعيفة، لا سيما القرارات الاستراتيجية. ولم تنعكس أيضا على حقها في ما تحققه الأسرة من ملكية الأصول الثابتة. فالنساء لا تملك الأرض، ولا تملك التصرف بالمحصول أو التحكم بثمنه، ولا تشارك في ملكية المنزل الذي ساهمت في بناءه، فهي شريكة في الإنتاج، ومغيبة ومهمشة في الملكية، في ظل نظام أبوي يمارسه الأب والأخ أو الزوج والمجتمع أيضا. وذلك بالرغم من الأدوار المركبة الملقاة على كاهلها، حيث تتحمل العاملات أعباء العمل المضاعفة، والمسؤوليات العائلية ورعاية الأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة، إلى جانب دورها الإنتاجي.

من الواضح أن ما يتم تشريعه من التشريعات المحلية أو الاتفاقيات الدولية التي تتبارى المنظمات الدولية في إعدادها وإقرارها، وتسرع فلسطين للتوقيع والمصادقة عليها، لا تستفيد منها عاملات الزراعة بشكل عام، وعاملات الزراعة التصديرية التي يتحكم فيها رأس المال بشكل خاص، إما لأن هذه التشريعات تتجاهلها، أو يتجاهلها تطبيق هذه التشريعات.

وفي النهاية، الفئات المهمشة، خاصة النساء، ستدفع ثمن الاستثمارات المشتركة لرأس المال المحلي المرتبط برأس المال الاستعماري والعالمي، والذي شكل صلب التوجهات الاقتصادية النيوليبرالية، الأمر الذي يرسخ وجود المستعمِر ويطيل عمره، من خلال شبكة العلاقات والمصالح الاقتصادية المتبادلة وبالتالي يضاعف حجم تضحيات الفلسطينيين للتحرر والخلاص من الاستعمار.

قائمة المراجع

المراجع العربية

البرغوثي، سفيان. 2005. "*القطاع غير المنظم المنشآت الصغيرة في الأراضي الفلسطينية: فرص البقاء وتحديات الاستمرار*". ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين: آفاق التنمية والتحديات المعاصرة. الجامعة الإسلامية غزة. مايو 8 -9.

أبو عرة، إسلام. 2016. "مبيدات قاتلة ومحرمة دوليا تُستخدم بمزارع الضفة سرا". *شبكة قدس الإخبارية*، أيار 13. http://www.qudsn.ps/article/92303

أبو قرع، عقل. 2015. "القطاع الزراعي هام لاستدامة خطط التنمية". *وكالة معا الإخبارية*. كانون أول 30. https://www.maannews.net/Content.aspx?id=818253

أبو مصطفى، نعيمة. 2014. أثر السياسات الإسرائيلية على الزراعة الفلسطينية، *مجلة شؤون فلسطينية* العدد 257.

إتحاد لجان العمل الزراعي. 2019 "وأصبح للفلاحين الفلسطينيين حركة اجتماعية مستقلة تمثلهم". الموقع الرسمي على الرابط https://www.uawc-pal.org/news.php?n=3400&lang=1

إسحاق، جاد، وجولييت بنورة. 2010. *السياسات الاسرائيلية تجاه الاراضي في الاغوار*. القدس: معهد الأبحاث التطبيقية (أريج).

البنك الدولي. 2013. "الضفة الغربية وقطاع غزة، المنطقة ج ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني". مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: وحدة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد. http://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/MNA/WestBank_Arabic_executive_summary_area_C_sept13_final.pdf

بولاني، كارل. 1944. *التحول الكبير: الأصول السياسية والاقتصادية لزمننا المعاصر*. ترجم من قبل فاضل طباخ. 2009. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

الدويك، عمار. 2016 . "تمهيد لـ صناعة القوانين في عهد السلطة الفلسطيني: مراحل مختلفة وسمات مشتركة". في *التشريع في زمن الانقسام: دراسات في القرارات بقوانين والتشريعات الصادرة منذ 2007-2016*. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

جابر، فراس وإياد الرياحي. 2016. "العمل غير المهيكل في فلسطين داعم ومعزز للمواطن الفلسطيني، لكنه

مساحة لاستغلال العاملين والعاملات". *مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية*. HTTPS://WWW.ALMARSAD.PS/ARCHIVES/697

الجعفري، محمود ودارين لافي. 2004. *القدرة التنافسية للتمور الفلسطينية في الأسواق المحلية وأسواق التصدير: ملخص*. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)،.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2016. *كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2016 رقم 17*. رام الله فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016. *قاعدة بيانات القوى العاملة، 2006-2015*. رام الله فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2016. *إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة السلع والخدمات 2015: نتائج أساسية*. رام الله فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2016. *التجمعات السكانية في محافظة طوباس حسب نوع التجمع، وتقديرات أعداد السكان 2007-2016*. رام الله.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2016. *مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي*. رام الله فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2016. *أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين*. رام الله فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2014. *مسح القطاع غير المنظم والعمالة غير المنظم: النتائج الأساسية (تشرين أول-كانون أول)*. رام الله فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2013. *مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي تقييم الإنتاج 2010: تقييم الإنتاج النباتي والحيواني في الأراضي الفلسطينية*. رام الله فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2012. *النتائج الأساسية: مسح اتجاهات أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية العاملة بشأن الأوضاع الاقتصادية*. رام الله فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2012. *مسح الاحصاءات الزراعية، 2011/2010 .النتائج الرئيسية*. رام الله فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. *2011. أداء الاقتصاد الفلسطيني 2010*. رام الله فلسطين .

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2011. *كتاب محافظة طوباس الإحصائي السنوي*: 3. رام الله فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. *مسح القوى العاملة التقرير السنوي: 1999*. رام الله فلسطين، 2000.

حرب، جميل، هالة الشعيبي وناصر قادوس. 2016. *إمكانيات التحول للزراعة العضوية ضمن الواقع الفلسطيني: البنية التحتية والهيكلية المؤسساتية والبعد القانوني*. القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس).

حداد، توفيق. 2013. *الليبرالية الجديدة والتنمية الفلسطينية تقييم وبدائل*. رام الله: مركز دراسات التنمية جامعة بيرزيت.

حمامي، ريما. 1998. "دمج النساء في العمل المأجور في فلسطين، العقبات والاستراتيجيات والعوائد" في *المؤتمر الدولي للتشغيل أوراق العمل الكاملة*. السلطة الوطنية الفلسطينية: وزارة العمل. 65-96.

الخالدي، رجا وصبحي سمور. ترجمة يولا البطل "النيوليبرالية بصفتها تحرر: الدولة الفلسطينية وإعادة تكوين الحركة الوطنية". *مجلة الدراسات الفلسطينية*، المجلد 22، العدد 88 (خريف 2011): 74-93.

خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2009. 2008. السلطة الوطنية الفلسطينية: وزارة التخطيط.

الخالدي، رجا وصبحي سمور. "النيوليبرالية بصفتها تحرر: الدولة الفلسطينية وإعادة تكوين الحركة الوطنية". *ترجمة يولا البطل. مجلة الدراسات الفلسطينية*، المجلد 22، العدد 88 (خريف 2011): 74-93.

سروجي، فتحي. 2012. *أفاق استخدام الزراعة غير التقليدية في فلسطين مع التركيز على الزراعة العضوية*. القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس).

http://www.economistes-arabes.org/fr/wp-content/uploads/2017/05/ANND_e-Report_Ar.pdf.

سمارة، أشرف. 2012. *ورقة موقف: منطقة الأغوار وأهم السمات والسياسات الاقتصادية*. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.

سمارة، عادل. 2011. "المرأة الفلسطينية في سوق العمل: الجزء الأول". *مجلة كنعان*، العدد 2627، https://kanaanonline.org/ebulletin-ar/?p=5149

سمارة، عادل. "أداء المؤسسات الاقتصادية في المناطق المحتلة قبل الانتفاضة وخلالها". *مجلة الدراسات الفلسطينية*، المجلد 1، العدد 1(شتاء 1990): الصفحة 31، على الرابط:

4D6963726F736F667420576F7264202D20C3CFC7C120C7E1E3C4D3D3C7CA20C7E1C7DECAD5C7CFEDC920DDED20C7E1E3E4C7D8DE20C7E1E3CDCAE1C9

سمارة، ناهد و ايمن عبد المجيد. 2015. *نحو رصد واقع ظروف وحقوق العاملات في قطاع الخدمات الصغيرة*. جامعة بير زيت: مركز دراسات التنمية.

سلامة، عبد الغني. 2014. "الصراع على المياه في فلسطين ... واقع وحلول". *مجلة شؤون فلسطينية* العدد 257.

شبانة، لؤي وجواد صالح. 2009. *تحديات مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل والتدخلات المطلوبة: دراسة كمية نوعية حول مشاركة المرأة في سوق العمل*. رام الله: مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق.

شريدة، عبد الستار. 2012. *السياسات الاقتصادية في الأغوار وأثرها على المزارعين*. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.

شريدة، عبد الستار. *الأغوار الفلسطينية. في مهب التسريب*. لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، 2010.

صبيح، صبيح. 2011 *مقاتلو التنمية بين خرافة التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير*. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.

الصيرفي، عماد و ناهد سمارة. 2016. *نساء في الظل: النساء والاقتصاد غير الرسمي فلسطين*. جامعة بيرزيت: مركز دراسات التنمية.

طبر، ليندا. 2014. *نحو اقتصاد سياسي للتحرر: قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري*. جامعة بيرزيت:

مركز دراسات التنمية

عايد، خالد. 1986. *الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

عدلي، هويدا. 2016. "الأبعاد الجندرية للعمل غير المهيكل ٨". في: *العمل غير المهيكل في الدول العربية*. راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية 144-155. http://www.economistes-arabes.org/fr/wp-content/uploads/2017/05/ANND_e-Report_Ar.pdf.

العيطة، سمير. 2016. "العمل غير المهيكل :الواقع والحقوق ٠٣" *في العمل غير المهيكل في الدول العربية*. راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية 19-74.

الفلاح، بلال. 2014. *القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية المحتلة*. رام الله: معهد السياسات الاقتصادية ماس.

قانون العمل الفلسطيني رقم 7 . 2000. على الرابط:

http://muqtafi.birzeit.edu/Legislation/GetLegFT.aspx?lnk=2&LegPath=200

مجلس الوزراء. قرار رقم (14/20/10/م.و/س.ق). 2012. "بشأن اعتماد الحد الأدنى للأجور في جميع المناطق الفلسطينية". على الرابط:

http://muqtafi.birzeit.edu/Legislation/GetLegFT.aspx?lnk=2&LegPath=201

القيسي، محمد. "القرارات بقوانين الصادرة في الشأن الاقتصادي بين العامين 2007-2014. في *التشريع في زمن الانقسام: دراسات في القرارات بقوانين والتشريعات الصادرة منذ 2007*، 2016، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2016.

كتاب، أيلين، إياد الرياحي، فراس جابر، أميرة سلمي وحازم النملة. 2011. *وهم التنمية: في نقد خطاب التنمية*. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.

كرزم، جورج. 2018. "هزيمة الزراعة وتهافت الأوهام ...ما العمل". *مجلة آفاق البيئة والتنمية: مشاكل بيئية ... أولويات وطنية ... حلول مجتمعية: مجلة العمل التنموي/ معا*. العدد 109. http://www.maan- ctr.org/magazine/Archive/Issue55/topic10.php

كرزم، جورج. 2013. "الترويج مجددا لمشاريع الصادرات الزراعية بدلا من حماية المنتجين المحليين ومنع استيراد المنتجات الإسرائيلية في سوق محاصر ومخنوق لا تنطبق عليه قوانين السوق المتعارف عليه". *مجلة آفاق البيئة والتنمية: مشاكل بيئية ... أولويات وطنية ... حلول مجتمعية: مجلة العمل التنموي/ معا*. العدد 55.
http://www.maan- ctr.org/magazine/Archive/Issue55/topic10.php

كرزم، جورج. 2013. "المنظور الأميركي الكولونيالي: الأمن الغذائي للشعوب الفقيرة يتحقق من خلال اعتمادها على المنتجات الزراعية الأميركية الرخيصة. السيادة على الغذاء: الأرض لمن يفلحها ومزارعو الوطن يجب أن ينتجوا معظم الغذاء المُسْتَهْلَك محليا". *مجلة آفاق البيئة والتنمية: مشاكل بيئية ... أولويات وطنية ... حلول مجتمعية: مجلة العمل التنموي/ معا*. العدد 56.
http://www.maan-ctr.org/magazine/Archive/Issue56/topic11.php

كرزم، جورج. 1999. *نحو تنمية زراعية بديلة ومعتمدة على الذات*. جامعة بير زيت: معهد دراسات التنمية.

الكفري، صالح وخديجة حسين. 2011. *واقع التمييز في سوق العمل الفلسطينية من منظور النوع الإجتماعي نحو مستقبل يضمن المساواة بين الجنسين*. رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

الكومي، أحمد. "ضعف قوانين التشريعي منذ العام 1996: 142 قرارا بقانون أصدرها عباس خلال رئاسته".
الرسالة نت. http://alresalah.ps/ar/post/142885/142-

كنفاني، نعمان وزياد غيث.2012. *الهيكلية الاقتصادية للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية*. القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، ماس.

المالكي، مجدي وعمر عبد الرازق وياسر شلبي وشاكر صرصور وحسن لدادوة. 2004. *القطاع الاقتصادي غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية العامة*. رام الله: معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس).

محمد، جبريل. *المسألة الزراعية في فلسطين من الالتزام العثماني إلى الاستيطان الصهيوني*. كتاب قيد النشر: رام الله: اتحاد لجان العمل الزراعي، 1-69.

مركز المعلومات الوطني- وفا. "الطرق الإلتفافية في الأراضي الفلسطينية"
على الرابط: . http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=2791

مسرشميد، كلمنس. 2011. *أخر شفة: أزمة المياه في فلسطين*. رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبيرغ.

مؤتمر العمل الدولي: الدورة ١٠٣. ٢٠١٤. الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم. مكتب

العمـل الدولـي جنيـف.
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_218456.pdf

ميعاري، لينا. 2005."*أدوار النساء الفلسطينيات الريفيات ببعديها الاقتصادي والثقافي بين الأعوام 1930-1960: قرية البروة نموذجا*". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بير زيت: معهد دراسات المرأة.

نخلة، خليل. 2004. *أسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة*. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن.

نخلة، خليل.2011. *فلسطين وطن للبيع*. رام الله: مؤسسة ناديـــا للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع.

نصر، محمد.2003. *تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني*. القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، ماس.

نوفـل، أسـامة. 2006. "القطـاع الزراعـي الفلسـطيني تحليل للمؤشرات". على الرابط: http://www.oppc.pna.net/mag/mag7-8/new_page_1.htm.

هارفي، ديفيد. 2007. *الوجيز في تاريخ النيوليبرالية*. ترجم من قبل وليد شحادة 2013. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.

هنية، أدم. 2012. "التنمية كأداة للنضال: مواجهة واقع الهيمنة في فلسطين". في: *نحو اقتصاد سياسي للتحرر: قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري. مركز دراسات التنمية-جامعة بيرزيت*.

وزارة التربية والتعليم العالي. 2017. حقائق وأرقام 2017/2016. الموقع الرسمي على الرابط: https://www.mohe.pna.ps/moehe/factsandfigures

وزارة الزراعة الفلسطينية. 2010. "إستراتيجية القطاع الزراعي رؤية مشتركة". 2011 - 2013. الموقع الرسمي علـــــى الـــــرابط: http://moa.pna.ps/bssMulti.aspx?cat_id=20

وزارة الزراعـــة الفلســطينية. 1999. "السياسات الزراعيـــة". الموقع الرسمي.علـــى الـــرابط: http://moa.pna.ps/bssMulti.aspx?cat_id=18

المراجع الأجنبية

Abelali- martini, Malika, and Jennie Dey De Pryck. 2014. "Does the feminization of agricultural labour empower women? Insights from female labour contractors and workers in northwest Syria". *Journal of International Development* J. Int. Dev. 146-155

AL-Botmeh, Samia. 2013. *Barriers to Female Labour Market Participation and Entrepreneurship in the Occupied Palstinian Territory*. Birzeit Universty: The Center for Development Studies and the Y W C A of Palstine.

Al-Markaz. 2011. "Women's participation in agriculture work in the West Bank and Gaza Strip". Food and Agriculture Organization of the United Nations FAO.

Anderson, Fergal. 2018. "Food Sovereignty now: A guide to food Sovereignty". European Coordination Via Campesina. https://viacampesina.org/en/wp-content/uploads/sites/2/2018/02/Food-Sovereignty-A-guide-Low-Res-Vresion.pdf

Anker, Richard. 1997. "Theories of occupational segregation by sex: an overview". *International Labor Review*, 136, No. 3 Geneva.

Barham, Bradford. Mary Clark, Elizabeth Katz, and Rachel Schurman. 1992. "Nontraditional Agricultural Exports in Latin America." *Latin American Research Review* 27 no. 2: 43–82.

Baruah, Bipasha. 2004. "Earning Their Keep and Keeping What They Earn: A Critique of Organizing Strategies for South Asian Women in the Informal Sector". *Gender*, Work *and Organization.* Vol.11. No. 6: 609-626.

Bee, Anna. 2000. "Globalization, Grapes and Gender: Women's Work in

Traditional and Agro- Export Production in Northern Chile". *The Geographical Journal*, Vol. 166, No. 3: 255-265.

Bergan, Ruth. 2009. "Women home- based workers organizing for economic rights: case studies from Bulgaria and Turkey". *Gender & Development*, Vol. 17, No. 2: 2019-229.

Chant, Sylvia, and Carolyn Pedwell. 2008. "Women, gender and the informal economy: An assessment of ILO research and suggested ways forward". Geneva: ILO, International Labour Office.

Decent work in agriculture. 2003. Geneva. ILO Bureau for Workers'Activities.

Ferm, Nora. 2008. "Non-traditional agricultural export industries: conditions for women workers in Colombia and Peru". Gender & Development, 16:1, 13-26, DOI:10.1080/13552070701876078 http://siteresources.worldbank.org/INTGENAGRLIVSOUBOOK/Resources/Module8.pdf

Grossman, Lawrence. 'The political Ecology of Banana Exports and Local Food Production in ST Vincent, Eastern Caribbean". 1993, *Annals of the Association of American Geographers*. Vol. 83, No. 2, 347-367. Taylor and Francis, Ltd. on behalf of American Geographers Stable URL.

Harriss, John. 2006. "Middle -Class Activism and the Politics of the Inform Working Class: A Perspective on Class Relations and Civil Society in Indian Cities". *Critical Asian Studies.* 38: (4), p.445–465.

Hilal, Jamil.nd. "Imperialism and settler- colonialism in west Asia: Israel and the Arab Palestinian struggle". *African e-Journals project* http://digital.lib.msu.edu/projects/africanjournals/

International Labor Office. Nd. *Safety and Health in Agriculture*. Jeneva: Health and the environment, Labor Protection Department.

Johnston, Deborah. 2007. “Who Needs Immigrant Farm Workers? A South African Case Study”. *Journal of Agrarian Change,* Vol. 7, No.4: 494–525.

Kabeer, Naila. Kirsty Milward & Ratna Sudarshan, R. 2013. "Organising women workers in the informal economy". *Gender & Development*. 21: 2. 249-263.

Kak, Shakti. 1994. “Rural Women and Labor Force Participation”. *Social Scientist* Vol. 22, No. 3/4 : 35-59.

Kalpagam, u. 1987. "Women Informal Sector and Perspectives on Struggles". *Madras Institute of Development Studies: Madras*: 33- 44.

Kay, Cristo´bal. 1997. “Globalization, Peasant Agriculture and Reconversion”. *Bulletin of Latin American Research* Vol. 16, No. 1: 11–24.

Khalidi, Raja, and Sahar Taghdisi-Rad. 2009. "The economic dimensions of prolonged occupation: Continuity and change in Israeli policy towards the Palestinian economy: A special report commemorating twenty-five years of UNCTAD’s Programme of assistance to the Palestinian people". United Nations: New York and Geneva.

Lee, Sang E. 2010. “Unpacking the Packing Plant: Nicaraguan Migrant Women’s Work in Costa Rica’s Evolving Export Agriculture Sector”. *Signs*, Vol. 35, No. 2 University of Chicago Press: 317-342.

Tandon, Nidhi. 2010. "New agribusiness investments mean wholesale sell-out for women". *Gender and Development*, Vol. 18, No. 3, Food. 503-514. Taylor and Francis, on behalf of Oxfam GB.

Tandon, Nidhi. 2009. "The bio-fuel frenzy: what options for rural women? A case of rural development schizophrenia". *Gender and Development*, Vol. 17, No. 1, Food, 109-124. Taylor and Francis, on behalf of Oxfam GB.

Pearson, Ruth. n.d. "Reassessing paid work and women's empowerment: lessons from the global economy". *Feminisms in Development*.16: 201-213.

Pigott, Marni. Luc demaret. Editor. 2003. "Decent work in agriculture, Background paper, International wokers Labour Education". 2003\2-3 No.131-132', Geneva: International Labour Organization Offic.

Raynolds, Laura T. 1989. "Harnessing Women's Work: Restructuring Agricultural and Industrial Labor Forces in the Dominican Republic". *Economic Geography*, Vol. 74, No. 2. G:149–69.

Safety and Health in Agriculture. 2011. International labour office (ILO).

Palestine Trade Center – Pal Trade, in collaboration with Agricultural Cooperatives. 2006. "The Palestinian Agricultural Sector- Cash Crops: Sector Brief Gaza Strip". http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/Pnadj559.pdf

"USAID invests in agriculture: "USAID invest in Palestinian agriculture to boost the local Economy, provide jobs, and transform agribusiness into a globally competitive industry 2015". *USAID Leader ship.* https://www.usaid.gov/west-bank-and-gaza/fact-sheets/usaid-invests-agriculture

Veracini, Lorenzo. 2011. "Introducing, settler colonial studies". *Institute for Social Research.* Swinburne University of Technology. 1:1, 1-12, Dol.

War on Want. n.d. "Growing Pains: The human cost of cut flowers in British supermarkets". https://waronwant.org/sites/default/files/Growing%20Pains.pdf

Wolfe, Patrick. 2006. "Settler colonialism and the elimination of the native". *Journal of Genocide Research*, Vol. 8, No. 4: 387–409.

Zu'bi, Nahla. 1984. "The Development of Capitalism in Palestine: The

Expropriation of the Palestinian Direct Producers". *Palestine Studies*, Vol. 13, No. 4: 88-109.

توثيق المقابلات

أبو خيزران، فاروق. 2016. مدير مصنع توباك لتعبئة وتسويق المنتجات الزراعية في محافظة طوباس. مقابلة
شخصية بتاريخ 2016/3/3. أجريت في مكتبه في المصنع وتم تسجيلها صوتيا.

أبو خيزران، محمد. 2016. مالك، ومدير شركة ضراغمة للأعشاب الطبية. مقابلة شخصية بتاريخ
2016/3/3. أجريت في مكتبه وتم تسجيلها صوتيا.

عودة، مجدي. 2016. مدير مديرية الزراعة في محافظة طوباس. مقابلة شخصية بتاريخ 2016/3/3. أجريت
في مكتبه وتم تسجيلها صوتيا.

قطامش. أحمد. 2016. باحث. مقابلة شخصية بتاريخ 2016/3/25. نصفها مسجل صوتيا ونصفها مكتوب.

كرزم، جورج. 2016. رئيس تحرير مجلة آفاق التنمية والبيئة الإلكترونية. مقابلة شخصية بتاريخ
2016/3/14. أجريت في مكتبه وتم تسجيلها صوتيا.

محمد، جبريل. باحث. مقابلة شخصية بتاريخ 2016/3/10. أجريت في مكتبه وتم تسجيلها صوتيا.

قائمة مقابلات إضافية

أبو جيش، منجد. 2015. مدير دائرة الضغط والمناصرة في جمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية سابقا).
مقابلة شخصية أجريت في مكتبه. المقابلة غير مسجلة.

العودة، مأمون. 2015. مدير دائرة تفتيش الأحداث في الإدارة العامة للتفتيش وحماية العمل/ وزارة العمل. مقابلة شخصية أجريت في مكتبه. المقابلة غير مسجلة.

بشارات، مؤيد. 2015. مدير مكتب اتحاد لجان العمل الزراعي في أريحا. مقابلة شخصية أجريت تلفونيا. المقابلة غير مسجلة.

دراغمة، عبد الكريم. 2015. مدير عام الإدارة العامة للتفتيش وحماية العمل/ وزارة العمل. مقابلة شخصية أجريت في مكتبه. المقابلة غير مسجلة.

ذويب، إبراهيم. 2015. رئيس النقابة العامة لعمال الزراعة. مقابلة شخصية أجريت في مكتبه. المقابلة غير مسجلة.

طبخنا، عمر. 2015. مدير البرامج في اتحاد لجان العمل الزراعي. مقابلة شخصية أجريت في مكتبه. المقابلة غير مسجلة.

عواجنة، عماد. 2015. رئيس النقابة الفرعية لعمال الزراعة طوباس. مقابلة شخصية أجريت تلفونيا. المقابلة غير مسجلة.

قائمة الملاحق

الملحق الأول

أسئلة المقابلات للتعريف بالزراعة التصديرية وطنيا

الملحق الثاني

أسئلة المقابلات للنساء العاملات

الملحق الثالث

مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل التصديرية في العام 2015 في محافظتي أريحا وطوباس

الملحق الرابع

أنواع المحاصيل المصدرة وكمياتها بالكيلو غرام في كل من أريحا وطوباس للعام 2014

الملحق الخامس

قائمة بأسماء الشركات التصديرية في الأغوار

الملحق السادس

نماذج من المقابلات

الملحق الأول

أسئلة المقابلات للتعريف بالزراعة التصديرية وطنيا

- ما هي الزراعة التصديرية بشكل عام،؟ كيف نعرف الزراعة التصديرية فلسطينيا؟
- هل تشمل الزراعة التصديرية الفلسطينية التصدير الى إسرائيل؟ التصدير من خلال إسرائيل؟ بيع المحاصيل الفلسطينية الى تجار التصدير في المستوطنات الإسرائيلية؟
- متى بدأت الزراعة التصديرية فلسطينيا، في قطاع غزة وفي الضفة الغربية وفي الاغوار تحديدا؟
- كيف تموضع الزراعة التصديرية في فلسطين في سياق الزراعة التصديرية في المنطقة العربية والعالم الثالث؟
- هل هناك مخاطر لهذا النمط من الزراعة؟ ماهي هذه المخاطر ان وجدت؟
- هل لديك أية معلومات عن مساحات الاراضي المزروعة لغايات التصدير؟
- هل لديك اية معومات عن التغير في ملكيات الاراضي في الاغوار (اريحا وطوباس)؟
- ما هي الاثار البيئية المحتملة للزراعة التصديرية على الارض والعمال/ات والمجتمع؟
- لم اتمكن من الحصول على بيانات بالزراعة التصديرية قبل العام 2013 فهي غير مسجلة لدى وزارة الزراعة، هل لديك معلومات كيف كان يتم التصدير؟ ومن خلال من؟

- خطاب السلطة الفلسطينية يبشر بتحرير الارض والانسان، وتحقيق التنمية، وبالتالي تأتي الزراعة التصديرية كجزء من خطط التنمية، من حيث جذب الاستثمارات ومنافسة الصادرات الاسرائيلية في الاسواق العالمية...الخ، ما رأيك في ذلك؟
- استكمالا للسؤال السابق هل ساهمت الزراعة التصديرية بخلق فرص عمل جديدة للذكور والاناث وبالتالي التقليل من نسب البطالة للطرفين؟
- هل لديك اية معلومات عن عدد العاملين والعاملات في الزراعة التصديرية؟
- تشير بيانات الجهاز المركزي للاحصاء ان عدد العاملات في الزراعة بشكل عام في محافظة طوباس في العام 2006 بلغ 1200 عاملة وبنسة 55.5% من مجموع العاملات، وفي العام 2015 بلغت 1400 عاملة وبنسبة 40.1% ايضا من مجموع العاملات. وفي أريحا في عام 2006 بلغ العدد 800 عاملة بنسبة 44.2%، وفي العام 2015 بلغ العدد 500 عاملة بنسبة 19.7% من مجموع العاملات. كيف تقرأ هذه الارقام والنسب؟
- بعيدا عن الارقام هل لديك اية معلومات عن ظروف تشغيل النساء في الزراعة التصديرية وقضاياهن الاقتصادية والاجتماعية والاثار الصحية التي يواجهنها؟ وهل هذه الظروف مشابهة للسياقات العربية والعالم الثالث؟

الملحق الثاني

أسئلة المقابلات للنساء العاملات

- الاسم، العمر بالسنوات، الحالة الاجتماعية/ الزواجية، المستوى التعليمي.
- ما عدد أفراد أسرتك؟ ما هو موقعك في الاسرة –معيلة اسرة أو فرد في الاسرة، الكبرى، الصغرى- هل يعيش مع الاسرة أراد أخرين كالجد او الجدة ...الخ؟ ما دورك في إعالة الأسرة؟ هل يوجد دخل آخر للأسرة أم دخلك هو الدخل الوحيد؟
- هل المسكن ملك ام مستأجر؟ من هو/هي مالك/ة المسكن؟ عدد الغرف، عنوان المسكن، رقم الهاتف أو الموبايل.
- طبيعة العمل السابق، مكانه، مدته الزمنية، لماذا تركت العمل السابق؟
- لماذا تعملين؟ ما تأثير عملك على الوضع الاقتصادي للاسرة؟ وتأثيره على العلاقات داخل الاسرة؟
- هل واجهت مشاكل من افراد الاسرة أو أحدهم بسبب عملك؟
- هل هناك أفراد اخرين من الأسرة، جيران، أقارب، أو معارف يعملن معك في نفس العمل؟

- ما هي طبيعة العمل الحالي بالتفصيل؟ مكان العمل؟ الفترة الزمنية التي قضتها في العمل؟
- لماذا اخترت هذا العمل؟ كيف حصلت عليه؟ هل كان امامك بدائل أخرى؟
- هل علاقة العمل مباشرة مع صاحب العمل؟ إذا لا هل العمل من خلال وسيط؟
- من هو هذا الوسيط (هل هو معرفة) وما طريقة الاتصال معه ودوره؟
- هل مكان العمل قريب من المنزل؟ كيف تذهبين للعمل؟
- هل العمل دائم أم موسمي؟ إذا كان العمل موسمي ماذا تعملين في الفترات المتبقية من السنة؟ وأين؟
- كيف يمكن أن تصفي يوم كامل من ايام عملك منذ خروجك من المنزل حتى العودة اليه؟
- هل يوجد لديك عقد عمل؟ مكتوب ام شفوي؟
- كم عدد ايام العمل في الاسبوع؟ هل لديك عطلة اسبوعية؟ هل العطلة الاسبوعية مدفوعة الاجر؟
- كم تبلغ ساعات العمل اليومية؟ هل يوجد فترات استراحة؟ هل هي ساعة/ نصف ساعة؟
- هل تعملين ساعات عمل اضافية؟
- هل تحصلين على اجازة سنوية؟ ما مقدارها؟ مدفوعة ام لا؟
- في حالات الولادة هل يوجد اجازة امومة؟ مقدارها، مدفوعة؟
- هل هناك اجازات في الاعياد؟ هل هي مدفوعة؟
- اية اجازات اخرى، وفاة، عارضة؟
- كم يبلغ أجرك اليومي/ الاسبوعي/ الشهري/ القطعة؟ هل هناك اية اضافات على الاجر، مواصلات مكافآت، غيرها؟
- هل تعتقدين ان اجرك كافي؟
- هل ساعات العمل الاضافية "ان وجدت" مدفوعة؟ مقدار الاجر على العمل الاضافي؟
- هل اجرك متساوي مع باقي العاملات؟ هل اجور العاملات متساوية مع اجور العمال؟
- ما هي طريقة دفع الاجر هل هو يومي، اسبوعي أم شهري أم بالقطعة؟ وهل تتسليمه بانتظام في مواعيد محددة؟ من يسلمك الاجر؟ هل الاجر نقدا ام شيك او في حساب بنكي؟
- كيف تصرفين اجرك؟ من يقرر طريقة صرف اجرك؟ هل هناك اتفاق معين في الاسرة يتعلق بصرف اجرك؟ هل هناك اوجه محددة وثابتة لصرف اجرك؟
- هل تساهمين في قرارات الاسرة بوجود الزوج مثل طريقة الصرف؛ المشتريات؛ العلاقات الاجتماعية؛ تعليم الاولاد والبنات؛ زواج الاولاد والبنات؟
- هل يوجد مكان لتغيير الملابس؟

- هل يوجد حمامات مخصصة للنساء؟
- هل تستخدمين ملابس واقية محددة اثناء العمل؟
- هل تستخدمين الاسمدة الزراعية/ المبيدات الحشرية/ مبيدات الاعشاب الضارة؟
- هل تعرضت لاية اصابات عمل/ لدغات، ضربات شمس/ تحسسات؟
- كيف تم التعامل مع اصابات وحواث العمل من حيث العلاج والراتب والتعويض؟
- هل تحصل العاملة عند فصلها من العمل على مكافآة نهاية خدمة؟ كيف تحتسب؟

بالإضافة للمعلومات التي يمكن أن توفرها المقابلة من خلال الملاحظة والمشاهدة لواقع المبحوثة، وما تتيحه المقابلة المعمقة من ملاحظات تفيد في التقييم والتحليل، والتي يمكن تسجيلها مباشرة.

الملحق الثالث

مساحه الأراضي المزروعة بالمحاصيل التصديرية عام 2015في محافظتي أريحا وطوباس بالدونم

المحصول	اريحا	طوباس
النخيل	**11640.5**	**198**
الفلفل الحلو	**527**	**195**
الجزر	**0**	**160**
الاعشاب الطبيه	**342.5**	**500**
المجموع	**12510**	**1053**

المصدر: سجلات وزارة الزراعة

الملحق الرابع

أنواع المحاصيل المصدرة وكمياتها بالكيلو غرام في كل من أريحا وطوباس للعام 2014

المادة المصدرة	الكمية
اعشاب طبية Total	992526
الجزر Total	4000
الخس Total	1536
بصل روس الاكل Total	463012
بطاطا Total	4000
بطاطا بلدية Total	245252
بطاطا حمرا Total	3826500
بلح برحي Total	37650
بندورة Total	1075
ترجون Total	950
تمر مجهول Total	1157982
جزر للاكل Total	1046480
ريحان Total	24555
زيت زيتون Total	371.28
فلفل حلو ملون Total	249991
فلفل ملون Total	60500
قنار بصل اوري Total	505750
قنار بصل بيت الفا Total	22500
قنار بصل مصري Total	15000
كوسا Total	900
لوز Total	9
Grand Total	**8660539.28**

الملحق الخامس

قائمة بأسماء الشركات التصديرية في الأغوار

الرقم	اسم الشركة	الرقم	اسم الشركة	الرقم	اسم الشركة
1	شركة توب فيلد الزراعية	12	نخيل فلسطين	21	جنة عدن
2	شركة الوادي	13	معين داود منيب العمد	22	ثمار الطبيعة
3	شركة الكفير النموذجية	14	مزرعة جمال ابو علايا	23	بي اند اس
4	شركة الفرات الزراعية	15	مزارع عبد الناصر عبد الرازق	24	بال جاردن
5	شركة الريحان الغذائية	16	مزارع الخيزران لصاحبها ثائر	25	الرواد
6	شركة الايهاب	17	مزارع ابو مدراج الطوباسي	25	الحسن للتمور
7	زادنا للتصبيع الزراعي	18	محمد بشير احمد	26	شركة توب فيلد
8	حصاد فلسطين	19	قطاف للاستثمار	27	اصبيح للتجاره
9	الزراعون العرب	20	فرش جيت	28	الوادي
10	الريف للاستثمار			29	الشركة المصدرة
11	السلطان				

المصدر: سجلات وزارة الاقتصاد 2016

الملحق السادس: نماذج من المقابلات

مقابلة فريحة من النويعمة

نص المقابلة

صباح الخير فريحة انا ايمان عساف بعمل هاي المقابلة لرسالة الماجستير تبعتي في جامعة بيرزيت تخصص تنمية ونوع اجتماعي هاي المقابلة عم تتسجل انتي موافقة على التسجيل؟

فريحة: اه انا موافقة على التسجيل.

ايمان: احنا ال يوم14\2\2016 الساعة 11:45.

تعرفينا على حالك اسمك عمرك؟

فريحة: اسمي فريحة عواطلة عمري 30 سنة.

ايمان: متزوجة ولا عزباء؟

ايمان: عزباء

ايمان: لاي صف دارسة؟

فريحة: لصف عاشر.

ايمان: قديش عدد افراد اسرتك؟

فريحة: احنا شبين وتلت بنات عايشين في نفس البيت. ابوي وامي متوفين وما في حدا بعيش معنا من الاقارب فقط احنا الخمس اخوه.

ايمان: بشتغلوا كلهم.

فريحة: نعم بشتغلوا كلهم.

ايمان: انتي وين موقعك في الاسرة.

فريحة: انا في الوسط بين جميع اخوتي وقبل الاخيرة في البنات.

ايمان: مين اللي ماسك مصروف العيلة بجيب المشتريات؟

فريحة: الي اخوي الكبير واختي الكبيرة بنفس الوقت مع بعض

ايمان: يعني همي مسؤولين عن كل اشي في البيت؟

فريحة: اه مشتريات وكل اشي

ايمان: دخلهم بكفي ولا انتي كمان دخلك بدخل على مصروف الاسرة

فريحة: لا احنا كلنا بنساعد مش واحد بس همي التنين بخلصو على كل اشي من كهربا

ايمان: يعني انتو بتعطوهم؟

فريحة: اه احنا بنشتغل وكل اخر شهر بنعطيهم المطلوب منا

ايمان: يعني انتو خمسة بالعيلة الخمسة عندكم دخل؟

فريحة: الخمسة عنا دخل

ايمان: بيتكم هاد ملك ولا ايجار

فريحة: ملك

ايمان: كم غرفة بيتكم؟

فريحة: تلت غرف نوم وصالة ومطبخ وحمام وصالون.

ايمان: البيت مسجل باسم مين؟

فريحة باسم ابوي.

ايمان: كلكم عايشين فيه؟

فريحة: اه كلنا عايشين فيه.

ايمان: عنوانكم لو بدنا نحط عنوان البيت ايش؟

فريحة: قرب مدرسة الولاد الثانوية الحكومية.

ايمان: بتحبي تعطيني رقم التلفون؟

فريحة: اه

ما عندي مشكلة.

ايمان: سابقا ايش كنتي تشتغلي قبل هذا الشغل انتي قلتيلي إنك بتشتغلي بالزراعة التصديرية في العنب والاعشاب والتمر قبلهن شو اشتغلتي يا فريحة؟

فريحة: في المجال الزراعي في البندورة الشيري الصغيرة واشتغلت بالفليفلة.

ايمان: وين بنفس منطقة اريحا؟

فريحة: اه في نفس منطقة اريحا.

ايمان: طيب ليش تركتي هذا الشغل؟

فريحة: هو مواسم فترة العنب بتكون الشهر هاظ البلح شهر ستة وسبعة وثمنية والاعشاب طول السنة حسب الشغل.

ايمان يعني انتي بتتنقلي كل موسم لاشي مختلف؟ كلو في الزراعة التصديرية؟

فريحة: اه كلو مصدر لبرة

ايمان: كم سنة كلهم على بعض الك بتشتغلي بالزراعة عشر سنين تمن سنين؟

فريحة: من عمري 16 سنة بس متقطعات كانن.

ايمان: كنتو تقعدو فترات طويلة يعني؟

فريحة: لا بين الشغل هاظ والشغل هاظ كنا بنشتغل اشي ثاني

ايمان: يعني ما قعدتي؟

فريحة: لا ما كنا نقعد الا فترات قصيرة

ايمان: ليش بتشتغلي؟

فريحة: عشان اصرف على نفسي لانو انا وضعي مش متل وضع باقي الناس يعني كيف بدي احكيلك احنا ساكنين هين صح شبين وتلت بنات بس لا ابو ولا ام فش حدا واخواني بدهم يعيشو بدهم يتجوزو إذا احنا ما ساعدناهم مش رح يزبط، الواحد لما بشتغل بحس انه عمل اشي اشتغل من تعبه هاي هي قيمة لذاتي ودخل على البيت

ايمان: يعني انتي جاوبتيني على السؤوال اللي بعدو شو تاثير شغلك على الوضع الاقتصادي لاسرتكم؟

فريحة: اه اه

ايمان: يعني انتي بتساهمي؟

فريحة: اه يعني ليش اضل قاعدة بالبيت مش عاملة اشي

ايمان: بس يعني انتي بشغلك بتساهمي في الوضع الاقتصادي للاسرة؟ في دخل الاسرة؟

فريحة: اه اه

ايمان: اساسي دخلك ولا ثانوي؟ يعني مهم لو انتي ما اشتغلتي بكون في نقص على الاسرة إذا انتي مجبتيش دخل ولا يستخدم في اشياء ثانوية؟

فريحة: يستخدم هيك وهيك حسب الوضع كيف بكون

ايمان: يعني انتي بتساهمي منيح؟

فريحة: اه بساهم منيح لانه مساهمتي بتساعد أكثر واذا ما ساهمت ما بصير اشي ما بيتاثر الموضوع

ايمان: طيب هاي المساهمة وهاد الشغل كيف اثرت على علاقتكم انتو في البيت؟ علاقتك بخواتك علاقتك باخوتك تاثير ايجابي ولا سلبي يعني تاثير منيح ولا سيء؟

فريحة: لا احنا متفاهمين كثير في البيت

ايمان: يعني لو انتي ما اشتغلتي وما في دخل؟

فريحة: انا بقدر اخذ مصاري من اهلي عادي لانه احنا لو بتيجي على أخوي بدوش ايانا نشتغل بس احنا برضو عيب انه احنا نصرف ونعمل ونحط ونقيم يعني لو انا قاعدة في البيت وطلبت مصاري بعطيني.

ايمان: يعني الوحدة لما بكونلها دخلها غير

فريحة: اه مثلا انا بدي اشتري اشي ما بزبط اضل اقول لاخوي اعطيني اعطيني بس انا لما بكون اشتغل ومعي مصاري بطول بشتري زي ما بدي وفي شغلات كثير بتزبطش اضل اخذ مصروف من أخوي

ايمان: ما واجهتي اي مشكلة من اي واحد فيهم عشان تشتغلي؟ قلك ممنوع تشتغلي؟

فريحة: لا لا الا إذا كان مش عاجبهم الشغل مثل شغل المغسلة هاي لا مفش مجال انا ما بروح احكيله بدي اشتغل فيها

ايمان: غير المغسلة اشي عند اليهود؟

فريحة: هان عادي ما في مشكلة بس انا نفسي ما بحب اشتغل في اماكن محصورة

ايمان: طيب مزارع عندهم مزارع المستوطنات مثلا؟

فريحة: لا ما في مشكلة اشتغلت قبل.

ايمان: بدي منك تحكيلي عن يوم عمل الصبح من اول ما تطلعي من بيتك لحد ما ترجعي اخر النهار عبيتك؟ شو بواجهك بهداك النهار من اول ما تطلعي يوم عمل اوصفيلي اياه.

فريحة: بصحا من الخمسة، خمسة ونصف صباحا، نلبس ونجهز حالنا الباصات بتكون تستنى.

ايمان: طبيعة شغلك الحالي شو هو.

فريحة: في العنب حاليا.

ايمان: خلال الاربع والخمس سنوات الاخيرة في ايش اشتغلتي.

فريحة: اشتغلت في الاعشاب والعنب في الاعشاب قعدت اشتغل فيها سنتين ونصف. العنب كل موسم بروح عليه، يعني كل سنه، تقريبا من خمسة الى سبع سنين. البلح كمان نفس الشيء، البلح حتى بطول في اكثر، البلح صار كيف بدي احكيلك بحطوه في ثلجات ومواد ايشي بطوّل، لانهم بدهم اصدروا بطوّل، بنقعد فطره طويلة واحنا بنشتغل فيه، يعني بقعد اشتغل فيه لشهر ثلاث ولشهر اربعة مرات.

ايمان: يعني بنقدر نحكي انوا في الزراعة بشكل موسمي هون او هون

فريحة: متنقل

ايمان: من سبعة الى خمس سنوات منهم سنتين ونصف متواصله في الاعشاب.

ايمان: كملي عن وصف يوم العمل.

فريحة: نصحى خمسة ونص الصبح، طبعا بتيجي سيارة الشغل الساعة ستة، فيش مشكلة في السيارة بننزل عادي اول ما بنوصل الشغل لازم نلبس مراييل مخصصة للشغل

ايمان: اي ساعة بتبلشي شغل؟

فريحة: الساعة ستة او ستة ونص وبنضل شغالين للعشرة بعطونا استراحة الواحد بدو يوكل بدو يشرب.

ايمان: قديش مدة الاستراحة؟

فريحة: نص ساعة بعدها بترجعي للشغل بتشتغلي لاخر الدوام مرات عالساعة وحدة او تنتين.

ايمان: يعني بتشتغلو للساعة ثلاث مثلا؟

فريحة: للاربعة مثلا حسب اذا في طلبية ممكن ياخرونا ساعتين يعني في طلبية بدها تطلع. هسا جوا الشغل ما بكون في ازعاج بس صوت المواكن شوي بتنزعجي منها عادي يعني طول السنة هاي نفس الروتين هاظ بتروحي بتشتغلي بتروحي نفس الشي بس بكون في ايام عطل احيانا جمعة احيانا سبت بس بتضل الحياة هيك احيانا بنتاخر ساعتين ثلاث.

ايمان: طيب لو وصفتيلي يوم بالاعشاب؟

فريحة: بالاعشاب نفس الاشي بنصحى ابكر من الخمسة خمسة ونص بتكون السيارة هان بتروحي بتشتغلي نفس الاشي بتروحي بتلبسي زي خاص للشغل وبتدخلي جوا.

ايمان: يعني بيوت بلاستيكية؟

فريحة: لا في شغلين في بكون مبنى هاظ للتغليف عشان يتصدر

ايمان: انتي باي شغل اشتغلتي منهم؟

فريحة: بالتنين بتروحي بتلبسي المريول وبتدخلي عالشغل بكونو جايبينلك الاعشاب طازة بتنظفي وبعطوك بشو لازم تعبي طبعا بتمسكي الضمم اللي بكونو عاملينها بتشيلي منهم الاشي اللي مش منيح وبكون الهم كياس مخصصة مثلا الجرجير بكون اله بكيت مرسوم عليه جرجير ومكتوب عليه اسمه بتغلف جواته وبتسكريه في بكون علب روز مارين اللي هو حصى البان هيك بسموه وفي كل الاعشاب وهيك بتضلي تشتغلي للعشرة نفس الاشي بتطلعي فطور بس مشكلة الاعشاب انها بتتاخر ساعات طويلة

ايمان: لاي ساعة؟

فريحة: سبعة

ايمان: بتضلو للمغرب؟

فريحة: سبعة ستة خمسة

ايمان: بهاي الفترة من السنة بتوصلي بتكون ليل يعني؟

فريحة: اه بقضي وقت الاعشاب تقريبا ما بشوف الناس بقضي وقتي بالشغل بتروحي المغرب كيف بدك تشوفي الناس

ايمان: اذا بالقطف؟

فريحة: اذا بالقطف هناك اول شي بكون بيوت بلاستيكية بالصيف بكون شوب كثير مش طبيعي وبالشتا بكون برد مش طبيعي بتقطفي جوا وهان ما في شي خاص تلبسي طبعا كل اشي اله لمسات يعني في نوع اعشاب ما تقدري تضغطي عليها بصير لونها اسود بتقطفيها بطريقة صح يعني ما بتقدري تسرعي ولا بتقدري تبطئي لانه اذا قصيتي غلط او الاعشاب من كثر ما ضغطي عليها صار لونها اسود بخسر الشغل لانه بدو يكون طالع عالوزن هاظ يعني اذا بدهم خمسة كيلو صح بطلعو فوق بنحطو في العلب خمسة كيلو ما بتكبي اشي ولا بتحطي اشي عشان هيك لما بتكوني تقطفي بتقطفي صح

ايمان: كيف بتقدري انه هاظ خمسة كيلو؟

\فريحة: بكون معنا ميزان

ايمان : لاي ساعة بتضلو؟

فريحة: بتضلي من الصبح من الستة للساعة وحدة وبتطلعي على المخزن يا بتعبي الطلبية اللي انتي جبتيها الكل بكون يعبي بطلعو تنتين تلات بكون بدهم اشي تاني طلبية جاي كمان بنزلوهم او بتقطفي وبتطلعي ساعتين فوق بتعبيهم وبترجعي تقطفي اشي تاني لقبل الغروب اللي تقدري تشوفي الاعشاب منيح

ايمان يعني بغض النظر النهار طويل ولا قصير الغروب اجى الساعة خمسة ولا الساعة تمنية طول ما في نهار انتو شغالين؟

فريحة: اها يعني شتا او برد انتي بدك تفوطي على الحماموت.

ايمان: انتي ليش اخترتي هذا الشغل؟

فريحة: الاعشاب؟

ايمان: كله الاعشاب والعنب والزراعة التصديرية

فريحة: اول اشي انا ما خلصت تعليمي كل شغل بدو يكون معاك شهادة لتشتغل حكمت علي الظروف اطلع من المدرسة واشتغلت بالاعشاب

ايمان: خواتك نفس الاشي؟

فريحة: لا خواتي بختلفو اختي خلصت توجيهي وقدمت على سكرتارية واشي زي هيك

ايمان: بتشتغل بالسكرتاريا؟

فريحة: اشتغلت شوي وبعدين بطلت

ايمان: اشتغلت بالزراعة؟

فريحة اشتغلت في مصنع فطر

ايمان: يعني بس انتي بتشتغلي بالزراعة بالقطف والتعبئة؟

فريحة: اه

ايمان: يعني هذا سبب اختيارك للشغل في الزراعة؟

فريحة: اه وبنفس الوقت كان الشغل هون معاشه اكثر يعني لما كنت اشوف انه في براسي مشروع بدي اعمله كنت اروح على الشغل اللي في مصاري اكثر وبتحمل كل عواقبه عشان يصير دخلي بالشهرين هدول يصير منيح

ايمان: يعني المشروع للاسرة بكون؟

فريحة: لا لا لا مرات بكون للاسرة مرات بكون شخصي

ايمان: كيف لاقيتي هذا الشغل سهل تلاقيه؟

فريحة: سهل جدا تحصلي على هيك شغل يعني بتروحي اول يوم تاني يوم بكونو معلمينك شو تعملي لما بتقرري تروحي تشتغلي بتروحي تشتغلي

ايمان: ما بتصلو عليكم دايما بالمواسم

فريحة: لا لا عادة بعرفو اللي بستغل بهيك شغل بسالوه برنو عليه بسالوك بتشتغلي انت؟ بدك شغل؟ تروحي معي؟

ايمان: مين اللي برن عليكي؟

فريحة: اللي بكونو بوخذو عمال في معلم بوخذ عمال على شغل معين

ايمان: عندك بدائل للشغل هذا وانتي اخترتي هذا الشغل؟

فريحة: لا ما كان عندي بدائل لو كان عندي بدائل ما بروح اشتغل

ايمان: ليش كان ما رحتي؟

فريحة لانه الواحد بصحى بدري وبروح تعبان وامرار بكون الشغل فل للمغرب تروحي ما تشوفي حدا يعني حرام اكتر من ثمن ساعات حرام

ايمان: وهذا طول ساعات العمل نفسه بصير في العنب يعني طول ساعات العمل؟

فريحة: البلح اكثر شغلة مريحة لانك بتضلي قاعدة

ايمان: العنب بتقطفي عنب ولا لأ؟

فريحة: كنا نقطف وبعدين بطلنا نقطف اطلعي العنب كيف بنبلش بنبلش بالعنب من لما يطلع على الشجرة القطف احنا بنروح نشتغل ننزل الورق اللي مغطي القطفان همي يحطو دوا وبعدها بتظلي شغاله فيه بنظف القطف من الحب الخربان وبعدها بنخفف الحب عن القطف عشان ما يرصرص على بعضه ويخرب يعني

لما همي يجو يقطفوه ويعبوه ويصدروه ببقى صح اول حبة واخر حبة حلوة اصلا هيك شغل البنات عشان زادت الطلبيات صارو يجيبو عمال يقطفو واحنا نعبي

ايمان: كيف ساعات العمل فيه

فريحة: ساعات العمل في العنب من الستة للوحدة بالمزرعة

ايمان: بتكملي تعبئة؟

فريحة: لا بتروحي شغل المزرعة بكونش في قطف وتعبئة لحد ما يقطفو

ايمان: هلا نرجع للي حكيناه قبل شوي علاقتك بالشغل بصاحب العمل مباشرة ولا في وسيط؟

فريحة: لا في وسطاء

ايمان: طيب هذا الوسيط شو دورو؟

فريحة: دورو يامنلك شغل وبكون في مواصلات بس انت بتروحي تشتغلي معاه

ايمان: شو تاثيره على دخلك؟

فريحة: ما باثر

ايمان: يعني ما باخذ جزء من راتبك؟

فريحة: لا بوخذ عمولة من صاحب الشغل

ايمان: ما بتعرفي مقدارها؟

فريحة: يعني لما بروح اشتغل معاه انا بساله تلقائيا شو الاجار؟ بقلي 60 شيكل بدون مواصلات ولا اشي

ايمان: هذا اللي الك توخذيه بس ما بحكيلك قديش هو بوخذ من صاحب العمل عمولة؟

فريحة: ما بنعرف بس بعدين بنصير نعرف انه بوخذ على كل وحدة خمسة شيكل

ايمان: بس خمسة شيكل لا سيارة ولا اشي

فريحة: بس خمسة شيكل لا مهو حسب المعلم اللي بتروحي تشتغلي عندو احيانا يقله جيبلي عمال والمواصلات علي هما لحالهم بصيرو يمشو شغلهم اللي جابني عالشغل وصاحب الشغل بس انا بعجبني الاجار بقلي اشتغلي معي بطلع من الستة للساعة ثلاث بستين شيكل اذا انا بحاجة المصاري بروح بس اذا انا مش بحاجتها ما بروح كل هالساعات هاي على ستين شيكل يعني مش هو قديش يوخد مني انا اللي بتحكم فيه

ايمان: قريب مكان العمل من بيتكم؟

فريحة: لا احيانا يكون بعيد

ايمان: يعني بالسيارة مسافة نص ساعة او ساعة

فريحة: احيانا ساعة

ايمان: وين الساعة هاي وين بتروحي الاعشاب هاي احنا متفقين عند الفلسطينية صح؟

فريحة: انا بحكيلك ليش الساعة هاي المسافة اللي انا بمشي فيها بين ما يلم البنات وبين ما ينزلهم بالرجعة واحيانا يكون بيتك اخر بيت يعني احيانا بكون انا من النويعمة بكون لحالي بشتغل مع هدول البنات كلهم من نطاق ريحا فانا بكون لحالي فبتكون التوصيلة ابعد

ايمان: وين موقعها مزرعة الاعشاب؟

فريحة: باريحا تحت شقة الباباي بتحكي بدك توصلي حدود الاردن

ايمان: يعني بتطلعو من اريحا من عند الانتر وبتروحو باتجاها؟

فريحة: لا منروحش من طريق الانتر في اكتر من طريق طريقنا مختصرة متخشش عالبلد

ايمان: بغض النظر يعني هي جاي شرق ريحا

فريحة: اه شرق ريحا

ايمان: ومزارع العنب والتمر وين اللي بتشتغلي فيها؟

فريحة: البلح نفس الاشي عند الباباي همي تلت مصانع بنشتغل فيهم نفس الاشي لانه ريحا ما فيها مكان تحطي مخزن الا هذيك المناطق لانه ما بكون في سكان

ايمان: برضو العنب اللي بتشتغلي فيها بنفس المنطقة؟

فريحة: لا العنب بدي احكيلك بالمناطق هذيك بس اقرب شوي

ايمان: شغلك حاليا موسمي الا الفترة اللي بالاعشاب كانت دائمة طيب لما بكون شغلك موسمي بتضلي تتنقلي من موسم لموسم ما بتقعدي بالبيت؟

فريحة: لا ما بقعد بالبيت ليش لانه اللي بنشتغل معاه بنخلص من شغل بكون مدبرلنا شغل تاني من العنب للبلح والتمر والفليفلة.

ايمان: الفليفلة للتصدير برضو موقعها قريب من المزارع هذيك؟

فريحة: اه للتصدير اه برضو قريبة

ايمان: في عندك عقد عمل بتوقعو عليه او اتفاق

فريحة: فش عقد ولا اتفاق بتروحي هيك

ايمان: فش اتفاق شفوي

فريحة: في اتفاق شفوي انتي سألت سؤال مهم احنا ما بنشتغل مع حدا ما بنكون متاكدين انه رح يعطينا مصاري هو بكون حريص عشان نشتغل معاه بكون هو امين

ايمان: يعني العقد شفوي بتتفقو على الشغل والراتب وساعات العمل بتتفقو عليها ولا بتكونو عارفينها؟

فريحة: لا بنكون عارفينها في مرات بكون في ساعات زيادة فبكون في اعتراض من بعض الصبايا مقل المتجوزات بحكو بنقدرش نتاخر اكثر من ساعتين فبتغير النظام ساعتها

ايمان: كم يوم بتشتغلي بالاسبوع؟

فريحة: طول الاسبوع

ايمان: يعني سبع ايام؟

فريحة: في يوم عطلة

ايمان اي يوم؟

فريحة: همي بحددولنا اياه يا جمعة يا سبت

ايمان: هاي ايام العطلة بعطوكي اجارها؟

فريحة: لا بس الايام اللي بشتغل فيها يعني لو عطلت بالاسبوع يومين ما بعطوني عنها

ايمان: يعني ما عندك عطلة مدفوعة الاجر؟

فريحة: لا لا

ايمان: انتي حكيتيلي عن ساعات العمل بس اللي بدي اساله عن ساعات العمل الاضافية يعني لما يقولولك عنا طلبية وتاخرو ما بدفعولكم عنها

فاطمه: لا بدفعولنا عليها يعني انا اليوم ايجاري ستين شيكل للساعة تلاته وتاخرت تلت ساعات بكون هذا اليوم انا اشتغلته بتسعين شيكل واحيان حسب المعلم مرات بشوف انه تعب العمال وبنكون خلصنا الطلبية بساعة ونص بحسبلنا ساعتين بعطينا نص ساعة زيادة

ايمان: هذا دائم ولا حسب صاحب العمل؟

فريحة: لا حسب الشغل وحسب صاحب العمل اشتغلنا عند معلم ما بطلع على الساعة يعني اذا اشتغلنا اقل من الساعة شوي بحسب ساعة وبعطينا زيادة وفي منهم لا بكونو صارمين على اي دقيقة تروح من شغلهم وغالبيتهم بكونو صارمين عشان شغلهم

ايمان: العمل الاضافي لما ياخروكم حتى لو احتجين اللي عنهم ولاد؟

فريحة: لا احيانا بروحوهن

ايمان: ولا مرة اشتغلتو زيادة وما اخذتوش؟

فريحة: لا

ايمان: في الاعشاب لما تشتغلي للساعة سبعة ما في اضافي كله بحسبوه يوم عمل؟

فريحة: لا كله يوم عمل ما بحسبو اضافي بس بالاعشاب يوم الجمعة على التنتين لازم نروح بس ساعة زيادة وفي الايام اللي للستة وسبعة يكون فيها ساعات اضافي وبنوخذ عليها وهذا الشغل هو الوحيد اللي بنوخذ عليه اكثر من الشغلات التانية

ايمان: بدي اسالك بدقة يوم العمل في الاعشاب ببدى الساعة ستة...

فريحة: الاعشاب الوحيد اللي ما بتعرفي ايمتى بتروحي يعني بتخلص الطلبية الساعة ثلاثة بس عشان يمشو شغل بكرا بكون عندهم بكرا طلبية اكبر بكرا بشغلونا ساعتين زيادة همي بكونو عارفين هذا الاسبوع شو بدهم يطلعو عشان هيك بحكيلك ولا مرة بنروح بدري

ايمان: يعني قديش ساعات عمل عادية وقديش اضافية للاربعة للخمسة؟

فريحة: للاربعة واحيان للخمسة وباخرونا ساعتين لعدها

ايمان: بحاسبوك عليهن؟

فريحة: اه بحاسبونا عنهن ساعات الزيادة هدول بكون صاحب العمل بحاجتهن اكثر منا عشان هيك بحاسبنا عليهن بزيادة

ايمان: بالاعشاب كم كان راتبك؟

فريحة: بوصل ثلث الاف او الفين وخمسمية

ايمان: انتي هناك شهري او ميامة؟

فريحة: شهري

ايمان: واليوم اللي ما بتداومي؟

فريحة: ما بدفعولي اياه شهري انا اخذ مصرياتي يعني انا بشتغل هذا الشهر باخر الشهر بحسبولي كم يوم اشتغلت وبحاسبوني عليهن واذا بدي سلفة بعطوني اياه

ايمان: طيب كيف بتعرفي انه حسبولك اجرتك والعمل الاضافي؟

فريحة: انا بسجل شو اشتغلت طول الشهر وبسجل ساعات الزيادة يعني للاربعة انا اخذ خمسة وثمانين بعد الاربعة احنا تاخرنا ساعتين بسجلهم

ايمان: كيف بحسبولك الساعة؟

فريحة: كانو يحسبولنا 13 شيكل عالساعة هسا انا بسجلهم ولما يخلص الشهر بجيب بحسب ولما يجو يعطونا الراتب بسالني قديش الك يوم بقلو بعطيني قبضتي بكون مسجل عليها اسمي وكم يوم اشتغلت والساعات الاضافي ولما اروح عالدار بحسب بلاقي نفس المبلغ

ايمان: واي يوم غبتي بالشهر ...

فريحة: انا بكون مسجل كم يوم عطلت

ايمان: عندكم فترة استراحة وحدة في اي شغل بتشتغلوه؟

فريحة: اه الا بالاعشاب بنوخذ اكتر من فترة استراحة على العشرة عشان اللي بدو يفطر يفطر مدتها نص ساعة وعلى التنتين اذا بدنا نتاخر برجع بعطينا استراحة

ايمان: بتردو توخذو نص ساعة؟

فريحة: لا عشر دقايق او ربع ساعة احيانا نص ساعة بحكيلنا ارتاحو ما في شغل كثير ونفس الاشي العنب لانه هذول الشغلتين متعبات كثير بظل واقفين اما البلح بتزهقي وانتي قاعدة

ايمان: بالبلح بتوخذي بس نص ساعة للفطور؟

فريحة: لا احيانا بتطلعي لانه ضغط الشغل ما بخليكي تظلي مركزة بطلعوكي مرات وبطلبو البنات يطلعو لو عشر دقايق لانه خاصة شغل البلح بدو تركيز عاساس هيك بطلعونا اللي بدو يشرب قهوة زبزقفو القشط اللي بمر عليه البلح

ايمان: ولا مرة اخذتي اجازة سنوية؟

فريحة: لا ما في اجازة سنوية انتي تعطلي لحالك يعني هذا الشهر بدي اشتغل عشر ايام وانام باقي الشهر

ايمان: يعني ما في اجازة ولا يوم بالشهر لانه بالعمل المواسم في يوم بالشهر؟

فريحة: في فترة الاعياد

ايمان: عمرك اشتغلتي في مكان كان في نساء حوامل ممكن تولد؟

فريحة: كان يمر علينا نساء حوامل بس ما بكونو بالشهر اللي انتي بتحكي فيه بعرفو انهم حوامل وببطلو

ايمان: همي ببطلو يجو ولا همي ببطلوهن؟

فريحة: لا همي ببطلو يجو وفي منهن محتاجات همي ببطلوهن ما بزبط لانها الحامل بتكون تعبانة

ايمان: يعني ما بنقدر نسال عن اجازة ولادة؟

فريحة: لا لا

ايمان: اجازات الاعياد كم يوم بالسنة؟

فريحة هو بالسنة بيجي عيدين ثنين هاد عيد العمال او غيره ما بنوخذهن بس عيد الاضحى والفطر

ايمان: عمرو اشتغل معك حدا مسيحي الهم اعياد؟

فريحة: لا ما عمرو اشتغل معي مسيحيين

ايمان: كم يوم بتعطلو بعيد الفطر

فريحة: تلت ايام بوالاضحى زيهم واحيانا بحكولنا عطلو لحد ما نعطيكم تلفون

ايمان: بدفعولكم اياهن؟

فريحة: لا بس قبل العيد بعطونا عيدية او بعطونا من نفس الشغل تمر مثلا

ايمان: انتي بالاعشاب شو بعطوكي؟

فريحة بعطونا مصاري مرات مية مرات ميتين بس العطلة على حسابنا

ايمان: طيب لا سمح الله صارت حالة وفاة في الاسرة الغياب مدفوع؟

فريحة: لا مش مدفوع بس حسب المعلم اذا طلعت على الشغل وصارت حالة وفاة في منهم بحسبو اليوم وفي منهم نص يوم وفي منهم بحكو ما اشتغلت هاليوم ما بحسبو

ايمان: تاني يوم الوفاة ما بدفعو؟

فريحة: لا ما بدفعو

ايمان: طيب وانتي رايحة عالشغل صار معك طاريء مرضتي انمغصتي وانجبرتي ترجعي ما بدفعولك اياه.

فريحة: اللي بصير غير هيك يعني اذا تعبتي بالشغل مثلا بطلعوكي تشمي هوا برة او يعملولهم اشي يشربو

ايمان: بس انه وهي بالبيت تحكي الوحدة ابني مريض وبدي اخذه على الدكتور؟

فريحة: لا ما في ما بحسبوه

ايمان: اجرك اليومي بختلف من مجال عمل لمجال عمل تاني؟

فريحة: مرات ما في راتب معين يمكن يطلعلك يومين تلات بدون اضافي والباقي في عمل اضافي بس ما بتتاخري بالفليفلة كثير للاربعة للخمسة بس

ايمان: اجركم باليوم بس بتقبضوه بالشهر؟

فريحة:اه

ايمان: طيب في اي اضافات غير العمل الاضافي والمواصلات؟

فريحة: لا الا اذا رحنا عالشغل وكان في خلل بالشغل وبخلونا ساعتين نسلك وبعدها بحكولنا روحو لما بكون في خمسين عامل ما بقدرو يحكولنا ما الكم يوم لانا طلعنا من بيوتنا والخلل من الشغل مش منا

ايمان: انتي بتشوفي انه دخلك كافي اللي بتوخذيه؟

فريحة: لا مش كافي اذا بشتغل على حساب 60 شيكل طول الشهر غير العطل بطلع الف وخمسمية شيكل

ايمان: طيب انتي وزميلاتك بالشغل اجوركم متساوية؟

فريحة: اه متساوية الا اذا حط صبية مسؤولة عنا احيانا بتوخذ زيادة شوي عنا واحيانا ما بتوخذ زيادة

ايمان: لما بجيبو حدا جديد بعطو نفس الاجر؟

ايمان: اجور العاملات متساوية مع اجور العمال يعني مثلا في العنب لما يجيبو عمال للقطف بخذو نفس الاجر؟

فريحة: ما بعرف بس كانو احيانا يوخذو اكثر منا عشان بقطفو وبحملو بس كيف اخر الموسم بعطوهم مكافات

ايمان: انتو بعطوكم؟

فريحة: اه بعطونا لانه باخر الشغل بكون العمال اللي بشتغلو صح

ايمان: ايش يعني المكافاه؟

فريحة: مصاري احيانا ميتين شيكل او مية وخمسين عشان بحكو هذا العامل تعب معي

ايمان: دائما هاي المكافاة؟

فريحة: احيانا مش دائما ومش نادرا

ايمان: في نهاية كل موسم؟

فريحة: اه

ايمان: انتي اجرك بتوخذيه من الوسيط؟

فريحة: اه

ايمان: الاجر مصاري دائما مش شيك ولا على حساب بالبنك؟

فريحة: لا مصاري

ايمان: كيف بتتصرفي باجرك؟ انتي قلتيلي انك بتساعدي في الاسرة لما بتوخدي اجرك وبتروحي عالبيت شو اول اشي بتعمليه؟

فريحة: اول اشي بحسب المصاري اذا صح اولا واذا شفت اشي غلط يعني ناقص برجع بسكر المغلف وبرن عالوسيط وبحكيله وما بصرف منهن وبعدها بحسب وبحكيلي مزبوط او اذا انا كنت مسجلة يوم شغل واحنا كنا معطلين او اشتغلنا ساعتين وروحنا وما حسبو اليوم بحكيلي وما بصير مشاكل عادة لما بروح بحكي لاختي قبضنا اليوم وبعطيها خمسمية شيكل وانا بكون مثلا بدي اشتري اواعي او بكون مسجلة علي ديون اشي مثلا بكون ماخذه فطور عالشغل ومش دافعه بدفعه عالقبضة مهو احيانا بجي اخر الشهر ما بكون مع الواحد مصاري بسكر ديون الي ومرات بخبي بدي اروح مع صاحباتي واحيانا بدي اعالج سناني واحيانا بكون اخر الشهر معي مصاري بس ما بزبط اخبي بالنك لانه مش كل الاشهر راتبي عالي احيانا الف وميتين او الف وخميمية بوخذهن ويا دوب اسلك حالي

ايمان: انتي بتساهمي بمصروف البيت بخمسمية

فريحة: احنا بالبيت خمسة بنشتغل بنكون مقسمين كل واحد شو عليه مثلا اخوي بدفع كهربا ومي وبجيب اشي معين للبيت واخوي الثاني عشان بدو يتجوز ما بنوخذ منه اما انا واختي بنحط في البيت بنجيب اغراض والحمدلله

ايمان: لو انتو قررتو تركبو مكيف مثلا او تعملو اي اشي مين بوخذ قرار ومين بدفع حقه؟

فريحة: هذا قرار شخصي يعني مثلا انا عايشة في البيت بكون بدي اجيب مكيف لغرفتي بحكي لاختي انا بدي اجيب مكيف ما رح اضل انام بهاي الغرفة عشان في مكيف بتحكيلي انتي حرة

ايمان: يعني انتي بتشتريه على حسابك ومن راتبك طيب افرضي انه مش الك يعني بدكم تشترو اشي تحطوه في الصالة محل ما بتسهرو عند التلفزيون مين بوخذ القرار؟

فريحة: اختي بتوخذ القرار واحيانا بنتشاور يعني بدنا نحط مكيف بالصالة وين بدنا نحطه وكيف وقديش حقه ومين رح يدفع وكم حجمه وبنتفق

ايمان: يعني ما في حدا بفرض رايه على حدا كونكم كلكم بتساهمو بمصروف البيت طيب افرضي انك اعترضتي؟

فريحة: يعني الاشياء اللي بنتشارك فيها هي الصح

ايمان: يعني بسمعولك وبوخذو برايك؟

فريحة: اه يعني لو اختي قالت بدها تحط مكيف هان بحكيلها انت من عقلك بدك تحطيه هان بزبطش الباب هان ودار اخوي هان وبدك تطلعي على الطابق الثاني بنتشاور بتصير اختي الثانية تقول كلام فريحة مزبوط مثلا ممكن نقول انه نحطو بالغرفة احسن وبنضل نحكي نحكي نحكي يعني ممكن تكون اختي بتحكي باشي مش دايرلها انه ما بزبط او مثلا ممكن نبدي اشياء على اشياء

ايمان: يعني كونك بتشتغلي وبتساهمي بالمصروف بخليكي تساهمي في القرار طيب لو ما بتشتغلي؟

فريحة: ما بقدر اخذ قرار انا حكيتلك انه الشغل فادني كثير اعطاني ثقة بحالي ولو شو ما صار معي بقدر ادبر حالي وما احتاج حدا وعلمني انه اذا معي بشتري اذا ما معي بشتريش

ايمان: يعني انه ما حدا بفرض عليكي اشي في التزام مالي الا بتكوني مناقشتيه وموافقة عليه؟

فريحة: الا في بعض الاشياء مثلا لما بكون عنا مناسبة يعني اخوي بدو يتجوز او بنت اختي بدنا نشتري اواعي نلبس وبدنا ننقط او بدو يصير عنا مناسبة بدو يجي عنا ناس

ايمان: يعني رايك بنسمع؟

فريحة: اه يعني احنا في البيت الحمدلله بنتشاور في كل اشي ما في حدا بوخذ قرار من راسه الا في الاشياء الخاصة الك ما حدا بتدخل فيها

ايمان: وانتي لما بتعطي اختك الخمسمية شيكل ما بتحكيلها هذول للخضار ؟

فريحة: لا لا انا بعطيها وهي بتعرف شو تجيب

ايمان: طيب مثلا زواج اخوكي كلكم بتتشاورو بتوقيت الزوراج ومين تخطبولو والعمر يعني هاي القضايا الشخصية اللي بتتعلق بشخص معين لكن هي مصيرية بتتناقشو فيها وبناخذ رايكم؟

فريحة: اه يعني اخوي لما اجى يخطب اجى حكالنا واحنا بنعرف البنت حكينالو ما في مشكلة لما بدو يجيب الها هدية بسالنا شو اجيب لما بنى بيته غير نظام البيت عن اللي تحت حكالنا تعالو اوريكم شو بدي اعمل

ايمان: هو لما بنى من ادخاره هو؟

فريحة: اه احنا ساعدنا باشي واحد انا حكيناله انت اشتغل وكون حالك وابني واتجوز احنا ما بدنا منك اشي احنا بنصرف عالدار

ايمان: انتي ممكن تنخطبي قضية شخصية بتتعلق فيكي شو بتعملي؟

فريحة: انا انخطبت وفرضت راي وعملت متل ما بدي بس ما في نصيب ورجعت خطبت مرة ثانية بس تعلمت من المرة الاولى يعني بالمرة الاولى كانو اهلي معارضين التاني لما اجى انا حطيت النقاط على الحروف يعني اسالو عنه ما في اشي يعيبه انا عمري مش صغير صرت افرض اشياء التجربة الاولى خلتني اتعلم

ايمان: يعني انتي هلا خاطبة؟

فريحة: اه

ايمان: يعني انتي حاسة انه لانك بتشتغلي والك دخلك وبتساهمي بمصروف البيت همي احترمو قرارك؟

فريحة: انا بعد التجربة الاولى هيك قبل انا كنت حاسة انه كل اشي ضدي وانهم بدهم يفصلو كل اشي وانا البس ما فكرو انها هاي البنت بتحبه وبدها اياه لا حكو شو حب ما حب يعني مش همي رافضين الفكرة تماما احنا اهلي مش كتير متخلفين في بينا ثقة بالدار يعني انا اقدر اطلع في الي عمام بختلفو عنا بس احنا بنحترم قرارات بعض يمكن اخوي مش عاجبو الموضوع بكون خلص من عندو هو

ايمان: كيف خلص من عندو؟

فريحة: يعني مثلا مش عاجبه الشب ما اجى حكالي انه فريحة فكري بالموضوع الشب مش عاجبني

ايمان: يعني رد اله بالرفض؟

فاطمه: لا اتصرف معه تصرف مش لائق هو مش قادر يحكيلو هو عارف اني بدي اياه

ايمان: راجعتي بعدها؟

فريحة: اه راجعته هي اجى الثاني خطبني ما حكى شي لاني انا حكيت كل اشي الصح والغلط يعني شو في اشي غلط هو قبل ما يجي على بيتنا انتو سالتو

ايمان: يعني الك وجهة نظر؟

فريحة: يمكن لاني كنت صغيرة واحنا ماخذين فكرة انه الكبار همي بعرفو كل اشي وبفهمو اكثر منا والكبير بوخذ قرار عنا بس لما كبرت عرفت انه هاي حياتي كل اشي ممكن اخليك توخذ قرار فيه مثلا بدكش اطلع بشعري اوك بدكش اياني اشتغل في مكان معين اوكي بس اتجوز لا هاي حياتي

ايمان: نرجع لمكان العمل في مكان بتغيرو فيه ملابسكم؟

فريحة: اه في كل مكان واحيانا كنا نروح المراييل نغسلهم ونلبسهم من البيت وفي حمامات وفي غرف للغيار وخزاين ما الها مفاتيح بس احنا بين بعض كنا نعرف وين بحط كل حدا اغراضه

ايمان: فس حمامات خاصة بالنساء؟

فريحة: اه وبعاد عن الشباب

ايمان: لبس المريول بس عشان التعقيم؟

فريحة: لا هو في منه هالحكي بس كمان عشان نكون زي واحد كلنا بالشغل وعشان نظل نظاف شو ما نزل علينا

ايمان: انتي عمرك استخدمتي اسمدة؟

فريحة: لا زراعة زرعنا وقطفنا بس تسميد او رش لا اذا شفنا اشي على الشجرة واحنا نشتغل بنروح بنوصف مثلا لون الشجرة وهمي بيجو برشوها

ايمان: انتي تعرضتي لاي اصابة مثلا لدغة حشرة او ضربة شمس؟

فريحة: لا لدغات ما صار لانه من كثر ما برشو ادوية ما بتشوفي حشرات بس احيانا ضربات الشمس او جروح عادية من المقص او السكين

ايمان: طيب البيوت البلاستيكية يا باردة يا حارة لو طلعتي منها وكان في هوا وصار لفحات؟

فريحة: اه في ناس كان يصير معهم ازمات دائمة وفي ناس بصير معهم حساسية انا صار معي حساسية من عشبة بحكولك انتقلي اشتغلي في عشبة ثانية.

ايمان: طيب لو حساسية دائمة ما بعالجوها؟

فريحة: هي بتخلص لحالها او بخلصوها ولا بعالجوها ولا اشي بس ممكن يسعفوها اسعاف اولي في الشغل مثلا اذا جرح بعقموه وبلفولها اياه بس ممكن اذا ضربة شمس يسعفوها على الطواريء

ايمان: اذا مثلا حدا صابتو ضربة شمس عطلتها اسبوعين ما بحملو مسؤوليتها او بدفعو اجرها؟

فريحة: لا احنا شغلنا غير راتب عالبنك او مامن شغل حر احنا انا حكيتلك انه المعلم بشوف البنت مريضة بعطلها

ايمان: طيب لو العطلة تلت ايام بحسبولها اياها

فريحة: لا ما بدفعولها اشي بس حسب المعلم ممكن يحسبلها طول اليوم

ايمان: طيب في الشغل الدائم مثل الاعشاب الطبية لو اجو وحكوليك خلص يعطيكي العافية ما بدنا تشتغلي معنا بدفعولك مكافاة نهاية خدمة؟

فريحة: لا لا

ايمان: احنا هيك جاوبنا على كل الاسئلة بتمنالك كل خير ويعطيكي العافية

فريحة: الله يعافيكي وبتمنالك التوفيق.

مقابلة نعيمة من العوجا

ايمان: مساء الخير يا نعيمة انا ايمان عساف بعمل هاي المقابلات لرسالة الماجستير بعنوان النساء العاملات في الزراعة التصديرية في جامعة بيرزيت تخصص تنمية ونوع اجتماعي احنا بدنا نسجل هاي المقابلة موافقة؟

نعيمة: فش اي مشكلة

ايمان: احنا اليوم 15\2\2016 الساعة 2:40 مساء

ايمان: عرفينا على حالك

نعيمة: اسمي نعيمة عمري اربعين سنة

ايمان: متزوجة؟

نعيمة: متزوجة ولكني منفصلة عن جوزي وهو عندو بيت ثاني

ايمان: قديش عدد افراد الاسرة؟

نعيمة: خمسة ثلاث بنات وولدين الولد الكبير متزوج

ايمان: مين معيل الاسرة؟

نعيمة: انا معيلة الاسرة

ايمان: ابنك المتزوج بعيش معكم في الاسرة؟

نعيمة: لا قسمناله غرفتين من البيت وعملناله مدخل لحاله وهو مسؤول عن بيته

ايمان: هل يعيش معكم احد الاقارب مثلا جد جدة او احد الاقارب؟

نعيمة: لا ما بعيش معنا حدا

ايمان: في دخل اخر للأسرة غير دخلك؟

نعيمة: لا ما في غير دخلي

ايمان: هذا البيت ملك؟

نعيمة: اه ملك

ايمان: مسجل باسمك؟

نعيمة: لا باسم جوزي بس انا ساكنة فيه انا بنيته

ايمان: انتي بنتيه ومش مسجل باسمك ليش؟

نعيمة: هاي الارض من البلدية اعطوني اياها ابني فيها ولما طلعنا الرخصة سجلوها باسم جوزي

ايمان: ليش ما تسجلت باسمك ما دام انتي اللي بنيتي وانتو منفصلين؟

نعيمة: مهي هاي البلدية بتعطي الارض لولاد البلد وانا مش من البلد جوزي من هان سجلوها باسمه

ايمان: كم غرفة البيت؟

نعيمة: بقى البيت ثلاث غرف بس لما تجوز ابني اخذ غرفة وبعدها صارت شوية مشاكل مع كنتي قمت اعطيتهم غرفتين وفتحتلهم مدخل ثاني وهسا حاليا عندي غرفة وغرفة سفرة ومطبخ وحمام.

ايمان: عنوانكم ايش؟

نعيمة: العوجا عند ملعب النادي ومدرسة الوكالة انا هان معروفة ام علاء

ايمان: في رقم تلفون او موبايل؟

نعيمة: هو بس رقم الوطنية اللي معك اي اشي بدك اياه احكي معي عليه

ايمان: ايش اخر شغل اشتغلتيه قبل الشغل الحالي الك؟

نعيمة: بكيت (كنت) اشتغل بالبلح بالعنب بالخضرة وبالاخر استلمت الشغل بالاعشاب بس الي ثلاث اشهر قاعدة عشان عملت عملية دسك في ظهري يعني بروح بشتغل ويوم ولما اتعب بقعد بالدار يعني بدي اصرف وعندي بنت خلصت توجيهي وبدها تدرس بس لهسا ما درست الحمد لله الحمدلله ان شاء الله انها بتدرس والكبيرة درست برام الله صحافة وتصوير دبلوم والحمدلله خلصت.

ايمان: بتشتغل بنتك؟

نعيمة: هي بقت تشتغل عند وحدة وخطيبها شرالها كاميرا وصارت تصور لحالها اعراس وهيك هو بدوش اسسلها (يفتح لها استوديو تصوير) هون لانه بدهم يعيشو في اريحا لو بدو ياسسلها هان كان بدو ينقل ويتغلب

ايمان: سؤال زيادة لما احكيلك ليش بتشتغلي؟

نعيمة: لا انا مش رح انحرج انا بشتغل عشان اصرف عحالي وعولادي

ايمان: سؤال ثاني شو تاثير شغلك على الوضع الاقتصادي للبيت؟

نعيمة: اقلك وضعنا الاقتصادي اني انا مش مكفيه لبيت وهمي صغار غير وهمي كبار (تعني مسؤلية الاولاد تتغير عندما يكبرو) يعني المسؤولية زادت بطلت توفي معي يعني انا لو ما معي ما احب اقصر فيهن حتى لو بتدين بحب اجيب لبناتي واعملهن عشان الواحد بعرفش لقدام شو بصير معاهن.

ايمان: ابوهن ما بدفع اي مصاريف؟

نعيمة: لا الواحد يحكي دينه وضميره ما بدفع اشي

ايمان: واجهتك صعوبات وانتي بتشتغلي ساعات طويلة؟

نعيمة: مزبوط انه انا بحب اروح بدري بس مجال عملي ما بخليني اروح بدري يعني اليوم في طلبية المعلم ما بخليني اروح بدري يعني البنت بتحتاج الام اكثر من الاب وانا بحتاج بناتي لانهن هني قراب مني وانا قريبة منهن انا همومي ما بشكيها لحدا الا لبناتي هاظ ابني الصغير مش انا اللي ربيته اخته مرة روحت من الشغل بدل ما ينادي ماما بنادي على اخته قعدت عن الشغل ثلاث اشهر تا حكالي ماما

ايمان: الله يخليلك اياهم...

نعيمة: يعني اقلك اني ما باعدت عنهم؟ لا ابعدت كثير بس حتى وانا بعيدة بحسسهم اني قريبة حتى لو اروح على 12 بالليل بظل سهران معهم لل2 احكي معهم وانام ساعة ساعتين واروح على الشغل

ايمان: ساعات العمل هاي حتى وانتي متزوجة؟

نعيمة: اه انا بشتغل الي 18- 20 سنة زمان زمان

ايمان: حاليا ايش شغلك؟

نعيمة: انا حاليا بشتغل بالاعشاب انا قبل هاظ الشغل اشتغلت بالعوجا

ايمان: الزراعة اللي بالعوجا كانت للتصدير؟

نعيمة: اه كنا نزرع ونقطف ويودوه للمستوطنات يمينوه (يبكتوه) او على –اسرائيل- لانه في فلسطين ما في مواكن.

ايمان: نحكي عن شغلك الحالي بالتفصيل في المزارع العربية؟ بتقدري تحكيلي عن الفترة اللي اشتغلتيها في هذه المزارع؟

نعيمة: انا اشتغلت خمس سنين

ايمان: ليش اخترتي هذا الشغل؟

نعيمة: فش بدائل لهذا الشغل يعني يا بدك تشتغلي بالمزارع العربية مثل الخضرة والاعشاب والعنب او عند اليهود.

ايمان: عند مين من المزارع العربية اشتغلتي؟

نعيمة: عند معلم اسمه محمود ابو الرز هاظ في الاعشاب وفي واحد مسيحي من بيت جالا وساكن هان في العوجة اشتغلت في العنب والخضرة واسمه خالد البجالي وعماد نسيبة كنت اروح عندهم ايام الجمع عشان اصرف على ولادي القط معهم ريحان

ايمان: انتي كنتي تتفقي مع اصحاب المزارع ولا في وسطاء؟

نعيمة: مثلا عند محمود ابو الرز هو هان في العوجا كنت اوديلو اني بدي اشتغل ويقلي تعالي بدون وسيط بس في معلم (وسيط) الخضرة صاحب الشغل كان ينقلنا عالشغل يجي يلم العمال.

ايمان: الشغل قريب من بيتك؟

نعيمة: في المزارع العربية تحت عند الحدود مع الاردن هو صاحب الشغل كان يجي يوخذنا على الشغل ويروحنا

ايمان: كم عدد العاملات اللي كانو معكم في هذا الشغل؟

نعيمة: كان في والله حوالي تسع بنات وفي عمال شباب

ايمان: يعني انتي ما كنتي تدفعي مواصلات من دخلك؟

نعيمة: لا هو كان ييجي يوخذني من هون ويرجعني هون مهو صاحب العمل بخصم عليكي ايجار السيارة قبل ما يحددلك اليومية

ايمان: انتي حكيتي عن اعمال موسمية قديش الفترة اللي بتشتغليها مثلا في العنب؟

نعيمة: من شهر 11 لشهر 7 اخر ستة وبعدها بنزل البلح اما في الاعشاب هي باستمرار صيف شتا

ايمان: يعني انتي بتشتغلي بشكل موسمي بخلص هذا الموسم بتنتقلي لغيره؟

نعيمة: اه

ايمان: كيف ممكن توصفيلي يوم من شغلك سواء بالاعشاب او العنب؟

نعيمة: العنب بدك تمسكي من الساعة سته للوحدة ولانه بالعوجا بنروح نتغدا ساعة زمن في ناس ما بحبو يروحو بظلو يشتغلو للاربعة

ايمان: يعني عندكم استراحة من الوحدة للتنتين؟

نعيمة: هاظ اللي بدو يروح واللي ما بدو برتاح نص ساعة وبكمل شغل او بظل يشتغل عطول عشان يوخذ ايجار الساعة بعطوا عالساعة عشرة شيكل مرات بقول اشتغلها واكسب اجرها وما بوخذ استراحة وبظل للاربعة للخمسة حسب ما تخلصي الشغل اللي بايدك

ايمان: شو طبيعة الشغل؟

نعيمة: مثلا تنزلي الورق اللي مغطي القطوف مثلا تقنبي العنب مثلا لما ينزل القطف بتصيري تخففي منه عشان ما يرصرص الحب على بعضه ويخرب ووقت القطيف بنقطفه وبنحطه بكراتين وبنمينه (تعبئة) كل كيلو لحالها

ايمان: اشتغلتي بكل هاي المراحل؟

نعيمة: اه اشتغلت وعند التقنيب وعند التنزيل

ايمان: ما بتعرفي وين بتصدر؟

نعيمة: لا ما بعرف

ايمان: وانتي تشتغلي بالاعشاب من اي ساعه لاي ساعه وشو بتعملي بالضبط؟

نعيمة: في الاعشاب من الساعة ستة للثلاث وبعدها بنفوت على المصنع بنمينه

ايمان: ايش يعني بتمينيه؟

نعيمة: نمينه يعني اشي بنحطه بكراتين اشي في بكيتات اشي في اكياس حسب العشبة واحيانا بنحط عرق من كل عشبه مع بعض حسب الطلبية مثلا عند عماد نسيبه فش ستات عنده كثير عنده شباب بظلوا يمينه (يبكته) للساعة 12:00 او 1:00 بالليل بظلو للخمسة ستة يقطفو وبعدها عالكشافات في المصنع جوا بمينه

ايمان: لاي ساعة بتظلو بالشغل؟

نعيمة: حسب الطلبية في طلبيات بتخلص على الخمسة وطلبيات بتخلص على الثمنية واحيانا لل12 بالليل

ايمان: وبتظلي لل12 بالليل؟

نعيمة: اه شو بدنا نعمل بدي اصرف على ولادي

ايمان: ممكن تروحي ابكر؟

نعيمة: ممكن يصحلي بالشهر مرتين اروح بدري لما بكون جسمي تعبان وبعد معاناه لانه اذا في طلبية بدك تشتغلي بدك تشتغلي شو تعملي بعد العملية قلي الدكتور بدك تقعدي اربع اشهر طيب مين بدو يصرف على بيتي؟ قعدت شهر ونص ورجعت على الشغل اقلك تعبت كثير لاني عامله عملية ما بقدر اوطي اشتغلت بالمخزن وانا واقفة وقوف لانه الطاولة بتقدريش وانتي قاعدة الا اذا بدك تقعدي على بكسه (صندوق

الخضار) وبتقدريش بتوجع ظهرك عشان هيك بتظلي واقفة من الستة للعشرة بالليل يعني عالعشرة الصبح بنوخذ نص ساعة وعلى 2 بنوخذ نص ساعة بدي اتحمل غصب عني

ايمان: في عقود عمل؟

نعيمة: لا

ايمان: طيب ما في اتفاق شفوي؟

نعيمة: اخر الشهر بنوخذ اجرتنا وبنوقع انا استلمنا الاجرة

ايمان: كم يوم بالاسبوع بتشتغلي؟

نعيمة: بعطل يوم الجمعة وباقي الاسبوع دوام

ايمان: يوم الجمعة اللي بتعطليه بتوخذي ايجاره؟

نعيمة: لا ما بعطيني بس الايام اللي بشتغلها وهيك كل العمال مهو بقو يعطلونا يوم السبت بس زمان بقت المدارس تعطل يوم الجمعة بس احنا قلنالهم هذا اليوم الوحيد اللي بنشوف ولادنا فيه بدنا نعطل معهم رفضت الاشي هاظ وقلت بدور الرزق على الله وغيرو العطلة صارت يوم الجمعة

ايمان: كيف كنتي تدبري امور اولادك؟

نعيمة: كانو بناتي صغار وكنت اركن عليهن كنت اخبز واطبخ قبل ما اطلع وفي استراحة الساعة وحدة احيانا ارجع انظف الدار

ايمان: الشغل دائما حسب الطلبية؟ وممكن يزيد ويصير ضعف عدد ساعات العمل الاصلية، هل هذا يحصل دائما؟ وساعات العمل الاضافية حسب رغبتك ولا اجبار؟

نعيمة: اه دائما ومش ساعة وساعتين تا تخلص الطلبية، يعني اجبار ممنوع نروح تا نخلص اللي علينا شو ما يكون عندك فش تروحي

ايمان: طيب في اجازة سنوية؟ او اي نوع من الايجازات امومة وولادة

نعيمة: لا ما في اما الحوامل بتظل تشتغل للشهر التاسع ولما تولد ما بدفعولها بتقعد على حسابها اربعين يوم او شهرين وبترجع وفي منهن ما بتكمل الاربعين يوم اذا محتاجة الشغل

ايمان: بدون ما يدفعولها اشي؟

نعيمة: ولا اشي

ايمان: اجازة الاعياد؟

نعيمة: عيد رمضان بقلك اجازة يومين وعيد الاضحى ثلاث ايام او يومين وبقلك بدكيش تداومي ما ترجعي عالشغل انتي حرة

ايمان: عطلة الاعياد مدفوعة؟

نعيمة: لا اي يوم انا مش بالشغل ما بدفعولي اشي

نعيمة: مثلا اذا ما رحت عالشغل ما في اجرة

ايمان: بحسبولكم عاليوم وبقبضوكم بالشهر؟

نعيمة: اه في نفس الموعد بعشرة الشهر اذا بدها تتاخر بس يومين

ايمان: الاجر ما عليه اي اشي زيادة؟

نعيمة: لا ما في

ايمان: اجرتك اليومية كم؟

نعيمة: 80 شيكل

ايمان: طيب لما بتشتغلي اضافي احيانا ضعفين ساعات العمل كيف بحسبولك اياها؟

نعيمة: بتوصل 150 شيكل على الساعة 10 او 8 شيكل في عمال وعاملات لما يشتغلوا اضافي ويتأخرو، بتعبوا وبعطلو ثاني يوم بس انا محتاجة للشغل ما بقدر اعطل لو هلكاني

ايمان: انتي هيك بتشتغلي ضعف يوم العمل ليش الاجر بس هيك؟

نعيمة: همي بقولو اذا مش عاجبك اقعدي بس هو ببقى مبسوط صاحب الشغل

ايمان: هيك يعني ما في زيادة على ساعةالعمل الاضافي؟

نعيمة: لا لما يشوفك المعلم هلكانة بعطيكي على الساعة 10 شيكل صحلي شغل في الخان وهناك بحسبوش يومية بعطوك على الساعة 28 شيكل بس انا بدي احط مواصلات كثير

ايمان: مزارع برضو؟

نعيمة: لا مصانع مغاسل عند اليهود

ايمان: اجوركن انتن العاملات نفس الاشي يعني متساويات؟

نعيمة: لا طبعا انا القديمة بوخذ يومية خمسة وثمانين زادونا اما الجداد 65

ايمان: طيب انتو القدامي نساء ورجال بتتساوى اجوركم؟

نعيمة: نفس الاشي كان بنت ولا شب ما في فرق

ايمان: طيب ما في فرق بين اللي بقطف واللي بحمل الصناديق مثلا؟

نعيمة: لا ما في فرق كله نفس الاشي

ايمان: الاجر بتستلمي نقدا؟

نعيمة: اه

ايمان: مين بقرر طريقة الصرف في البيت؟

نعيمة: انا اللي بقرر وانا اللي بتصرف بالمصروف

ايمان: ولادك صارو كبار صح ما بجيبو دخل بس بتتشاوي معهم في طريقة الصرف؟

نعيمة: اه واقلك بناتي متعاونات ومدبرات معي مثلا معيش انا هسا بحسو اني متضايق بجوش بطلبو لما يصير معك جيبيلنا الشغلة الفلانية

ايمان: مكان ما بتشتغلي في المزارع العربية في مكان لتغيير الملابس؟ وفي حمامات خاصة بالنساء؟

نعيمة: لا ما في مكان للغيار انا بلبس اواعي الشغل وبروح فيهن ولا في حمامات للنساء في بنات بدبرن حالهن في الوديان بس انا لا بضل لحد ما اروح عالدار وهذا عملي مشاكل عملي التهابات وغيرو

ايمان: في ملابس خاصة للشغل؟

نعيمة: لا عند العرب ما في

ايمان: يعني ما في ملابس واقية بوفرولكم اياها؟

نعيمة: لا انتي لما تشتغلي في الحماموت وتطلعي استراحة دوري عاد على ظل اقعدي تحته مثل شهر سبعة في الاغوار معظم الاحيان بنقضي الاستراحة تحت الشمس اللي بتحرق

ايمان: اشتغلتي بتسميد المزروعات؟

نعيمة: اسمد لا بس ازرع اه همي بسمدو على الماكنات

ايمان: تاثرتي او تضررتي او تحسستي؟

نعيمة: اه انا بتحسس من الريحان ايدي بصيرو يتشققن وينزفن

ايمان: ما فيكي تتركي هذا الشغل؟

نعيمة: لا ما في بديل ما بقدر اترك مثلا العنب مواسم والبلح مواسم بس الاعشاب على طول السنة

ايمان: بساعدوكي بالعلاج؟

نعيمة: لا فش كله عليك

ايمان: بتتعرضوا للفحات هوا او ازمات او ضربات شمس بالشغل؟

نعيمة: اه انا صار معي ازمة ومرات بقينا نغيب (نفقد الوعي) من الشمس والحر في الصيف بفوتوك على الحماموت وبتطلعي الساعة اربعة العصر ولا بقدمو علاج ولا فحص طبي بقولولك روح وبس تطيب ارجع عالشغل وايجارك مش محسوب

ايمان: العاملات اللي بشتغلو فترات دائمة مش موسمية انفصل حدا منهم؟ اخذو نهاية خدمة؟

نعيمة: اه بس بدك تحطي محامي بقلك هاتي الدليل انك اشتغلتي عندهم بتقوليلو انا اشتغلت برفع هالقضية شو بدهم يعطوك في العشر سنين بدهم يعطوكي سبعة ثمن الاف شيكل بدو يوخذ المحامي نصهن

ايمان: يعني صار هيك في عاملات رفعو قضايا؟

نعيمة: اه صار

ايمان: حصلوا اتعابهن؟

نعيمة: نادرة ما تصير

ايمان: يعني همي روحوهن؟

نعيمة: اه وما بعطوها اشي لو تقعدي مية سنة انتي لما تشتغلي في الحماموت وتطلعي استراحة دوري عاد على ظل اقعدي تحته مثل شهر سبعة في الاغوار معظم الاحيان بنقضي الاستراحة تحت الشمس اللي بتحرق ... ما في مكان للغيار انا بلبس اواعي الشغل وبروح فيهن ولا في حمامات للنساء في بنات بدبرن حالهن في الوديان بس انا لا بضل لحد ما اروح عالدار وهذا عملي مشاكل عملي التهابات وغيرو... انا بتحسس من الريحان ايدي بصيرو يتشققن وينزفن ... صار معي ازمة ومرات بقينا نغيب (نفقد الوعي) من الشمس والحر في الصيف بفوتوك على الحماموت وبتطلعي الساعة اربعة العصر ولا بقدمو علاج ولا فحص طبي بقولولك روحي وبس تطيبي "تشفي" ارجعي عالشغل وايجارك مش محسوب"